961/16

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
قسنطينة

كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم التاريخ

الرقم الترتيبي .....

رقم التسجيل.....

تطور وظيفة القايد في الجزائر خلال الفترة العثمانية

بحث مقدم لنيل شهادة ماجستير في التاريخ

من إعداد الطالب: سعيد شريدي

تحت إشراف الاستاذ الدكتور: أحمد صاري

أعضاء لجنة المناقشة	الإسم واللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية
الرئيس	..حميدة..عمراوي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير القادر
المشرف والمقرر	أ.د – أحمد صاري	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر
العضو	أ.د..علي..كحلوش.....	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة.....
العضو	د..فاطمة الزهراء قشي	أستاذة محاضرة.....	جامعة منتوري قسنطينة
العضو	.....	.....	.....

المناقشة يوم : 2006/01/23.

السنة الجامعية

2005- 2006 م

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

إهداء

إلى أمي العزيزة ؛ المرأة المكافحة .

إلى أبي .... أستاذي الأول ....فخرا وإعتزازا

بالإنتماء الطيب

أهدي هذا الجهد المتواضع

سعيد محمد شريدي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

شكر و تقدير

أشكر الأستاذ الدكتور أحمد صاري على تفضله بالإشراف على هذه المذكرة من بدايتها إلى نهايتها و سعيه الدؤوب من أجل إتمامها على أحسن وجه.

- أشكر أستاذتي الفاضلة فاطمة الزهراء قشي على توجيهاتها القيمة و روحها العلمية النزيهة.

- أشكر الأخ عبده بابي الذي تكفل بطباعة هذه المذكرة من بدايتها إلى نهايتها .

- أشكر المشرفات على مكتبة معهد العلوم الاجتماعية بكوحيل لخضر ، جامعة قسنطينة ، السيدة لطيفة و الأخريات.

أشكر عمال الأرشيف الوطني ، عمال أرشيف ولاية قسنطينة ، عمال المكتبة الوطنية.

أشكر كل من قدم لي يد العون و المساعدة أثناء تحضيري لهذا العمل.

شكرا

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

قائمة المختصرات

- A .U.R.A..M.A : Annales de l'Unite de Recherche Afrique . Monde Arabe

- Ed : Edition .

- H.U.P. : Harvard University Press.
- Imp : Impremerie.
- L.O. : Librairie d'Orient.
- L.U.R.F. :Librairie de l'Université Royale de France.
- n° : Nombre .
- O.P.U. : Office des Publications Universitaires.
- P.U.F. : Publications Universitaires de France.
- P.U.T : Publications de l'Université de Tunis.
- R.H.C.M. : Revue d'Histoire et Civilisation de Maghreb.
- R.H.M. : Revue d'Histoire Maghrébienne.
- R.M. : Revue Historique.
- R.O.M.M. : Revue d'Occident Musulman et de la Méditerannée.
- R.S.A.C. : Recueil de la Societé Archéologique de Constantine.
- T. : Tome.
- T.S.T.F.A. : Tableaux de la Situation des Etablissements française dans l'Algerie.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

مقدمـــة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

التعريف بالموضوع /

وجد لقب " القايد" في بلاد المغرب منذ عهد الممالك البربرية الحفصية والزيانية. ولكنه شاع اكثر بعد ذلك في نظم الإيالات العثمانية؛ الجزائر وتونس وطرابلس.

ففي الجزائر أطلق لقب القايد منذ بداية التواجد العثماني إلى غاية منتصف القرن السابع عشر تقريبا على كل من يتولى وظيفة من وظائف الجهاز الإداري ، مثلما أطلق على الذين يقودون فرق الجيش الإنكشاري المستقرة في المدن البعيدة عن عاصمة الإيالة (النوبة). أو الموجهة لإخضاع القبائل الثائرة ، أو الممتنعة عن سلطة حكومة الإيالة، وأوكلت إليهم مهمة إقتطاع الضرائب منها .

ومنذ بداية النصف الثاني من القرن السابع عشر أصبح اللقب يطلق رسميا على موظفين يتولون إدارة اوطان البايليك في المدن والأرياف. يجبون ضرائبها ويشرفون على أملاك البايليك ويستتبون الأمن. ولم يعد القياد هم قادة الجيش الإنكشاري مثلما كانوا سابقا .

وفي أواخر الفترة العثمانية أستحدثت وظائف أخرى أطلق على من يتولونها لقب القايد ومنهذه الوظائف ما خصص لجباية الضرائب ، ومنها ما خصص لتسيير أملاك البايليك. كما خلقت وظائف أخرى موجهة للخدمات الإجتماعية في المدن، وفي قصور كبار الموظفين أطلق عليها لقب " القايد" أيضا .

ولرصد حركة تطور استعمال لقب" القايد "من قبل حكومة الأتراك العثمانيين في الجزائر ، ومن أجل المساهمة في تحليل أسباب هذا التطور وإبراز مراحله،أنجزت هذه الدراسة تحت عنوان : " تطور وظيفة القايد في الجزائر خلال الفترة العثمانية"

أهمية الموضوع :

يكتسي موضوع النظام الإداري وأجهزته في الجزائرخلال العهد العثماني أهمية بالغة ؛ لكونه يساعد على فهم طبيعة التواجد التركي بالجزائر . وتحليل وسائله وأهدافه .

وتعد وظيفة القايد جزءا مهما من موضوع النظام الإداري ، يستحق العناية والاهتمام للاعتبارات التالية :

- أن وظيفة القائد قد بقيت غامضة إذ لم نجد من بين الباحثين المؤرخين على إختلاف مشاربهم من تناولها بالدراسة ، رغم أنها تمثل إحدى أهم حلقات النظام الإداري للأتراك العثمانيين في الجزائر – فالدراسة الوحيدة حول هذه الوظيفة قامت بها الباحثة الفرنسية كولات إستابلات ColetteEstablet[1] ولكنها خصت الفترة الإستعمارية،فضلا عن إتخاذها قياد دائرة تبسة من 1872 إلى 1896أنموذجا لدراستها ، وفيما عدا ذلك لا توجد دراسة أخرى تستحق الذكر عدا بعض الفترات الموجزة التي تضمنتها الأبحاث التي عالجت موضوع النظام الإداري للأيالة أو إحدى البايليكات.

ولا يمكن الجزم بأسباب هذا الإهمال من طرف الباحثين – والجزائريين على وجه الخصوص – لهذه الوظيفة ، وأغلب الظن أنها تعود إلى إنعدام مصادر يمكن أن يستشف منها الباحث معلومات جاهزة تقدم فكرة واضحة عن تطورها – أي الوظيفة – وبالتالي عدم الإعتداد بأهمية الموضوع ، أو الخوف من خوض تجربة البحث في موضوع ليست هناك فكرة جلية عنه. يمكن الإنطلاق من

- أن أغلب الدراسات التاريخية التي تناولت نظام الإدارة العثمانية في الجزائر لأسباب أغلبها تتعلق بالمصادر لم تعر إهتماما لإشكالية تطور تلك النظم ، بل ركزت إهتمامها حول مظاهر المرحلة الأخيرة إبتداء من القرن الثامن عشر. حتى جعلت القارئ - بما في ذلك الباحثين – يعتقد بأن تلك النظم الإدارية والعسكرية الشائعة هي نفسها التي عرفتها الجزائر على مدار القرون العثمانية الثلاثة، في حين يمكن لموضوع يدرس وظيفة واحدة مثل موضوع تطور وظيفة القايد أن يرصد تطورات أخرى شهدتها الميادين السياسة والاجتماعية والإقتصادية للجزائر العثمانية.

- أن وظيفة القايد مهمة في حد ذاتها ، لموقعها في سلم وظائف جهاز الحكم من حيث كونها آخر حلقاته، أين يتم بواسطتها التعامل مع المجتمع الأهلي مباشرة ، إذ يفيدنا ذلك في معرفة كنه العلاقة بين الحاكم والمحكوم لتتحدد في ابعادها ثنائية السلطة والمجتمع ، كما تكشف عن المظاهر الإقتصادية وتحولاتها.

1-Establet(Colette):Etre Caid dans l'Algerie coloniale.Editions des CNRS,Paris, 1991

الإطار الزماني للموضوع :

لقد تركنا الإطار الزمني للدراسة غير محدد بتاريخ معين ، ليشمل الفترة العثمانية برمتها .

لكوننا لا نعلم بالضبط مند متى بدأ استعمال لقب القايد من قبل الأتراك في الجزائر . و كل ما تدل عليه المصادر هو وجود موظفين يطلق عليهم لقب قايد شاركوا في الدفاع عن مدينة الجزائر أثناء غزوة شارل الخامس عليها.

لذلك فضلنا أن نترك الإطار مبين بعبارة " خلال الفترة العثمانية" . فكلمة خلال تدل على أن التطور هو محور الدراسة، كما تدل على وجود الوظيفة قبل الفترة العثمانية ، و استمرارها إلى ما بعدها. و لكن الموضوع يدرس محطات تطور الوظيفة أثناء التواجد التركي العثماني في الجزائر فقط ، بما في ذلك عهد الحاج أحمد باي في قسنطينة بعيد سقوط مدينة الجزائر عاصمة الايالة في قبضة الاحتلال الفرنسي .

إشكالية الموضوع:

تهدف إشكالية بحثنا هدا إلى رصد حركة تطور وظيفة القايد في الجزائر إبان العهد العثماني.

و تحديد مراحل ذلك التطور و مظاهره و أسبابه . و من ثمة معرفة المراحل التي تشكل فيها النظام االاداري العثماني ، و التغيرات التي طرأت عليه . و ذلك من خلال إجابتنا على التساؤلات التالية:

- هل طرأ على وظيفة القايد تطور+ ما خلال الفترة العثمانية ؟ أم أن الوظيفة التي نعرفها في أواخر الفترة هي نفسها التي كانت في القرن السادس عشر ؟

- كيف كانت وظيفة القايد في القرن السادس عشر ؟ و ما هو دور قياد الجيش في حكومة الايالة أنذاك ؟ ما هو وزنهم السياسي و الاجتماعي في مدينة الجزائر و المدن التابعة لها وقتها؟

- كيف تحولت وظيفة القايد من وظيفة عسكرية بالدرجة الأولى(قايد العسكر أو قايد الجيش) إلى وظيفة إدارية (قايد الوطن)؟ ما أسباب هدا التحول؟

- ماهو الوطن؟ و على أي أساس تم تشكيل هده الدائرة الإدارية؟ و كيف يولى القايد عليها؟ و ما هي مهامه فيها؟ و هل كل الأوطان متساوية من حيث الأهمية؟

-هل يطلق لقب القايد في القرنين الثامن عشر و التاسع عشر من عمر الفترة العثمانية على مسيري الأوطان فقط؟ على من أطلق هدا اللقب أيضا؟ و هل يمكن أن نعتبر ذلك تطورا أخر ؟ إذا كان الجواب نعم: ما هي أسباب هدا التطور؟ من هم هؤلاء الموظفين الجدد الدين أطلق عليهم لقب القايد؟

هل القايد فعلا هو مفتاح صندوق العرب؟ و كيف استغلت السلطة التركية هذا المفتاح؟

منهجية الدراسة:

إن ما ينطوي عليه الموضوع من إشكالات قد تطلب اللجوء إلى الاعتماد على المنهج التحليلي، الذي يقوم على عرض المعلومات التاريخية و تفسيرها. كما أن شح المادة الخبرية المتعلقة بالموضوع يدعو إلى الاعتماد على أخبار الصراعات على السلطة ، و ثورات القبائل ، و الحملات العسكرية التي توجهها السلطة إلى الأرياف و بعض المعلومات ذات الصلة بالأنشطة الجبائية . و هو ما تطلب عامل التحليل و التمحيص و المقارنة، كما تطلب جمع الكثير من المادة الخبرية قبل غربلتها و استخراج ما يفيد منها.

و قد ألجأتنا طبيعة الموضوع إلى استعمال بعض المصطلحات للدلالة على مفاهيم خاصة مثل " الجزائر العثمانية " لتحديد الظرف الزماني و المكاني و " السلطة التركية " للدلالة على النظم المختلفة الإدارية و العسكرية، و " عصر التأسيس " كتحديد للفترة الأولى التي تميزت بانعدام مظاهر الدولة في الأرياف و " عصر الاستقرار " حيث تحولت الدولة نحو توسيع أعمالها الإدارية المؤسساتية في أغلب فضاء الجزائر الحالية و " رموز الولاء " للدلالة على الضرائب و المطالب المخزنية و " الخدمات العامة " للدلالة على الأعمال التنظيمية الحضرية و "الخدمات الخاصة " بخصوص الأعمال الموجهة لخدمة كبار الموظفين و قصورهم و "السوسيو- سياسي " للدلالة على أفكار المجتمع السياسي .

مظان الدراسة :

1- الوثائق و المخطوطات:

إن أهم الوثائق التي أتاحت لنا فائدة كبيرة هي تلك الوثائق القضائية المتعلقة ببيع أو شراء أو وقف بعض العقارات في مدينة الجزائر و أحوازها، و كذلك في سهل المتيجة. و مكمن الفائدة فيها كونها تعود إلى القرن السادس عشر. اذ تساعد على فهم صورة القايد آنذاك في ظل صمت المصادر و قلتها و عزوف الدراسات التاريخية المختصة .

فسجلات البايليك و سجلات بيت المال رغم أهميتها اذا أستغلت لدراسة النظام الإداري أو إحدى وظائفه إلا أنها لا تفيد كثيرا من يدرس حركة التطور ، لأنها تقتصر على القرنين الثامن عشر و التاسع عشر. فأقدم سجل من تلك السجلات يعود إلى سنة 1651 . و هو متأخر أزيد من قرن و ربع قرن عن بداية الفترة العثمانية ، ناهيك عن كون أغلب تلك السجلات قد دونت باللغة التركية العثمانية ، و هي صعوبة أخرى تقف حجر عثرة أمام الباحث في تاريخ الجزائر العثمانية ، إضافة إلى المشاق المضنية التي يبدلها في في ترتيب و قراءة تلك الوثائق. و عموما فقد أمدتنا سجلات البايليك بمادة خبرية معتبرة ، بعضها يتعلق بأوطان دار السلطان و أخرى تفيد في معرفة مهام قياد الخدمات.

أما دفتر التشريفات فهو مهم جدا لما يحتوي عليه من معلومات قيمة حول الوظائف و حركات التولية و العزل ، و الهدايا و حقوق التنصيب و قد أضرت إلى الاعتماد على ما درس من دفتر التشريفات من قبل الباحث الفرنسي ألبرث دوفو « Albert Devoulx » .

أما بقية الوثائق فتتراوح بين رسائل البايات و الباشاوات إلى موظفيهم في المدن و الأوطان ، و بعض التوصيات و الأوامر مثل قانون عهد أمان و مجموعة أوامر تركية. و ما تجدر الإشارة إليه هو أهمية هذه الوثائق في كتابة تاريخ مفصل ، يحلل علاقة السلطة بالمجتمع في القرنين الثامن عشر و التاسع عشر ، لو وضعت بين أيدي خبيرة و أضيفت إليها أرصدة الأرشيفات الفرنسية .

2- المصادر:

لا تزال مؤلفات الرحالة و مفتدني الأسرى الذين تركوا أعمالا تاريخية و مذكرات تصف مختلف أوضاع الجزائر إبان الفترة العثمانية مصدرا لا غنى عنه لمن يبحث في تاريخ الجزائر العثمانية. و بالنسبة لموضوعنا فان معظم تلك المؤلفات جاءت متأخرة لا نستطيع الاعتماد عليها بخصوص سنوات التأسيس الأولى ، أما ما كتب قبل القرن السابع عشر فليس فيه ما يمكن الاستفادة منه حول مبحث النظم الإدارية إذا استثنينا هايدو « Diago de Haydo » هذا الأخير حاول في مؤلفه الشهير " الطبوغرافيا" تقديم فكرة واضحة عن أجهزة الحكم كالجيش و الإدارة ، و هو الوحيد الذي أولى عناية معتبرة بجماعة القياد في عصره . إذ ذكر مهامهم و صلاحياتهم ، و تطرق في مواضيع كثيرة من مؤلفه إلى ممتلكاتهم و ثرواتهم بالقدر الذي يعين على فهم وظيفتهم في جهاز الحكم و مكانتهم في دواليب السلطة و وزنهم الاجتماعي في مدينة الجزائر.

و تزداد أهمية الطبوغرافيا، عندما نعلم أن هايدوا قد استقر في مدينة الجزائر في أواخر القرن السادس عشر، و لم يكتفي بكتابة مذكرات يومية ، كما لم يركز على الأحداث السياسية والعسكرية فقط، مثلما فعل سابقه مارمول « Marmol Garvajal » في مؤلفه حول افريقيا.

هذا بخصوص كتاب القرن السادس عشر ، أما بخصوص كتاب القرن السابع عشر فقد عايش البعض منهم أحداث التحول التدريجي الكبير الذي طرأ على نظام الحكم وأجهزته منذ مطلع القرن إلى منتصفه ، أمثال غراماي« Jean Baptiste Gramaye » وماسكاريناس « Mascarhenas » ، ورصد الأب دان« Le Père Dan » أحداث ومظاهر النصف الأخير من القرن السابع عشر.

ولم تقدم هذه المؤلفات معلومات واضحة حول تطور الوظيفة، فقط يمكن مقارنة بعضها ببعض وتحليل بعض ما جاء فيها على ضوء معلومات أخرى للوصول إلى نتائج تقريبية.

وإذا كانت كتابات الأوروبيين في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر تهم الباحث في عموم النظام الإداري ، فإن مؤلفات الجزائريين ليس فيها ما يمكن أن يكون مادة لبحثنا ذلك أنها اهتمت بالتاريخ للأحداث السياسية الكبرى وإنتصارات الباشاوات العسكرية ،كما أغرقت في ذكر العلماء والأولياء والمتصوفة ، عدا ثلاثة مؤلفات هي : مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار ، والمرآة لحمدان بن عثمان خوجة،و طلوع سعد السعود للآغة بن عودة المزاري ، إذ تطرق الأول والثاني إلى نظام الإدارة العامة وأعطى الثالث معلومات قيمة عن نظم بايليك الغرب وتقسيماته الإدارية .

إن أهم المصادر التي تساهم في إفادتنا بمعلومات كافية حول وظيفة القايد في أواخر فترة التواجد التركي بالجزائر هي تلك الأعمال و الجهود التي بذلها ضباط الجيش الفرنسي و أعوان إدارة الاحتلال ، فرغم النقائص التي أخذت عليها كعدم تحريها الموضوعية ، و تركيزها على رصد مظاهر الفترة الأخيرة و القريبة زمنيا من تاريخ إقامتهم في الجزائر. حيث اعتمد أغلب هؤلاء الكتاب على الرواية و المشاهدة فجاءت أعمالهم مليئة بأخبار القبائل و العشائر و أعرافها و مواطنها . و كذلك ممتلكاتها و زعاماتها المحلية ، و علاقتها بالسلطة و مساهماتها الجبائية و غيره .

و تكفي العودة إلى المجلة الافريقية « Revue Africaine » أو جدول المؤسسات الفرنسية بالجزائر « Tableaux des Etablissements Françaises en Algerie » أو حوليات الجمعية التاريخية و الجغرافية و الأثرية لمدن الجزائرو قسنطينة و وهران ، للاطلاع على كم هائل من المقالات، و من أشهر الذين نشرت مقالاتهم في هذه المجلات شارل فيرو « Charle Féraud »و أوجين فايسات« Eugene Vayssettes » عن بايليك قسنطينة.

و والسين استر هازي « Walssin Esterhazy » و لويس دو بوديكور

« Louise Boudicourt » عن بايليك الغرب و روبينو« N.Robin » و إسماعيل عربان « S.Urrbain» وفيدرمان« Federman » و أوكابيتان« Aucapitaine» عن بايليك التيطري و دوفو« A.Devoulx » و دوغرامون« Degrammont » و مارسييه « Mercier » و امريت « Emerit » و كاري « Carette »و وارنييه « Warnier » و آخرون عن الجزائر بصفة عامة.

3- المراجع و الدراسات الحديثة:

اعتمدت في هذه الدراسة على أعمال بعض الباحثين المتخصصين، و من بينهم الباحث الفرنسي بيار بوايي « Piere Boyer » ، الذي اهتم بتاريخ الجزائر الاجتماعي و تاريخ النظم الإدارية في العهد العثماني . و هو أول من درس بعض التطورات الإدارية و الاجتماعية في مؤلفه حول إقليم مدينة الجزائر .

و في مقالات له حلل تطور نظام الحكم في الجزائر العثمانية و أبرز أهم محطات التحولات الكبرى مثل مقاله" من عهد الباشاوات الثلاثيين إلى ثورة علي خوجة داي".

كما يجب التنويه بالجهود الكبيرة التي بذلها الباحث المؤرخ لمنور مروش « L. Merouche » في أبحاثه حول التاريخ الاقتصادي للجزائر خلال العهد العثماني. فدراسته رغم تخصصها في التاريخ الاقتصادي، إلا أنه حاول فيها تحليل مختلف المظاهر الاجتماعية و التطورات الإدارية كما أبرز تدخل العوامل الاقتصادية في توجيهها. كما أنه الوحيد الذي أشار إلى التحول الدلالي الكبير الذي طرأ على لقب القايد في منتصف القرن السابع عشر.

و تعد أعمال الباحث الجزائري المتخصص في تاريخ الجزائري العثمانية ناصر الذين سعيدوني من المراجع المهمة التي لجأ إليها من أجل فهم و توضيح بعض نقاط الموضوع. ذلك أن دراساته تركزت حول النظام الإداري عموما. عرض فيها مختلف أجهزة الحكم و الإدارة و قدم أعمالا قيمة حول النظام الإداري في الأرياف من خلال مقالات جمعت في كتبه " ورقات جزائرية " و " دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر " و " دراسات في الملكية و الجباية و الوقف " و مؤلف أخر حول الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر في أواخر الفترة العثمانية و كذلك مؤلفه حول النظام المالي للجزائر في أواخر الفترة العثمانية.

صعوبات البحث:

لعل الصعوبات الأساسية التي واجهتنا أثناء انجاز هذه الدراسة يمكن حصرها فيما يلي :

- إن المصادر المتوفرة لا تعطي معلومات كافية لتقديم صورة واضحة حول الوظيفة و لو في مرحلة من مراحل تطورها . و ذلك ما جعل الجهد يتضاعف في البحث عن المادة الخبرية في أي مصدر من مصادر التاريخ العثماني، لان عنوان المصدر أو فهرس موضوعاته لا يدلان على إمكانية إفادته أو لا . و هو ما يجعلنا نضطر إلى قراءته كاملا و قد لا يفيدنا بأي معلومة.

– بالنسبة للوثائق الإدارية التي كان من المفروض أن تكون مصدرا مهما لدراسة أي موضوع ذو علاقة بالنظام الإداري لم نستفد منها كثيرا للاعتبارات التالية:

– صعوبة الاطلاع على بعضها لأسباب إدارية ، و ما يمكن الاطلاع عليه يصعب تمحيصه و تفتيشه لتعرضه للتلف من جهة ، و لنقص الخبرة و ما تتطلبه العملية من جهد و وقت ، ناهيك عن كون أغلبها مكتوبا باللغة العثمانية.

– إن الوثائق التي يمكن الاستفادة منها لا تخدم عناصر الموضوع، إذ لا يمكن من خلالها رصد حركة التطور على مدار الفترة العثمانية برمتها ، فسجلات البايليك مثلا ليس فيها ما يخص المرحلة التي تسبق منتصف القرن السابع عشر. كما أنها تحتوي على معلومات تخص أوطان دار السلطان فقط و ليس فيها ما يخص أوطان البايليكات الأخرى.

و رغم تلك الصعوبات فقد حاولنا قدر المستطاع أن نلم بالمحاور الأساسية للموضوع، و أن نفتح باب البحث فيه لجهود أخرى تستكمل نقائصه.

هيكل الدراسة:

لدراسة هذا الموضوع لجأنا إلى الخطة التالية:

فبعد المقدمة درست الموضوع عبر أربعة فضول ، و هي محاولة لعرض مرحلة تطور في كل فصل ، ما عدا الفصل الأول فهو بمثابة تمهيد لموضوع الرسالة حيث تناولت فيه الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية التي ورثها الأتراك العثمانيون في بلاد المغرب ، ذلك أنه هناك نقاط مهمة يجب أن يأخذها الباحث بعين الاعتبار لينطلق منها في بحث محور النظام الإداري لايالة الجزائر العثمانية. كالوضع الاجتماعي و أفكار المجتمع السياسية في الجزائر حال تطلع الأتراك إليها، و كيف تعاملوا معه.

و النقطة الثانية تخص من يبحث في وظيفة واحدة من وظائف النظام الإداري فعلى سبيل الانتقال من العام إلى الخاص يجب عرض مميزات النظام الإداري عموما و العوامل المؤثرة في تحديد شكله و تطوراته ، مثل تدخل العامل الاقتصادي و عناصر المثاقفة كاللغة و الذين و العرف، و مدى وجود ثقافة تقنيين من عدمها و كيفية تأثير ذلك على أطر التسيير.

أما الفصل الثاني فقد درست فيه الوضع الذي كانت عليه وظيفة القايد في بداية التواجد التركي بالجزائر- في القرن السادس عشر و جزء من القرن السابع عشر-، بعد أن تطرقت إلى عرض جذور لقب القايد في الحضارة الإسلامية في بلاد المغرب ، ثم في الفضاء المتوسطي. و اعتبارا لكون التواجد التركي في الجزائر هو حدث معزول عن الإدارة الرسمية للإمبراطورية العثمانية حيث يكون من غير الصواب أن نتحدث عن تقاليد عثمانية في الحكم رافقت المؤسسين الأوائل إلى جنوب المتوسط ، و بالتالي نبحث عن أصول الوظيفة في فضاءات حضارية أخرى ، إن لم نجدها في الموروث المحلي.

و بعد أن عرضت أصول الوظيفة ، تطرقت إلى العوامل المساعدة على شيوعها في نظام الايالة الناشئة ، ثم شروط الحصول على لقب القايد في جزائر القرن السادس عشر ، ثم مهام هؤلاء القياد و وزنهم السياسي و الاجتماعي و ذلك لتوضيح مميزات الواقع السياسي برمته.

و من أجل توضيح حركة تطور غامضة مست لقب القايد في القرن السابع عشر ، عنونت العنصر الأخير من الفصل ب" مشكلة تطور الوظيفة " و هو ما يوحي بصعوبة تحديد معلم زمني يحدد التحول الحاصل.

و عالجت وظيفة قايد الوطن في الفصل الثالث باعتبارها مرحلة من مراحل تطور الوظيفة بدأت بتحليل الشروط الاجتماعية و الجغرافية و السياسية التي تم بناء عليها تحديد المجموعات الإدارية أو الأوطان التي يديرها قياد ، ثم تحولت إلى أسس تعيين هؤلاء القياد و رموز توليتهم . و أخيرا درست مهامهم التي أصبحت واضحة و موحدة نوعا ما في هذه المرحلة. و أفردت عنصرا لتوضيح بعض المهام و الصلاحيات الاستثنائية التي يحظى بها بعض قياد الأوطان التي تجعل بعضهم مؤهلا للارتقاء إلى منصب باي أو خليفة.

و عالجت في الفصل الرابع و الأخير مرحلة أخرى من مراحل تطور الوظيفة ، حيث أصبحت ذات صلاحيات اقتصادية بحتة ، و ذلك في جزء ، أما في الجزء الثاني فخصصته لشرح ظاهرة تلقيب بعض موظفي الخدمات الاجتماعية بلقب " القايد " باعتبارها (الظاهرة) تعد تطورا.

فرغم قدمها إلا أنها قد أصبحت في أواخر الفترة العثمانية أكثر وضوحا مما كانت عليه سابقا و قد خرجت بعد ذلك بخاتمة لخصنا فيها أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة. كما دعمنا البحث بعدد من الخرائط و الصور التوضيحية و الوثائق.

و أخيرا أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور أحمد صاري الذي تفضل بالإشراف على كل مراحل البحث من بدايته إلى نهايته، دون أن يدخر جهدا في تقديم العون و المساعدة و التوجيه القيم من أجل إتمام هذا البحث المتواضع.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الأول

نشأة الجزائر العثمانيـــة ومميـــزات نظامهـــا الإداري

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ورث الأتراك العثمانيون في الجزائر مجتمعا متمايزا قبليا ، يفتقر إلى أدنى شروط الوحدة بفعل التأثير المذهل للعصبية القبلية ، حيث كانت القبيلة هي مركز الثقل السياسي – أو بالأحرى – هي الدولة بجميع وظائفها (1) .

وما يثير الملاحظة ، أنه حتى الدولة التي طالما كانت تقوم على أساس العصبية الموسعة وفق النمط الخلدوني (2) . لم يعد لها وجود بعد الإنقسام والتفكك التدريجي الذي أصاب كبرى القبائل في بلاد المغرب عامة ، وأكتفت كل عشيرة بوحدتها على الصعيد السياسي والإجتماعي وحتى الإقتصادي (3). وأنفردت كل واحدة بجزء من الفضاء الريفي ، حيث شكلت أرستقراطيات عشائرية إتخذت لنفسها مناطق وعرة يصعب الإقتراب منها ، تفاديا لأي إضطهاد أو إستنزاف مالي تقوم به الدولة ، سواء في الشرق من قبل السلطنة الحفصية أو في الغرب من لدن الزيانيين والمرينيين.

وقد حرصت تلك الأرستقراطيات الريفية على التخلص من تأثير المدن فعملت على النهوض بالصناعات اليدوية والفلاحية ، وربطت علاقات تجارية فيما بينها مستغلة حرية التجارة في غياب الدولة (4).

أما المدن والحواضر فقد كانت تعاني من أزمات لا حصر لها ، حصار الريف المضروب عليها من جهة ، وإستنزافها من طرف البقية الباقية من أشكال الدولة من جهة ثانية ، فضلا عن وقوع الكثير منها – وخاصة مدن الساحل – في قبضة الإسبانيين والبرتغاليين منذ مطلع القرن السادس عشر ، فبعد التدمير الذي يطالها من جراء القصف المدفعي والهجومات المتكررة ، يتم إخضاعها وتوطين حاميات عسكرية بها.

1- لا كوست (إيف) وآخرون : الجزائر بين الماضي والحاضر ، ترجمة رابح إسطنبولي ومنصف عاشور ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1984 ، ص 116.

2- يحدد إبن خلدون قيام الدولة ونموها وإنحطاطها بعصبية قبلية ، حيث تشتد عصبة القبيلة أثناء بحثها عن المعاش فتتوسع على حساب القبائل الأخرى إلى أن تتم لها الغلبة ويستعصي أمرها على الدولة ، فتسيطر على البوادي والحواضر حتى يتم لها التحكم في شؤون الناس أنظر : إبن خلدون (عبد الرحمن) : المقدمة ، دار الكتاب العربي،بيروت ، 1974 ، ص 387.

3- عميراوي (أحميدة) : جوانب من السياسة الفرنسية في الجزائر وردود الفعل منها ، دار البعث ، قسنطينة 1984 ، ص 24.

4- لا كوست(إيف) وآخرون : المرجع نفسه ، ص 128.

تلك الحاميات تقوم بنهب أطراف المدن ، وتشكيل أرستقراطيات تجارية بيدها السلطة المحلية لتحدث شرخا إجتماعيا كبيرا وتزيد من حدة المواجهة بين المدينة والريف . [1]

لقد فرضت تلك الظروف على بعض التجمعات البشرية ممارسة الإنكفاء الديني تعبيرا عن رفضها للواقع ، في ظل حكم صب كل إهتماماته على سلب أموال الرعية ، متناسيا بذلك التحرش الديني المعادي من قبل " الكفار " الصليبيين الإسبان ، فألتف السكان حول الزعامات الدينية [2] . وإذا كان الفقهاء قد تقلدوا سلطة تنظيم الحياة العامة بالمدن الكبيرة ؛ فإن المتصوفة الطرقيين والمرابطين المستصوفين قد أعتبروا أصحاب كرامات وبركة مفيدة وأتخذوا وسطاء بين المؤمنين والله . وإن بقي البعض منهم منعزلا فإن أغلبيتهم قد إنتظمت في العديد من الزوايا التي إتخذت من الريف موطنا وكثر مريدوهم . وأصبحت الزوايا بمثابة أرستقراطيات دينية إلى درجة شبهها بعض الباحثين بالإقطاعيات البابوية السائدة آنذاك في أوربا [3]

في ظل ذلك الواقع المميز لمجتمع المغرب الأوسط في بداية العصور الحديثة ؛ حدث التوسع التركي في الجزائر . بفضل جهود مجموعة من المغامرين الذين أحترفوا القرصنة في البحر ساعدتها الظروف السائدة كي تبسط نفوذها على أهم المدن والحواضر ؛ خصوصا تلك التي عانت من ويلات الحصار والإحتلال المسيحي [4] . إذ تبلورت فكرة الجهاد الديني المقدس ضد الكفار المعتدين على ديار الإسلام . وكذلك ضرورة وجود قائد قوي يستطيع تجسيد وحدة الكل لمواجهة الخطر الداهم ؛ فيكون بديلا حياديا يفرض نفسه على الجميع ، على القبائل المتنازعة [illegible] مر التي تميل إلى تولية قادة لا وزن لهم حتى يغنموا من ضعفهم[5] .

1- شوفالييه (كورين) : الثلاثون سنة الأولى لقيام مدينة الجزائر ، ترجمة : جمال حمادنة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1991، ص 19.

2- لا كوست (ليف) وآخرون : المرجع السابق ، ص 119.

3 - Boudia(M): la formation sociale algerienne précoloniale: Essai d'analyse théorique, o.p.u, Alger, 1981 , p 318.

4- Rand (S) et Denis (f) : fondation de la regence d'Alger ; Histoire des Barbarouses T2, 2 eme Ed , Bouslama, Tunis, 1984,p 143.

5- المرجع نفسه ، ص 119-120.

إذن كان لابد من قائد قوي لا ينتمي إلى أحد الأطراف، " وهو ما تحقق في زعامة الإخوة بربروسة اللذين داع صيتهم وأرتسمت صور بطولاتهم الجهادية في المخيال الجماعي لمسلمي الضفة الجنوبية للمتوسط " [1].

إن القراصنة الأتراك الذين قدموا إلى سواحل المغرب لرد الخطر الصليبي الآتي من شبه الجزيرة الإيبيرية سرعان ما أستقروا في مدينة الجزائر وأسسوا كيانا سياسيا قائما بذاته ، فمنذ شهر ماي 1519م [2] (تاريخ قبول السلطان العثماني سليم الثاني طلب خير الدين حمايته مقابل إعلانه البيعةله ، يمكن الحديث عن الجزائر العثمانية . فمبادرة خير الدين بولائه للآستانة قد دعمت سلطته معنويا بإنضوائه تحت سقف الخلافة الإسلامية ، التي آلت إلى آل عثمان منذ فتحهم مصر. إذ اصبح ممن تشملهم عناية السلطان خليفة المسلمين وتحرسهم رعايته العظمى. فضلا عن الدعم المادي المتمثل في ألفين(2000) جندي من إنكشارية إسطنبول ،وتسريح السلطان له بحرية تجنيد المتطوعين من اقاليم الأمبراطورية العثمانية.[3] فتلك القوة التي إجتمعت تحت قيادة خير الدين بمدينة الجزائر منذ بداية العقد الثالث من القرن السادس عشر هي اللبنة الأولى ، والركيزة الأساسية لبناء سلطة إيالة الجزائر العثمانية.

إن إرتباط مؤسسة الحكم في الجزائر خلال فترات مهمة من تاريخها العثماني بطائفة رياس البحر ، قد ترك إنطباعا عاما لدى معظم دارسي التاريخ ، يكاد يجعل من الجزائر تلك المدينة الدولة . [4] سيدة البحر فقط ، ويهمل عن قصد أو عن غير قصد جهود حكام الجزائر العثمانيين في تكريس السيادة على فضاء الجزائر الحالية، ومظاهر التنظيم الإداري من مدينة الجزائر عاصمة الإيالة إلى عمق الفضاءات الريفية ؛ كما أن ممارسة الأتراك لنشاط القرصنـــــــة في

1- De Grammont (H.D) : Histoire d'Alger sous la domiation turque (1515-1830), présentation de Lamnoar Merouche , Ed .Bouchene, p41.

2- مؤلف مجهول : كتاب غزوات عروج وخير الدين، تصحيح وتعليق نورالدين عبد القادر ، المطبعة الثعالبية الجزائر، 1934 ، ص 42.

3- ibid,p48.

4- يحاول كتاب المدرسة الكولونيالية أن يلصقوا بالجزائر العثمانية صفة المدينة الدولة ، وذلك من أجل رميها بعدم الفاعلية الإدارية بعيدا عن مدينة الجزائر، أنظر : سعيدوني (نصر الدين) ورقات جزائرية ، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، ص 228.

البحر ، وإن كانوا يعتبرونه جهادا دينيا مقدسا يستهدف أعداء المسلمين ؛ إلا أنهم مع مـــــرور الزمن إستطاعوا أن يرقوا بـه (أي النشـاط) إلـى مستوى الحرفية وجعلـه مؤسسـة إجتماعية وإقتصادية منظمة ومحمية من طرف الدولة ومرتبطة بالداخل في إطار دعم متبادل.

فالجزائر المدينة كان من غير الممكن لها أن تصبح ميناء كبيرا ، دون أن تكون مركزا تجاريا نشيطا ، لتستقبل قوافل التجار المحملين ببضائع التل والصحراء ، ليعودوا ببضائع البحر المغنومة [1] ولن يتحقق ذلك إلا بتفعيل أعمال الدولة في داخل البلاد للتحكم في الأسواق والطرق التجارية القادمة من الجنوب، ومعابر وممرات ما بين المدن . [2]

إن الكيان التركي الناشئ لم يكن له أن يستمر أمام الأطماع الإيبيرية وإمكانات المقاومة الأهلية إلا بتوجيه الرأي العام المحلي نحو الأخطار الخارجية وتدعيم تصديها لهذه الأخيرة بمقدرات البلاد البشرية والإقتصادية ، أو على الأقل ضمان حماية ظهر المركز من تقلبات الأهالي الريفيين. [3] وبعض بقايا دولة بني زيان في تلمسان وبني حفص في تونس المتحالفين في أحايين كثيرة مع الإسبان.

وإذا كانت الأخطار الخارجية ذات البعد الديني قد خدمت المشروع التوسعي للأتراك الوافدين وحققت لهم قبول السكان الأصليين في مدن المغرب الأوسط ، فإنهم تفطنوا إلى ضرورة تحقيق الإستقرار الإداري ، ولم يكن في إمكانهم ذلك أمام سكان ألفوا الحياة في كنف القبيلة بلا مغرمو قبائل تستمد قوتها من سلب جيرانها ، إلا بتشديد الرقابة عليها بشتى الطرق ، سواء باستطانها وإخضاعها عسكريا أو بإغراء زعمائها وكسب ولائهم وصداقتهم مع إقتطاع رموز الولاء منهم. وفي حال إستحالة الإثنين ، يمكن إثارة جو من عدم الثقة فيما بين القبائل وعقد تحالف مع إحداها ضد الأخرى ، ثم نهب هذه الأخيرة بواسطة القوة . [4]

1- لاكوست(ايف) وآخرون: المرجع السابق، ص 127.

2- نصر (زكريا أحمد) : تطور النظام الإقتصادي ؛ مقدمة لدراسة الإقتصاد السياسي،ط2، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1965.، ص 86.

3- لا يزال إلى ذلك الوقت الريف بنزعته القبلية يكافح من أجل التحكم في طرق التجارة مثل : قلعة بني عباس ومملكة كوكو في بلاد القبائل وأولاد سيدي الشيخ في جنوب الشط الغربي أنظر : العروي (عبد الله) : مجمل تاريخ المغرب ،ج3 ، ط2 ، المركز الثقافي العربي، بيروت ، 2000 ، ص 109.

4- ميكيافيلي ( ) : الأمير ، ترجمة يوسف أحمد باجي،الدار التونسية للنشر ، 1974، ص 27.

فالأتراك العثمانيون لم يكونوا مجبرين على إتباع إحدى الطرق ، بل إستعمالها جميعا حسب إمكانات المقاومة المتوفرة لدى كل قبيلة أو عشيرة ، وقابلية الخضوع لدى بعضها ، وهو ما حدد شكل الجهاز الإداري وطبيعة نظامه ، الذي عرف على مدار الفترة العثمانية تطورا واضحا ، ذلك التطور كان محكوما بتطور علاقة السلطة التركية بالأهالي.

ونستطيع أن نميز بين مرحلتين من تاريخ الحكم العثماني بالجزائر ، تحدد تباينهما أجهزة الحكم وأساليبه.

فالمرحلة الأولى التي تمتد من بداية التواجد التركي إلى غاية منتصف القرن السابع عشر تختلف عن الفترة التي تليها، لتميزها بضعف الدولة في الفضاءات الريفية ، عدا تجريد الحملات العسكرية وإقامة تحالفات مع بعض الكيانات القبلية القوية ،[1] فمجال أعمال الدولة بقي محدودا ولم يكن يتجاوز بعض المدن وأحوازها ، وحتى المعابر والممرات المؤدية إليها لم تفرض عليها رقابة وسيطرة فعلية ، بل خضعت لمراقبة القوى القبلية الحليفة. [2] وفي ذلك يقول صاحب كتاب الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني: " إن إنقياد برابر الجبال للحكم العثماني كان بالإسم فقط ماعدا أعراض قليلة لكونها قريبة من رمية مدافع الحصون " [3] .

وحتى التقسيم البايليكي الذي عرفناه منذ بداية العقد الثامن من القرن السادس عشر، وإن كان يعتبر تطورا مبكرا في أعمال الإدارة العثمانية في الجزائر، فإنه لايعكس حقيقة التوغل الإداري الذي عرفناه ابتداء من منتصف القرن السابع عشر، فالبايليك كهيكل إداري يحكم المقاطعة لم تكن له أجهزة ووسائل كافية لتكريس سيادة الدولة على كامل الإقليم ، فضلا عن تبعية إدارة البايليك نفسه للسلطة المركزية في مدينة الجزائر،[4] في وقت لا تزال فيه مادة البحر غزيرة[5] وسعي حكومة الإيالة في التمسك بمهمتها المتمثلة في مواجهة الهجمات الصليبية متواصـــــلا

1- Kaddache (M):l'Algerie durant la periode ottomane,O.P.U,Alger, 1992,p52

2- حميد (عبد القادر) : صراع المركز والمحيط وإضعاف منطق الدولة ، صحيفة الخبر اليومية ، ع 4082 ، 10 ماي 2004 ، ص 13.

3- الراشدي (أحمد بن سحنون) : الثغر الجماني في إبتسام الثغر الوهراني، تحقيق المهدي بوعبدلي، دار البعث، قسنطينة 1973 ، ص 441.

4- الفكون(عبد الكريم) ، منشور الهداية في حال من إدعى العلم والولاية، تحقيق ابو القاسم سعد الله ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ص 64 – 72 – 78 .

5- هذه العبارة التي استعملها الورثلاني للتعبير عن وفرة عوائد البحر: الورتلاني(الحسين بن محمد) : نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار تحقيق محمد بن ابي شنب دار الكتاب العربي، بيروت،1974.ص 686 .

حرصا على إجتناب صعود الرفض الأهلي الذي أثبتت تجارب سابقة قدرته على تهديد المركز، وردة فعله العنيفة كلما أحس برغبة الوافدين في تغيير وضعه السياسي. [1]

إذن كان لابد من إعتماد مبدأ المحافظة على الوضع وإتباع سياسة الأحلاف وهو ما حدث، إذ يؤكد ذلك الإصطلاح الإداري المعمول به من طرف سلطة الإيالة ، حيث أطلقت على الوظائف المخصصة للشؤون الأهلية ألقابا كانت موجودة سابقا في عهد الممالك القبلية مثل : الشيخ ، الحاكم ، القائد ، المزوار ، ....الخ وكما أبقت السلطة على الزعامات الاهلية في الأرياف ، أبقت كذلك على بعض موظفي الإدارة السابقة في المدن ، [2] خصوصا منهم متولوا المناصب الشرعية كالقضاء والفتية.

إن السيطرة العثمانية على الحوض الغربي للمتوسط قد مهدت الطريق وفتحت الباب على مصراعيه للعناصر التركية الحاكمة في مدينة الجزائر كي تواصل مد نفوذها وبسط هيمنتها على دواخل البلاد فيما يمكن أن نطلق عليه " مرحلة التوجه الريفي " [3] هذه المرحلة التي تطلبت المزيد من الممارسات الإدارية واكبتها حركة تطور في النظم والمؤسسات .

المهم أن السلطة التركية قد أصبحت منذ حوالي منتصف القرن السابع عشر ، ذات فلسفة حكم أوضح مما كانت عليه سابقا وأجهزة إدارية أكثر تكاملا. فبالإضافة إلى جهاز الجيش الإنكشاري " الذي كان وسيلة حكم وحرب في آن واحد " [4] إستطاعت السلطة الحاكمة أن تستغل القدرات الأهلية لصالحها، بدءا بالمدينة حيث أستغل العلماء والأشراف وأصطنعت السلطة التركية منهم هيئات مهمتها إمتصاص الغضب الأهلي ، وتوارث أفراد بعض العائلات تلك الوظائف حفاظا على إستمرار ولائهم . وفرضت على الأنشطة الإقتصادية رقابة حكيمة بفضل تنظيم النقابات المهنية والحرفية والطائفية. [5]

1- DeGrammont (H .D):op. cit, p 29.

1- مثل وظيفتي القضاء والإشراف على الوقف، - مثلما حدث في قسنطينة عندما أبقي على هذه الوظائف في عائلة بني عبد المؤمن، أنظر: العنتري(محمد الصالح) فريدة مؤنسة في حال دخول الترك بلد قسنطينة وإستيلائهم على أوطانها،تحقيق يحيى بوعزيز ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، ص 47.

2- هذا المصطلح هو محاكاة لما أطلق على مرحلة من تاريخ قرطاج البونيقية عندما سيطرت روما على الحوض الشرقي من المتوسط بعد معركة هيميرا الشهيرة فتوجه القرطاجيون نحو الإهتمام بالزراعة،وعرف ذلك بـ " مرحلة التوجه الزراعي " .

3- Weisman (H) : Les Janissaires, Etude de l'organisation Militaire des Ottomans , Èd , L.O, Paris,1964,p1et2.

4 – سعيدوني (ناصر الدين) : النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية(1800 – 1830) ، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1979 ، ص 106.

كما أستغل أعيان العشائر وزعماء الطرق وزواياها وجعلوا وسطاء بين الإدارة الرسمية والرعية ، مقابل إمتيازات حظيوا بها، إذأخذ الأتراك بعين الإعتبار ثقافة الولاء القبلي والعشائري التي تشبع بها مجتمع الشرق آنذاك، وقد إعتمدت تلك الظاهرة في البناء السياسي والإقتصادي للأيالة، وأصبحت أكثر تنظيما من ذي قبل ، من خلال رموز التولية التي تقدمها الحكومة لمن تنصبهم ، وإستحدثت مصطلاحات أطلقت على المغارم والضرائب المفروضة تليق بالمفاهيم السائدة، وكذلك تم تفعيل دور الهدية كإحدى أهم رموز التبعية والولاء.[1]

أما عسكريا فقد دعم التوجه الريفي السلطة التركية بأعداد معتبرة من المجندين من بين فرسان قبائل الرعية والأحلاف ، إضافة إلى ما توفره العشائر المخزنية المصطنعة مقابل بعض الإمتيازات الإقتصادية. كالإعفاء الضريبي وإستغلال أراضي البايليك. وتقدم تلك العشائر فرسانها للمشاركة في حملات التأديب وإخضاع المناطق المستعصية والقضاء على تمرداتها وإقتطاع الضرائب من الممتنعين ومراقبة المعابر والممرات.[2]

وفي الحقيقة ، لم تكن تلك العناصر الأهلية الناشطة في أعمال الدولة مشاركة فعلية. بقدر ما كانت مجرد وساطة بين فئتين متمايزتين لغة وأعرافا- إن لم نقل إستغلالا- فالملاحظ لا يلمس وجودا للعناصر الأهلية في دواليب السلطة عدا ما يتصل بالقضاء وبعض الفرص الضئيلة في أعمال البحرية " حيث تتاح الفرصة للأهلي أن يرقى إلى أعلى الرتب العسكرية في الأسطول ".[3]

وأعتقد أن هذه الظاهرة قد نتجت عن التخوف التركي الدائم من صعود الإحساس بالإنتماء القبلي لدى الأهالي حال إشراكهم في الحكم ، وكذلك غاية التركي القادم إلى مدينة الجزائر التي لم تكن رغبة في الجهاد كما يؤمن الكثيرون. بل تدفع أغلبهم روح المغامرة والرغبة في جمع الثروة التي لا تتحقق بإحتراف الجندية وما تدره من راتب بسيط ، بل في ممارسة أعمال الإدارة والمشاركة في نشاط البحر.[4]

1- حماش(إبراهيم خليفة): العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي من 1798 إلى 1830، رسالة ماجستير تحت إشراف: د خليل عبد الحميد عبد العالي، قسم التاريخ ، جامعة الإسكندرية، 1988 ، ص ص (140- 168) .

2- سعيدوني (نصرالدين) : دراسات وابحاث في تاريخ الجزائر، العصر العثماني،المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر ، 1981 ، ص 158.

3- شالر (ويليام) : مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر ، ترجمة : أسماعيل العربي ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر 1982 ، ص 52.

4- كانت الإيالة في عهودها الأولى تختار من بين المتطوعين من تتوفر فيهم صفات الشجاعة-

وهو ما تفسره مطالب الجند الإنكشاري بالمشاركة في السلطة وتولي مناصبها وممارسة نشاط القرصنة. [1]

إن الوظائف ذات الدخل المعتبر أو الوزن السياسي والعسكري المهم - نوعا ما- لا تمنح قطعا للأهلي بما في ذلك ابناء الأتراك من أمهات جزائريات (الكراغلة) .[2] فالشرط الأساسي لتولي المنصب في حكومة إيالة الجزائر هو الإنخراط في سلك الجندية ، وهو أمر يستحيل على الأهلي الذي منع من الإنخراط في الجيش. [3]

وتستوقفنا ظاهرة أخرى ميزت النظام الإداري التركي بالجزائر هي تلك التي تتعلق بالإصطلاح الإداري المعمول به وإن كانت تندرج ضمن قضايا المهام والصلاحيات ، فالمتأمل في معالم الوظيف الإداري يلاحظ بسهولة ذلك الخلط الواضح في مصطلحات الوظائف. فقد تتعدد أسماء الوظيفة ويبقى مدلولها الإداري واحد، وقد تطلق لفظة واحدة على وظيفتين فأكثر مع إختلاف مهام كل واحدة عن الأخرى ، وقد تتغير الأسماء الدالة على الوظيفة عبر الزمن ، ناهيك عن الإختلاف الذي يطبع أسماء الوظائف عبر البايليكات ، إذ لا يمكن الحديث عن بنية إدارية موحدة في جزائر القرون العثمانية الثلاثة.

ويذهب بعض المؤرخين الجزائريين إلى تبرير ذلك التذبذب والإختلاف اللذان طبعا نظام الإدارة التركية في الجزائر بالمرونة والفاعلية. حيث يعتمد حسب رأيهم على توزيع صلاحيات الموظفين ومهامهم وفق ما تقتضيه الحاجة [4] ولكن المتأمل في الواقع السياسي والإجتماعي يلاحظ أن تلك المرونة لم تحقق الهدف المشروع لكل كيان سياسي ، كضبط علاقة قائمة على الثقة بين الحاكم والمحكوم وتعبئة الجهود لمواجهة الأخطار الخارجية .

- تابع- المروءة والأمانة والإستقامة ، - وبصفة عامة – الخصال الحميدة التي يشترطها الإسلام ، ويتطلبها النظام الداخلي للأوجاق. أما في الفترات الأخيرة فقدتخلت عن ذلك، وأصبحت تجمع المتشردين والمتسكعين بما في ذلك اليهود والنصارى اليونان.أنظر: حماش (ابراهيم خليفة): المرجع السابق، ص 175.

1- وهو ما يعرف في تاريخ الجزائر بالصراع بين طائفتي الإنكشارية ورياس البحر.

2- لم يستفد الكراغلة من حق الإنخراط في سلك الإنكشارية وتولي المناصب العليا إلا بعدالعديد من الثورات،حيث أصبح من حق الكرغلي أن يرق إلىمنصب باي أو قايد دون منصب الباشاوية. أنظر:

Boyer (P): « Le probleme kouloughli,» in R.O.M.M., 1970 : P 72.

3-Weisman (H):OP.Cit, p 13.

4 – أنظر: سعيدوني(نصر الدين) و البوعبدلي (المهدي) : الجزائر في التاريخ، ج 4 ، العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1984 ، ص 22.

بل مرد ذلك التذبذب إلى إفتقاد نظام الحكم العثماني في الجزائر إلى أسس حضارية وتقاليد راسخة وثابتة في سياسة الرعية، [1] وقيامها على الحلول الطارئة .

وربما يمكن تلخيص اسباب أخرى فيما يلي.

1- تأثير إستمرارية التوسع و الإستقرار في صياغة شكل الجهاز الإداري بدءا من التقسيمات الإدارية ، إلى إستحداث الوظائف حسب كرونولوجيا التوسع من جهة،وإمكانات الإستنزاف المالي من جهة أخرى. فلدينا مثلا وظيفة خليفة الشرق في بايليك الغرب ، هذه الوظيفة غير موجودة في البايليكين الآخرين ويمكن إعادتها إلى وظيفة خليفة الباي. وقد أصبحت على هذا الشكل في بايليك الغرب منذ أن حول الباي المصراتي عاصمته من مازونة إلى معسكر. وترك أمور المقاطعة الشرقية من البايليك في يد خليفته وأوكل إليه إدارة أوطانها. مثلما فعل خير الدين بربا روس سابقا عندما عين حسن قارة خليفة له على الشرق بعدما توجه نحو الغرب لإخضاع تلمسان ومعسكر والقلعة.

أما المثال الثاني فهو وظائف الخدمات الإقتصادية والجبائية. فكلما أحتاجت السلطة إلى المزيد من المال، كلما فرضت ضريبة أخرى أو عينت موظفا خاصا أخر مثل: قايد الجبري ، قايد الزيتة قايد الفحم ...الخ.

2- تدخل أهواء أفراد السلطة على المستوى العالي بنزعاتهم الشخصية في سياسة الرعية لإنعدام ثقافة توثيق وممارسة التقنين الإداري ، إذ كانت فكرة " عادة قديمة " أو التقليد المتعارف عليه ، قاعدة حكم ملزمة هي أهم من نصوص الخط الهامايوني وعهد آمان ، التي لم تكن محل إلتزام في الغالب من طرف أفراد السلطة الجدد ، [2]

3- تدخل النزعة الفخرية في توجيه ثقافة السلطة ، كتضخيم ألقاب الوظائف في غير محله وهي ثقافة العصر عموما والأتراك بصفة خاصة خصوصا لقب القايد الذي سنجده يطلق على الخدم في قصور الباشاوات والبايات في الأقاليم.

1- سيساوي (أحمد) : النظام الإداري لبايلك الشرق ، (1791 - 1830) ، مذكرة ماجستير ، تحت إشراف: د ياسر حسنين عباس ، قسم التاريخ ، جامعة قسنطينة ، السنة الجامعية ، 87- 1988 ، ص 15.

2-Ahad Aman,ou reglement politique et militaire,texte turc, traduit en arabe par Mohammed Ben Mostafa, reproduit en français par Devoulx, in: R.A,n°: 04 - 05,A 1859-1860.p.p (211-218).

4- عدم قدرة الدولة على فرض وجودها في بعض الفضاءات مثل منطقة زواوة، ومنطقة جبال الونشريس وجبال القل وجبل بابور وجبل الأوراس. ذلك ما دفعها إلى قبول نظمها المحلية ، أو - بالأحرى – تأثير مبدأ المحافظة على الوضع ، حيث أتاح الفرصة لإعتماد الموروث الحضاري المحلي.

5- تدخل العامل الإقتصادي كمحرك لأحداث الفترة الأخيرة ، وموجه لمظاهرها الحضارية بقوة ، فالنظام الإداري كان ذو إرتباط وثيق بالوقائع الإقتصادية التي عرفتها البلاد مثل : إنخفاض وإرتفاع عوائد القرصنة والإتاوات المفروضة على الممالك والدول ، وتأثير المجاعات وإحتياجات عناصر السلطة المالية ، أمام التغيير المتكرر في تعيين الأفراد على المناصب في مختلف قطاعاتها"[1].

فالملاحظ أن الوظائف المكونة للجهاز الإداري بأسره لم تكن تخرج في الغالب عن الجباية بما في ذلك الوظائف الدينية والخدمات ، هذه الأخيرة إن لم تكن تجبي فهي تحصل على الهدية وتفرض المغارم وتؤدي حقوق التنصيب"[2] فمثلا لا يحصل متولوا الوظائف الأمنية في مدينة الجزائر على وظائفهم إلا إذا دفعوا حقوق التنصيب. وذلك ما يجعلهم يعملون على تعويض ما دفعوه من أموال عن طريق فرض المغارم على المذنبين والمخالفين، والضرائب على النساء العموميات. [3]

كما أن رجالات السلطة من الباشا إلى شيوخ أصغر الوحدات الإدارية (الدواوير) كان إستمرارهم في أداء الوظيفة – أو إعادة تعيينهم – مرهون بمدى ما جمعوه من مال ؛ إن لم تكن التولية قائمة أصلا على مقدار ما قدموه .

فالضرائب إذن هي من أولويات الممارسة الإدارية لدى أتراك الجزائر ، ثم تأتي المهام الأخرى كالحفاظ على الأمن وتنظيم الحياة العامة وحماية الحدود . [4]

1-Merouche (L): Recherches sur l'Algerie Ottomane - monnaies, prix et revenus,Ed.Bouchene, 2002- p201.

2-ibid, p 203.

3-De Paradis (V):op.cit,p272.

4- عميراوي (أحميدة) : المرجع السابق، ص 32.

ولعل وظيفة القايد هي أهم مؤسسة يمكن من خلالها التعرف على واقع السلطة التركية العثمانية في الجزائر وعلاقتها بالمجتمع . خاصة إذا نظرنا إلى موقعها في سلم السلطات كآخر حلقة من حلقاته ؛ إذ يتم بواسطتها الإتصال مباشرة بممثلي المجتمع الأهلي. [1] وكذلك لما يحيط بها من غموض إصطلاحي وما يحمل مسار تطورها من إشكالات تطور نظام الإيالة بوجه عام.

1- إذا أعتبرنا أن المشايخ هم ممثلي المجتمع الأهلي، بما في ذلك: شيوخ الفرق والدواوير ، شيوخ العشائر والقبائل ، شيوخ الطرق الصوفية .

الفصل الثاني

قياد الجيش في القرن السادس عشر والنصف الأول من القرن السابع عشر

1- أصول وظيفة القايد

2- شيوع لقب " القايد"

3- تولية القياد

4- مهام القياد

5- مكانة القياد السياسية والإجتماعية

6- مشكلة تطور الوظيفة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

أصول وظيفة القايد/

لقد ميزت وظيفة القايد نظم الحكم العسكرية في دويلات الأندلس والمغرب أثناء عصر التفكك. فالعصر الموحدي السابق وإن لم يخل من وظيفة القايد العسكرية في نظمهم فإن تأثير العصبية القبلية قد جعل القايد شيخا لقبيلته أكثر منه قائدا لجنده، إذ طغت قوة القبيلة على قوة الدولة في نفوس المشائخ الذين كانوا يشكلون عصب الوجود الموحدي وإستمراره ، فعطلت بذلك أعمال الدولة الجبائية والأمنية ، خصوصا في الفضاءات الريفية ، وإنتهى أخيرا بتفكيكها بين كبرى العصبيات التي كونت لنفسها دولا فيما بعد . [1]

ويبدوا أن خطر التجنيد من القبائل لا يمكن الخلاص منه إلا باللجوء إلى تقوية أجناد الدولة من الرقيق أو الإستنجاد بمن يحترفون الإرتزاق ، مثلما فعل بنونصربن الأحمر في الأندلس خلال العصر نفسه ، إذ قاموا بتأسيس جيش منظم يمكن الإعتماد عليه في خضم فوضى العصبيات وطمع الطامعين من ابناء عمومتهم ، وكان الجيش يضم وحدات مختلفة الأجناس والأعراق من أكراد وغز ومغاربة ونصارى الشمال، [2] يقدمون خدماتهم للملوك النصريين بمقابل ، إذ يتقاضون الرواتب والمعاشات بانتظام ، وكانت أعلى رتبة في سلم ذلك النظام هي رتبة قائد الذي تتكون الوحدة التي يشرف عليها من ألف جندي ، وتنقسم الوحدة إلى خمس فصائل على رأس كل واحدة نقيب ، ويأتمر بأوامر النقيب خمس عرفاء لكل عريف أربعين جنديا ، مقسمين بدورهم إلى خمس مجموعات، كل واحدة تضم ثمانية جنود يشرف عليهم ناظر. [3] .

1- يعتبر المؤرخ المغربي عبد الله العروي ذلك سببا رئيسيا من اسباب إنهيار الوحدة القسرية التي جمعت قبائل المغرب تحت الراية الموحدية.أنظر: العروي (عبد الله) : المرجع السابق،ج2،ص 180.

–2- Dhina (A): Les etats de l'Occident Musulman aux XIIIe ,XIV et XV e siecle institutions gouvernementales et administratives, O.P.U.Alger, p 430.

3- إبن الخطيب (لسان الدين) : اللمحة البدرية في الدولة النصرية ، تحقيق محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية ، القاهرة ، 1928 ، ص 96.

ومثلما كان لأمير الجيش رايته كان لكل قائد علمه، ولكل نقيب لواؤه ، ولكل عريف بنده ، ولكل ناظر عقدته. [1]

إن وظيفة القائد التي نجدها تحتل موقعا مستقرا في نظام الجيش الغرناطي المتميز بدقة ترتيبه أعتمدت من طرف فصائل الجند المرتزقة المسيحيين التي عملت في جيش بني نصر بن الأحمر وكذلك لدى ملوك المغرب ، وقد إقتضى نطق كلمة القائد باللسان القشتالي على النحو التالـــــي " elcayet " . وشاعت في عرف المرتزقة النصارى إلى غاية القرن السادس عشر ، وشاعت أكثر في الفضاء المغاربي عندما فرضت الظروف السياسية والإجتماعية على ورثة الموحدين اللجوء إلى المرتزقة المسيحيين. [2]

فالحفصيون الذين حاولوا الحفاظ على النظم الموحدية في إعتماد المشائخ ، لم يتوانوا في الإستفادة من خدمات المرتزقة ، إلى جانب جند المخزن الذين كانوا تحت إشراف مشائخهم. [3] ولكن وظيفة القائد عرفت تطورا واضحا منذ منتصف القرن الرابع عشر ، حيث تفطن السلطان الحفصي أبو العباس أحمد إلى أهمية المرتزقة وقوادهم في الحد من نفوذ القبائل ومشائخها. فقرب منه بعض القواد وجعلهم من خاصة حرسه ، ثم ما لبث ان عين على المدن والنواحي قوادًا يجبون الضرائب ويستتبون الأمن. [4] وهو تنظيم عممه خلفه السلطان أبو فارس عبد العزيز، ثم دعّمه أبو عمر عثمان.

1- Dhina (A):Le Royaume Abde Elouadide à lépoque d´Abou Hammou Moussa 1 ere et d'Abou Tachf in 1 ere O.P.U., Alger,p 178.

2- Du Forgo (CH.E) :LÉspagne Catalone et le Maghreb aux XIII et X IV siecle, Paris,1966, p 359.

3- مؤنس(حسين) تاريخ المغرب وحضارته ،من قبيل الفتح الإسلامي إلى الغزو الفرنسي،مج 2 ،ح 3 1992 ، العصر الحديث للنشر والتوزيع ، بيروت ، ص 143.

4- جدلة (ابراهيم) المحلة في العهد الحفصي،الكراسات التونسية ،ع 169- 170 ، 1995 ، ص 53.

وقد مكنت وظيفة القايد السلطنة الحفصية من التطور نحو خلق سيادة الدولة في المدن كما في الأرياف، إذ فُرِضت حتى على القبائل ، وهو ما كاد أن يكون إرساء للبعد الجغرافي في نظام الدولة. [1]

أما في المغرب الأقصى ، وفي عهد السلطان المريني إبراهيم أبو سليم بن أبي الحسن (1361) أصبح لبعض قواد الفصائل المسيحية نفوذ في دولته، وإنتشرت تلك الفصائل في مدن السلطنة يعملون لصالحها بمقابل. [2]

وتذكر المصادر أن قائد جيش فاس غارسيا بن أنطون قد رأس أحد المسلمين المقربين إليه على فرق الجند المسترقة وخلع عليه لقبٌ قائد، وقبل ذلك بنصف قرن و حسب إبن مرزوق فإن السلطان أبو عثمان سعيد (1310-1331) عند إستعادته لمدينة سبتة خلع على أحد أبناء بيوتاتها لقب " قائد البحر". [3] وهو ما يدل على أنه قد ولاه قيادة جند البحر.

ويبدوا أن بديل الدولة المؤسساتية الذي أوجده الحفصيون منذ عهد أبي العباس أحمد قد تأخر في المغرب الأقصى ،فالدولة الوطاسية إستمرت على النمط القبلي ، يستبد بإدارة بسائطها الريفية شيوخ القبائل الهلالية ، يتولون مهام العسكرة والجباية، وبقي النظام القبلي أو العروبي البدوي إطارا عاما للتسيير والمراقبة والضبط . [4]

وفي ظل ذلك فرضت ثقافة القبيلة تواصلها على حساب ثقافة الدولة ، هذه الأخيرة إستمدت مصطلحاتها الإدارية من لغة القبيلة،كما كان عليه الحال في العصر الموحدي تماما ، وإستمر الشيخ رئيسا للقبيلة وجزءا من جند الدولة في الوقت نفسه. [5]

1- جدلة (ابراهيم):المرجع السابق ، ص 40.

2- إبن مرزوق (التلمساني) : المسند الصحيح الحسن في مآثر أبي الحسن، تحقيق ماريا خيسوس فيجيرا ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1981 ، ص 64.

3-Du Forgo (Chi.E.) : O.P. cit, p 422.

4- العروي (عبد الله) : المرجع السابق ، ص 28.

5- مؤنس (حسين) : المرجع السابق ، ج 3 ، ص 84 .

وإذا كنا قد تحدثنا في موضع سابق عن الظروف السوسيو- سياسيةالتي ورثها الأتراك العثمانيون في بلاد المغرب [1] والمتمثلة خصوصا في تسلط القبائل وغياب الدولة في المدن كما في الأرياف ، والحال هكذا فإنه ليس بإمكان الأتراك أن يقيموا لأنفسهم دولة دون أن تكون لهم من القوة ما يجعلهم في غنى عن العصبية التي كانت محور قيام الدول في مغرب القرون السابقة.

ويبدوا أن الأتراك الوافدين لم يكونوا قوة- من حيث العدد- أمام جيوش القبائل المترامية بل حققوا قوتهم من خلال الإستفادة من تجارب الممالك السابقة في بلاد المغرب ، خصوصا التجربة الحفصية ، إذ تعلم الإخوة بربروسة من بني حفص أطر التخلص من تسلط الريف وقبائله، وهو عامل يضاف إلى عامل الجهاد الديني المقدس ضد التوسع الإيبيري [2] وكذلك الدعم الروحي والمادي المستمد من قوة الدولة العثمانية العظمى. [3]

وسواء حدثت تلك الإستفادة أثناء إقامة هؤلاء الأتراك قبالة الساحل التونسي ، حيث عملوا في مرات عديدة لصالح سلاطين بني حفص ، أم حدثت بُعَيْدَ إنتقالهم إلى المغرب الأوسط أين وجدوا نظم الدولة الحفصية في جزئه الشرقي،فهناك أكثر من دليل على حدوث تقليد تركي للحفصيين ، فنظام المحلة الذي وجد في تنظيم الأتراك في الجزائر وتونس يكاد يكون تقليدا تاما للمحلة الحفصية، [4]

1- أنظر الصفحة 16 الفصل الأول : ص ص (16 – 20) .

2- لا يمكن أن نعتبر الجهاد الديني ضد النصارى ، مبررا كافيا لإستمرار الإستقرار التركي في الجزائر،فلولا فلسفة الحكم التركية التي تركت القوى الأهلية بمنأى عن أمور الحكم،بواسطة تفتيتها وتفريقها وللمرة الأولى لصعد الرفض الأهلي قويا . بمجرد زوال سبب التحالف بخروج آخر الجنود الإسبان من وهران ، كما أن القبيلة لم تكن أصلا مهتمة إلا بفضائها الريفي وقد تجد في الإسبان مصلحتها الإقتصادية في حين أقل الأتراك كاهل القبائل بالضرائب والمغارم .

3- العروي (عبد الله) : المرجع السابق ، مج 2 ، ج2 ، ص 46.

4- لمزيد من التفاصيل حول المحلة في العهد الحفصي والمحلة التركية في بلاد المغرب أنظر: جدلة (ابراهيم) المرجع السابق ، و (أحميدة) عميراوي : الجزائر من خلال اديبات الرحلة والأسر (مذكرات تيدينا نموذجا). ط1 ، دار الهدى ، الجزائر ، 2003،ص ص (61-87).

وهناك مؤسسات ووظائف أخرى هي موروث محلي حفصي أو زياني طورت على نحو يجعلها أكثر فعالية ؛ كالمشايخ والعشائر المخزنية مثلا . وهناك ألقاب غُيِّرت مهامها فقط فالمزوار الذي كان لقبا يطلق على رئيس المشيخة الحفصية ، [1] أطلق على القائم بأمر الشرطة الليلية في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني . [2]

إن وظيفة القائد هي أكبر دليل على قوة التأثير الحفصي في نظم الأتراك العثمانيين في بلاد المغرب والجزائر بصورة خاصة ، حيث كان جيشهم منذ بداياتهم الأولى وإلى غاية منتصف القرن السابع عشر ، مقسم إلى وحدات يلقب رئيس كل واحدة منها بلقب قايد ، ولهؤلاء القياد المكانة العسكرية والسياسية نفسها التي لقواد بني حفص ، كما عين لإدارة المدن قيادا ايضا وإن صدقت بعض المصادر فإن الأتراك لما أخضعوا القطاع الشرقي من المغرب الأوسط أبقوا قواد بني حفص عليها. [3]

ومهما يكن فإن وظيفة القايد التي شاعت في نظم الأتراك خلال المرحلة الأولى ، هي ظاهرة حضارية أنتجتها ظروف البحر الأبيض المتوسط السياسية ، ففي ظل نزاعات الطوائف والممالك وحروب قبلية وأخرى دينية ، أستطاعت فصائل من يحترفون الإرتزاق أن تفرض لغتها ونظمها على الجميع ، [4] فمثلما فرضت اللفظة قايد على المرتزقة الإسبان نقلوها هم أنفسهم إلى تونس الحفصية ، ثم شارك الإثنان معا في توريثها للأتراك الوافدين الجدد ، إذ أنه وبالإضافة إلى الحفصيين وجد الأتراك في مدن الساحل الأوسط للمغرب حيث إمتد نشاطهـــــم

1- مؤنس (حسين) : المرجع السابق ،ص 290.

2- De Paradis (Venture), Tunis et Alger au X V III^{e} siecle, memoires et observations présentation de Jozef Cuoq , Sindibad, Paris, p 256.

3- مثل قايد قسنطينة علي بن فراح أنظر Vayssettes (Eugene) : Histoire de Constantine sous la domination turque de 1517,1837,présentation de Ouarda Siari Tangour,Ed Boucheme , 2002, p p ,44-47).

4- يبدوا أن ظاهرة الإرتزاق هي التي كانت تصنع المظاهر الحضارية الإدارية آنذاك ، فوظيفة القايد هذه اللفظة بالذات نجدها تتبعث كلما شاعت ظاهرة الإرتزاق ، وهو ما نجده في العهد التركي بالجزائر إذ أن التواجد التركي كان أصلا في شكل إرتزاق ثم تحول نحو الدولة والولاءات السلطانية.

- حيث إمتد نشاطهم – حاميات عسكرية إسبانية يلقب رئيس كل منها باسم القايد، وتنطق الكلمة باللسان القشتالي " Elcayet ". وكان الأتراك يحتكون بتلك الحاميات أثناء الحروب ، فضلا عن انظمام الكثير من أفرادها إليهم سواء بواسطة الأسر أو بفضل " الفرار من الحياة الضنكة التي كانوا يعيشونها هناك"، [1]

ولا نغفل دور الفارين الأندلسيين من قمع محاكم التفتيش المسيحية من إسبانيا نحو مدن الساحل المغاربي حيث وجدوا لدى الأتراك النجدة والملاذ ، فنقلوا إليهم نظام الجند النصرى وجملة من الفنون والصنائع ، [2]

فلفظة القائد إذا التي لا وجود في نظم الجيش العثماني في الأناضول ولا في المشرق العربي،[3] وجدت في نظم أتراك الجزائر في صورتها القديمة . كوظيفة عسكرية بالدرجة الأولى ، ثم طورت منذ منتصف القرن 17 م تقريبا ، لتصبح وظيفة إدارية بحتة ، حسب ما أملته ظروف المكان والزمان أو الجغرافيا والمجتمع ، كما وجدت في قصور كبار الموظفين كالباشاوات والبايات حكام المقاطعات ، تطلق على المكلفين ببعض الخدمات الإجتماعية والإقتصادية.

1- مؤنس (حسين) : المرجع السابق ، مج 2 ، ج 3 ، ص 153.

2- حالت نظم الإتكشارية ، دون إعتماد نظام الجيش النصرى الذي امتاز بدقة وترتيب جيد ، ولم نجد أثرا له إلا لفظة قائد .

3- لا وجود للفظة قايد في مصطلحات الإدارة العثمانية في غير بلاد المغرب إطلاقا ، وهو ما يدل على أهمية الفصائل المسيحية المرتزقة في إعتماد أتراك الجزائر لهذه اللفظة في نظمهم الإدارية والعسكرية.

شيوع لقب " القايد "

إتخذت لفظة " قايد " خلال القرن السادس عشر والشطر الأول من القرن السابع عشر لقبا ذو دلالة فخرية قوية ، إذ أطلق على أكثر من وظيفة " وحاز عليه أشخاص تختلف أدوارهم الوظيفية في حكومة أتراك الجزائر.[1] وجرت عادة إطلاقه على كل من يمارس شأنا من شؤون الحكم ، أو يشغل منصبا سياسيا أو عسكريا وحتى وظيفة إدارية صغيرة في دواليب السلطة.[2]

ومن خلال صيغ أخبار الأحداث . فإنه قلما نجد من بين وجهاء الأتراك من لم يحمل لقب القايد أو الرايس ، ويلازم اللقب صاحبه ويحتفظ به مدى الحياة كأحد أجزاء إسمه الحقيقي فصاحب كتاب " غزوات عروج وخير الدين " أورد عبارة يمكن أن تكون مثالا جيدا لذلك ففي سياق حديثه عن القياد الذين وزعهم حسن أغا على مواقع الدفاع عن المدينة أثناء حملة شارلكانت عليها قال " وجعل من هذا الحصن إلى العقبة قائدا ومعه طائفة من الجند إسمه القائد حسن وعين لحراسة باب الوادي رجلا إسمه القائد يوسف" .[3] إذ تدل الصيغة التي أوردها المؤلف على شهرة هؤلاء القياد بألقابهم الوظيفية، إلى درجة ذكر فيها اللقب كأحد أجزاء الإسم الحقيقي.

وقد حاز لقب القايد مقارنة بالألقاب الشرفية بين إصطلاحات الإدارة العثمانية في الجزائر شيوعا كبيرا لم يضاهيه في ذلك إلا لقب " رايس " لما كان للبحر من أدوار سياسية وإقتصادية.

فحسب الرحالة هايدو فإنه كان في مدينة الجزائر سنة 1581 ممن يحملون لقب " القايد " حوالي 100 تركي من بينهم بعض العناصر الأهلية وقد أورد قائمة بأسماء بعض القيـــاد.[4] وقد تزايد عددهم في بداية العقد الثالث من القرن السابع عشر إذا إعتمدنا على جون بابتيســـت غراماي الذي كان في الجزائر سنة 1621 ، وذكر أنه يوجد بها حوالي 135 قايد. ونرجـــح إرتفاع العدد إذا أحصينا بعض القياد الذين لم يكونوا عائلات، ونضيف إليهم القياد الذين يستقرون بالمدن الأخرى أين يقودون نوبات العسكر. خاصة وأن غراماي قد إعتمد على عدد العائـــلات

1- Me rouche (L) : O.P cit. p 202.

2- Haedo(F.D): « Topographie et histoire d'Alger, in R.A, n:15, 1871,p500.

3- تدل صيغة المؤلف " إسمه " على شهرة هؤلاء القياد بألقابهم الوظيفية ، أنظر : كتاب غزوات ، المرجع السابق، ص 124.

4-ibid , p 501.

الموجودة بها فقط. [1]

إن شيوع لقب القايد في إصطلاحات نظام الحكم التركي الناشئ في مدينة الجزائر يبعث على التساؤل. لأن لقب القايد غريب عن ألقاب الحكم والإدارة العثمانية. [2] ولا يمت بصلة إلى مسميات الرتب العسكرية في نظم الإنكشارية. [3]
وبالتالي لا يمكن أن يشيع هذا اللقب إلى هذه الدرجة، حيث يطلق على كل من يمارس شأنا من شؤون الحكم دون أن تكون هناك شروطا مناسبة وعوامل قوية ساهمت في حدوث ذلك.

فنحن عندما نتحدث عن العناصر التركية التي أتخذت من مدينة الجزائر مركزا لنشاطها العسكري والسياسي في بلاد المغرب؛ فنحن نخص بالحديث جماعة أو عصابة بالمعنى الضيق للكلمة، من حيث كونها لم ترق بعد إلى مستوى النظم أو التقاليد الإدارية والسياسية. [4]

فالقرن السادس عشر هو مرحلة تأسيس وبناء. ميزته الحروب المستمرة ضد قياد الحاميات النصرانية التي أتخذت من بعض المدن الساحلية حصنا لها في بلاد المغرب. وكذلك ضد قواد المحلات الحفصية والزيانية وميليشيا مشايخ القبائل المتحصنة في الفضاءات الريفية. [5]
وفي ظل هذه الظروف هل تستطيع مجموعات صغيرة من الغرباء الأعاجم أن تحول إنتصارها العسكري إلى غلبة حضارية في ظرف قصير؟

ليس من الصواب أن نفتش عن أصول عثمانية لنظم الكيان السياسي الناشئ في الجزائر. ونبعد كليا الموروث المحلي (النظم الحفصية والزيانية) وتأثير غرب المتوسط (الحاميات المسيحية الإسبانية والبرتغالية). وكلاهما لا يخلوان من لقب القايد.

1- Ben Mansour(A.H.): Alger XVI^{e} - XVII,Siec le Journale de Jean Baptiste Gramay - Eveque d'Afrique, Ed . de GERF, Paris,1998 , p2002.

2- حول ألقاب الحكم والإدارة العثمانية أنظر: Lybyer (Albert-Howe): The Governement- of de Otoman Empire in the time of Soli:man The Magnificent , H.U.P. Combridge, 1913,p p 106 , 132.

3- حول نظام الجيش الإنكشاري أنظر : حماش (خليفة ابراهميم) المرجع السابق ، ص ص (93-135)

4- شوفالييه (كورين) ، المرجع السابق ، ص 34.

5-Rand (S) et Denis (F) :Fondation de la Regence d'Alger, Histoire des Barbarouses,T1,2 Ed. Bouslama,Tunis , 1984 , p 5.3.

فحتى إزدياد مظاهر الإرتباط بالإمبراطورية العثمانية بفضل وصول دفعات الجيش الإنكشاري الوافدة من مدن الأناضول، وإرسال البايلرباي نفسه من قبل الآستانة، لم تحقق غلبة المصطلحات التركية بما في ذلك رتب الإنكشارية على نظيرتها المحلية. ترى كيف حدث ذلك ولماذا ؟ ألايمكن أن نرجع ذلك إلى التركيبة العنصرية للنخبة التركية في المغرب الأوسط وتأثيرها ودورها في توجيه نظم الدولة الناشئة ومصطلحاتها؟.

عندما نتأمل في تركيبة مجتمع مدينة الجزائر في القرن السادس عشر نجد أن نسبة الاتراك الوافدين [1] من مدن الأناضول قليلة جدا مقارنة بالأعلاج من ذوي الأصول الأوروبية. حيث قدرهم الرحالةهايدو سنة 1581 بـ 6000 عائلة. [2] نضيف إليهم 2000 عائلة أندلسية.[3] وكلهم لهم الحق في الإنضمام إلى الوجق ، أو ممارسة نشاط القرصنة وتولي المناصب العليا والوظائف الإدارية السامية، وبالتالي مزاحمة الأتراك الأصليين؛ ليس فقط في الحكم والتسيير الإداري و لكن أيضا في تداول المصطلحات الإدارية والألقاب الفخرية والوظيفية خاصة إذا أخذنا بعين الإعتبار أن عدد أتراك الأصل لم يكن يتجاوز 1600 عائلة.[4]

فالذين عرفوا لقب القايد وألفوا تداوله في فضائهم الأول داخل أسوار الحاميات المسيحيـــــة (بالنسبة للمرتدين النصارى معتنقي الإسلام)، وفي نظم الدول السابقة الحفصية والزيانية والمرينية ، ودويلات الأندلس (بالنسبة للأندلسيين وقلة من العناصر الأهلية التي أنضمت إلى الأتراك). هؤلاء لن يتقبلوا بسهولة ألقابا تركية غريبة عن لغتهم وما تعارفوا عليه. ولن تمحى من ذاكرتهم صور قياد العهد السابق ورمزية لقب القايد كدلالة فخرية ووظيفية. فضلا عن شيوع اللقب بين السواد الأعظم من الناس في مدينة الجزائر وفي المدن الأخرى وحتى في الأرياف.

هذه هي العوامل التي نرجح إسهامها في إعتماد لفظة " قايد " من قبل أتراك الجزائر منذ سنوات التأسيس الأولى.

1- إتفق معظم الكتاب العُربيين بما في ذلك الرحالة ومفتشي الأسرى على تقسيم الأتراك في الجزائر إلى قسمين: أتراك الأصل وهم ذوي الأصول التركية الوافدين من مدن الأناضول في إطار عملية التجنيد وأتراك الحرفة أو الأتراك المتأسّيين الذين إنتسبوا إلى الأتراك لإحتراف القرصنة أو الإرتزاق في جيش الإيالة وتتكون هذه الفئة من المسيحيين الذين أعتنقوا الإسلام وأغلبهم من الإيطاليين والإسبان وبعض العرب المشارقة وقليل من الأهالي الذين أنضموا إلى الإخوة بربروسة في بداياتهم الأولى أنظر: Ben Manssour -

- (A.H.): op.cit , p p (101 - 107).

2- Haedo (F.D): Topographie :op cit, N°. 15 ,1841 , p 422.

3-De Grammont (H.D) : op.cit , p 124.

4- Ben Manssour : ibid , p 101.

تولية القياد

لم تقـــدم المصـــادر صـــورة واضحـــة لكيفيـــة الحصـــول علـــى لقـــب " القايـــد " وشـــروط ذلك عدا تلك الإشـــارات المقتضبـــةالتي تضمنتها مؤلفات الرحالة ومفتدني الأسرى في القرنين السادس عشر والسابع عشر.

فالرحالة دياغو دوهايدو – أقرب مصدر يمكن الإعتماد عليه- يتحدث عن بيع لقب القايد كسلعة في السوق - حسب تعبيره – ويبدو أنه يخص بذلك وظيفة قايد النوبة في المدن ، [1] وبمثله يتحدث جون بابتيست غراماي ، [2] وماسكارينهاس [3] ، ولكن لا يمكن أن نأخذ بذلك قاعدة عامة تطبق على كل القياد بمن فيهم الذين يتولون قيادة الحملات العسكرية الموجهة لإخضاع المدن والأرياف الثائرة،

كما لا يمكن أن نتحدث عن تفشي ظاهرة بيع المناصب في عصر التأسيس ؛ حيث تتطلب جهودا كبيرة أسسها الكفاءة والولاء والطاعة للسلطة العليا، فلدينا مثال القايد صفا الذي نجح في مهمة إخماد ثورة قبائل ريغه التي حاصرت مدينة الجزائر سنة 1544 ، ولأنه أثبت كفاءة قيادية عالية أسندت إليه مهمة قيادة نوبة تلمسان على خطورتها وأهميتها في الوقت نفسه ، ونظرا لولائه وحنكته السياسية والعسكرية عينه حسن بن خير الدين خليفة له عام 1551، كما شغل بعد سنة من ذلك ، منصب قايد نوبة تنس عند وفاة حميدة العيد.[4]

ونفس الشيئ بالنسبة للقايد علي سكندريزا الذي تولى مهاما مشابهة. فبالإضافة إلى تكليفه بقيادة مشاة الجيش المهاجـــم لمدينـــة وهـــران تولـــى قيـــادة تلمســـان، [5]
أما القايد محمد بن فرحـات الـــذي عيـــن قايـــد لحاميـــة قسنطينـــة [6]

1-Haédo: Topographie, op.cit , p 500.

2-Ben Manssour : op.cit , p 101.

3-Degrammont : op.cit , p 93.

4-Ben Manssour : ibid , p 103.

5- De Grammont : ibid.cit, p 95.

6- أنظر : إبن القنفون (عبد الكريم) ، المصدر السابق ، ص 61.

وأسندت إليه صلاحيات المقاطعـــــــــة الشرقيـــــة لأنـــــــه مـــــن أهالـــــــي المدينـــــــة وقد تحقـــــق له ذلك لكونه له دراية بوضعها الإجتماعي وخارطـــــة ولاءاتها السياسية ، [1]

كما تؤدي القرابة دورا كبيرا في الحصول على منصب القايد ، فمن خلال المادة الخبرية المتوفرة لدينا نجد أن أغلب القياد هم أبناء لقياد آخرين أو لرياس نافذين في السلطة ، فالقايد يوسف الذي قتل الباشا مبعوث السلطان محمد تكليرلي. [2] سنة 1556هو معتوق القايد حسن قورصو خليفة حسن آغا ، فبرغم صغر سنه الذي لم يتجاوز 26 سنة إلا أنه تولى قيادة نوبة تلمسان ، [3]

أما القايد حسن بن عبد الله الذي تولى خطة المواريث المخزنية في حوالي العقد السابع من القرن السادس عشر(1565)، فلأنه معتوق الباشا حسن بن خير الدين، [4] أما القايد علي بشنين الذي تولى قيادة نوبة عنابة سنة 1580 ، فهو معتوق القايد فتح الله بن خوجة بيري ، هذا الأخير يعد من أقرب مقربي خير الدين بربروس ،[5] أما القايد المشهور سافير (جعفر) بن عبد الله فهو معتوق القايد جعفر قطانية. [6]

وللمصاهرة أهمية كبيرة في إتاحة الفرصة لتولي منصب القايد ، فكثيرا ما نجد أحد القياد صهرا لأحد النافذين في السلطة ، فالقايد التركي داوود الثري جدا والذي تولى المواريث المخزنية لاكثر من مرة ، كان متزوجا من الإبنة الوحيدة للقايد يحيى الذي تولى خلافة حسن باشا للمرة الثالثة سنة 1562، [7] وكذلك القايد محمد الروشو كان متزوجا من إبنة القايد رمضان أحد أقرب مساعدي البايلرباي صالح رايس. [8]

1-Vayssettes (A): op .cit , p 68.-Gaid (M):Cronique, op.cit , p 14.

2- ذكره دوفو باسم "تكليرلي" ويعرف باسم "الشلبي" أنظر:

-Devoulx (A): Assassinat du Pacha Mohamed Tekelerli,in: R.A n°:86 ,18716,p89

3- الأرشيف الوطني الجزائري : مجموعة Z ، ص 142 ، 143 ، 144 .

4- هناك أثنان يحملان نفس الإسم على بتشين أحدهما قايد وهو المقصود هنا وقد توفى سنة 1599 ، أما الثاني فهو الرايس المشهور الذي توفى سنة 1645 أنظر: Marrouche: op. cit, PP (197-199).

5- ibid p 198.

6- Haédo : Topographie op.cit , p 391.

7- De Grammont, op.cit, p 95.

8- ibid, p 103.

وإذا كانت" وثيقة " عهد آمان " التي حررت في سنة 1748 ، قد دلت على توريث الوظائف وإنتقالها من الآباء إلى الأبناء ، ومهما كانت تخص المرحلة الثانية فإن صيغة "جريا على العادة القديمة" توحي بأن الظاهرة هي إستمرار لعهود سابقة ،[1] فبالإضافة إلى الأمثلة السابقة، يعطينا تاريخ عائلة بن حسين التركية في قسنطينة مثالا أقوى لتوريث الوظائف ، خصوصا وظيفة الجيش ، حيث توارث منها ثلاثة أفراد على الأقل منصب قايد الجيش وأشتهرت العائلة بأنها سلالة قياد حسب الباحثة الفرنسية ازابيل قرونقو ،[2] وقد لاحظ فايسات ذلك وعدد من تولوا هذه الوظيفة من عائلة بن حسين وحدد أنهم كانوا قياد جيش. [3]

هناك شرطا آخرمن شروط الحصول على لقب القايد أو إحدى وظائفه في حكومة إيالة الجزائر وهو أن يكون الموظف تركيا بالأصل أو بالإنتساب مع بعض الاستثناءات التي حدثت خلال الفترة الأولى. ويمكن أن نعتبر أصحابها منتسبين.

وقد أورد هايدو أسماء لقياد أكد أنهم من أهالي البلاد، مثل محمد البسكري الذي قال عنه أنه من أهالي تلمسان، وسيدي حميدة كجاس (هكذا) ، من أهالي مدينة الجزائر ،[4] وكذلك حالة القايد محمد بن فرحات الذي تولى قيادة نوبة قسنطينة وتذكر المصادر - إن ثبت ذلك - أنه من أشراف المدينة.[5]

إن ظاهرة إبعاد العنصر الأهلي عن الحكم وتولي المناصب في حكومة أتراك الجزائر هي ظاهرة قديمة بدأت منذ السنوات الأولى لتأسيس الإيالة ، وإذا كان هناك قياد جزائريون فالراجح أنهم إنضموا إلى الإخوة بربروسة قبل ولانهم للآستانة. تبقى هناك حالات ضئيلة جدا إنتهت منذ أن سن جعفر باشا سنة 1593 قرارا يمنع غير الأتراك من الإنخراط في سلك الإنكشارية.[6]

1- Ahad Aman, OP.cit , p 213.

2- Grangaud (Isabele):La ville imprenable, une Histoire sociale de Constantine au 18 eme siecle,Ed:E.H.E.S.S.Paris, 2002,p202.

3-Vayssettes (A): OP. cit , p p 70-71.

4-Haedo (F.D): Topographie, OP, cit , p 501.

5-Gaid (M) : OP.cit , p 14.

6-Ben Manssour (A.H) :OP.cit, p193.

3- مهام القياد

أ- المهام العسكرية:

من خلال مدلول لفظة قايد التي وردت في بعض المصادر " قايد الجيش " [1] أو " قايـــد العسكر " [2] يمكن التعرف على المهام الرئيسية لمن يخلع عليه هذا اللقب، وهي قيادة فرق الجيش في حالات الحرب والسلم ، ولا تدلنا المصادر على أي تحديد لعدد الجند الذين يشكلون مجموعة كل قايد . كما لم يكن توزيع القياد على فرق الجيش موافقا للتنظيم الإتكشاري المعروف، بل تختلف الأعداد من مجموعة إلى أخرى ؛ ويرتبط ذلك بما تتطلبه الظروف والأحـــداث وحجـــم المهمـــات المنوطـــة ، وكـــذلك تعـــداد عسكـــر الإيالـــة بشكـــل عـــام .

يوزع القياد على فرق الجند في حالات الحرب ، فعندما أغار شارل الخامس على مدينة الجزائر سنة 1541 ؛ يذكر صاحب كتاب غزوات عروج وخير الدين أن حسن آغا باشا الجزائر وقتها وزع القياد على فرق الجيش المدافعة عن المدينة . ولا نجد من بين الذين ذكر من غير القياد إلا رؤساء البحر قادة الجند البحري . [3]

كما يتولى القياد مهمة قيادة الجيش المكلف بالدفاع عن مدينة الجزائر حال خروج الباشا منها فعندما خرج صالح رايس لإخضاع بجاية وتخليصها من السيطرة الإسبانية ترك بمدينة الجزائر بضع مئات من الجند تحت قيادة قايد يدعى رمضان . [4]

وفي حوالي سنة 1550 قاد القايد حسن قورصو أزيد من ستة آلاف (6000) جندي من المشاة والخيالة في حملة على تلمسان لإنتزاعها من يد الأشراف السعديين ، وقد شارك في قيادة الحملة القايد صفا الذي أبقي على رأس الحامية التركية التي أستقرت بالمدينة والمتكونة من 2500 جندي . [5]

1- الأرشيف الوطني الجزائري ، مجموعة Z. ص 13-14-16-27-28.

2- أنظر: كتاب غزوات عروج وخير الدين ، المصدر السابق ، ص 121.

3- المصدر نفسه ، ص ص 121 ، 122.

4-Haedo(F.D):Histoire de Rois d'Alger,trad.par H.D.De Grammont , Jourdan, Alger, 1881, p 67.

5-De Grammont (H.D): OP. cit , p 81.

وعندما وجه البايلرباي حسن بن خير الدين حملة لإنتزاع وهران في سنة 1562، وقاد قواتها البحرية بنفسه ؛ في حين أسند قيادة المشاة إلى قايد تلمسان علي سكندريزا. [1] ومثله فعل الطج علي في حملته على تونس سنة 1569، عندما أوكل للقايد رمضان قيادة ثلاثة آلاف (3000) جندي مشاة واحتفظ لنفسه بقيادة القوات البحرية. [2]

وتدلنا المصادر على مهام عسكرية أخرى يتولاها قياد الجيش ، كالمحلة ؛ وهي حملة عسكرية مدعمة ببعض فصائل جند زواوة والعشائر المخزنية ، وتوجه لإقتطاع الضرائب من القبائل الممتنعة المتحصنة في الفضاءات الريفية . – وحسب هايدو – يجتمع القياد الذين أوكلت إليهم المهمة إلى الباشا للتشاور ، ثم تجهز حوالي من 400 إلى 600 جندي – أو أكثر حسب ثقل المهمة- ويقومون بالتوغل في المناطق الممتنعة غازيين. إذ تطلق يد العسكر في سلب أملاك القبائل . [3]

ويتولى القياد أيضا ، قيادة الحاميات العسكرية (النوبة) في المدن والأبراج ، ويختلف عدد الجند من حامية إلى أخرى حسب حساسية المكان وتعداد عسكر الإيالة ، فعدد عسكر نوبة القل سنة 1521 لم يتجاوز 200 جندي ، وبلغ عدد عسكر نوبة عنابة في نفس السنة 1500 جندي وحامية قسنطينة 500 جندي، [4] وفي سنة 1533 إنخفض عدد عسكر الحاميات بسبب تهديدات الحملات المسيحية المتكررة على مدينة الجزائر والمدن الساحلية الغربية. وعزم الباشوية على إخضاع الغرب . فحسب تقرير أحد الجواسيس الإسبان فإن عدد عسكر نوبة قسنطينة قد إنخفض إلى 300 جندي ، ونوبة القل 20 جندي ، وكذلك جيجل وزمورة ، أما تنس ودلس فلم يتجاوز 120 جندي. [5]

وفي أثناء الصراع التركي السعدي على تلمسان تركت بها حامية تحت قيادة القايد صفا تتكون من 2500 جندي. [6] وعندما بدأت أنظار الأتراك تتجه صوب إحكام القبضة على مدينـــة تونس

1- De Grammont (H.D): OP.cit , p 95.

2- ibid, p 104.

3- Haedo: Topographie,OP,cit ,p500.

4- Gaid (M) : OP. cit,p 7.

5-Kaddache (M): op cit , p 92.

6- De Grammont(H.D): ibid , p 81.

والقضاء على الوجود الحفصي بها نهائيا ؛ بلغت حامية القيروان وحدها 3000 جندي أسندت إلى القايد رمضان. [1]

ونظرا لإنفراد القياد بالسلطة في المدن البعيدة عن دار السلطان، وكذلك تفويض الباشا لهم بتمثيله عند الأهالي وتصرفهم المطلق بما يخدم مصلحة الإيالة .[2] فقد شاع أن القياد هم قواد نوبة ، وأعتبرت المصادر تلك المهمة كوظيفة قائمة بذاتها ؛ دون الأخذ بعين الإعتبار لمهام القياد الأخرى التي تتصل بالجباية والأمن وإدارة أملاك البايلك . [3]

ب – الجباية :

رغم قيام حكومة أتراك الجزائر على دعامة القرصنة وعوائدها كمصدر اساسي لخزينة الدولة وعامل مهم لثراء العناصر التركية ؛ إلا أنه ومنذ بداية مظاهر التوسع في الداخل ومحاولات الإستقرار في بعض المدن على عهد حسن آغا خليفة خير الدين ؛ بدأت تبدو مظاهر إستنزاف الأهالي بفرض الضرائب على المدن والأرياف الخاضعة ، والمغارم على القبائل الممتنعة بعد نهبها ، وقد تولى تلك المهمة قياد الجيش.

وفي الحقيقة فإن تلك الظاهرة قد نجمت عن إحتكار طائفة رياس البحر لنشاط القرصنة المربح . ومنع عناصر الجيش الإنكشاري منه ، وهو ما دفع بقياد الجيش نحو الجباية والغزو كبديل يوفر إمكانات ثراء لا تقل أهمية عن البحر. [4]

ففي بلاد الرعية حيث تستقر الحاميات العسكرية ، يقوم قيادها بالإشراف على عمليات جمع الضرائب من الأهالي . إذ يدفع التجار والحرفيين في المدن الضريبة بواسطة أمنائهم الذين

1- De Grammont (HD) : OP. cit , p 104.

2-Gaid (M) : OP . cit , p 7.

3- إن المتأمل في مسار اللقب قائد ومقامه خلال القرن السادس عشر يبدو له أنه يقتصر في إطلاقه على قواد النوبة في المدن والأبراج فقط ، لكون الثكنات العسكرية المتواجدة في مدينة الجزائر عاصمة الإيالة لا يشرف عليها قوادا بل أحد الضباط الإنكشارية حسب النظام المعمول به أنظر : Kaddache (M): OP. cit , p 73.

4- كانت ظاهرة توجه الجيش الإنكشاري نحو الجباية والغزو تقلق الباب العالي وكذلك طائفة الرياس، لما تخلفه من رفض وغضب أهلي يصل إلى حد الثورة ويهدد الوجود التركي برمته. لمزيد من التفاصيل أنظر:

De Grammont (H.D) : ibid , p p (61-63)

الذين يعينهم القياد . أما الرعية في أحواز المدن وفي الأرياف فيتولى ضرائبها شيوخ الدواوير والعشائر بصفة دورية ، وتحت مراقبة القياد . [1]

ويتولى القياد مهام الإشراف على مكوس الأسواق ، واقتطاع الإتاوات من القوافل التجارية المارة مقابل حمايتها . كما يفرضون المغارم على المخالفين والمخلين بالأمن والمدنبين. [2]

ويتولى قياد نوبات الساحل مراقبة الموانئ وقبض حقوق الجمركة على الأشخاص والسلع الصادرة والواردة . [3]

ويلزم قياد النوبات بالعودة إلى مدينة الجزائر كل سنة لتقديم العوائد إلى الباشا، وهناك يتم إعادة تعيينهم أو عزلهم من مناصبهم.[4] - وحسب غراماي – فإن عوائد قياد النوبات في سنة 1619 قد فاق عوائد نشاط القرصنة . [5]

ومن مدينة الجزائر تنطلق المحلات تحت إشراف قياد الجيش لإقتطاع الضرائب من القبائل الممتنعة ، سواء بصفة موسمية أو بصفة طارءة ، هذه الأخيرة موجهة لإخضاع إحدى القبائل الثائرة . وقد يشرف على المحلة الواحدة قايدين أو أكثر .

وتتعدد المحلات الموسمية حسب تعداد الجند وأهدافها ، فقد توجه في الوقت الواحد أربع محلات؛ نحو الغرب ونحو الجنوب ، ونحو الشرق ، ومحلة تتولى أمر منطقة القبائل. [6] ولكل محلة من تلك ؛ الحرية في التعامل مع الأهالي سلبا ونهبا. وعند العودة إلى مدينة الجزائر تدفع العوائد إلى خزينة الدولة بعد أن يأخذ قايد كل محلة [7] جزءا مما حصّل حسب إتفاقه مع الباشا . وفي ذلك يذكر كتاب من الشخصيات (من الموظفين) الأكثر ثراءا.

1- Mascarenhas (J): Esclave à Alger, présentation de Paul Teyssier, Ed. Chandeigne, p 94.

2-Ben Manssour (A.H) : OP . cit , p 211.

3-ibid , p212.

4-Dan (Le Pere) : Histoire de Barbarie et de ses Corsaires, 2 eme Ed, IMP,de Pierre Rocolet , Paris , p84.

5-Mascarenhas (J): ibid.

6-Ben Manssour (A.H): ibid , 223.

7- كانت المحلة خلال القرنين السادس عشر والشابع عشر من بين أهم وسائل السلطة التركية لتفعيل أعمالها داخل البلاد، فالمناطق البعيدة عن مراكز الحاميات العسكرية لم تكن تخضع إلا بواسطة المحلة. هذه الأخيرة كانت بمثابة مؤسسة إدارية متنقلة. أنظر : عميراوي (أحميدة) : في أدبيات الرحلة ، المرجع السابق،ص23.

في مدينة الجزائر[1]

ويتولى القياد مهام الجباية في مدينة الجزائر وفحوصها ، إذ يتولى قايد الدار أمن المدينة يعاقب المخالفين ويفرض المغارم عليهم، ويشرف على مكوس الأسواق، وضرائب الحرفين والتجار و النساء العموميات .[2] ويتكفل قايد الباب بقبض حقوق الدخول من أبواب المدينة .[3] وقايد الفحص يشرف على أراضي البايليك والوقفيات وضرائب المزارعين في حقول المتيجة. كما يتولى الأشراف على مبيعات الأرض ، أما قايد" الموتى" فهو المكلف بتركات الموتى الذين لا وارث لهم وهي وظيفة في حكومة الإيالة وقتذاك.[4]

وقد كان القياد في المدن وفي دار السلطان أحد أهم دعائم السلطة أمنيا وإقتصاديا.[5] مما جعلهم يحصلون على مكانة معتبرة في دواليب حكومة الإيالة، وينافسون طائفة الرياس في إمتلاك الثروة وإعتلاء المناصب العليا بما في ذلك منصب الباشوية ، ويمثلون عناصر الجيش الإنكشاري في صراعهم من أجل الحصول على إمتيازات إقتصادية وسياسية كانت حكرا على رؤساء البحر.

1- Marrouche (L): OP . cit , p 174.

2- Ben Manssour (A.H) : OP . cit , p 297.

3-ibid , p

4- Haédo, Topographie , OP. cit , p 500.

5- رغم الموقف السلبي للإستانة من نشاط الغزو والإستنزاف الذي سلكه القواد تجاه الأهالي إلا أن ذلك كان الحل الوحيد للطغمة التركية الحاكمة في حالات شح عوائد القرصنة .

للمزيد من التفاصيل أنظر : سعيدوني (ناصر الدين) دراسات وأبحاث ، المرجع السابق، ص ص (49-55)

وكذلك : . Marrouche (L) OP cit , p 203

4- مكانة القياد السياسية والإجتماعية:

أ ـ النفوذ السياسي والعسكري:

إن جماعة القياد في القرن السادس عشر هم بطبيعة الحال رؤساء الجيش ، أو بالأحرى ممثلي الأوجاق ، ومنذ تأسيس الإيالة في بداية العقد الثالث من القرن ؛ ولظروف التوسع وإخضاع الأهالي في داخل البلاد ومواجهةالقوى المنافسة من بقايا الممالك البربرية . والدولة السعدية الناشئة في المغرب الأقصى ، برز القياد في دواليب الحكم التركي إلى جانب رؤساء البحر.

وإذا كان المشروع السياسي قد وحد الطائفتين (القياد والرياس) لمواجهة التهديدات الخارجية والإمتناع الأهلي ، فإن الطموحات الإقتصادية الشخصية ، التي كانت المنطلق والباعث الأقوى لقدوم الطلائع التركية من الأناضول إلى الجزائر أو من النصرانية إلى الإسلام التركي في الجزائر (إن صح التعبير) ؛ تلك الطموحات خلقت تنافسا حادا بين رياس البحر الذين أحتكروا السلطة إنطلاقا من إحتكارهم لنشاط القرصنة المربح، وقياد الجيش الذين وجدوا في الداخل ، مدنه وأريافه ؛ فضاء آخر يعوضهم عن البحر. [1]

وكان تدخل الأستانة المطلق في شؤون الإيالة ، يقلق جماعة القياد وفرق الإنكشارية ، خاصة فيما يتعلق بتعيين الباشا من أسطنبول وهو ما يشكل منعا لتولي أفراد الجيش هذا المنصب بفضل نفوذ الرياس القوي وحظوظهم في تولي الباشوية، الناتج عن تخوف الأستانة وحساسيتها المفرطة من جشع الإنكشارية ، الذي لا يرضي الرياس والباب العالي على حد سواء ، لتهديده للمشروع العثماني بما يخلقه من غضب أهلي ورفض للوجود العثماني برمته. [2]

1- لم يكن في مشروع الأستانة الإعتماد على عوائد الجباية في الجزائر نظرا لما يتطلبه التنافس والصراع مع القوى المسيحية والدولة الشريفية السعدية في المغرب الأقصى، من ضرورة الإعتماد على الإستقرار وتعبئة الجهود، لا إثارة الغضب الأهلي واستنزافهم وهو العمل الذي مارسه القياد دون رضا الباب العالي وطائفة الرياس ، أنظر: Turbet (Delof) : "un état présent du Royaume d'Alger , en 1684 ", in : R.H.C.M, n 6 -7 , p 249.

2- De Grammont ; OP. cit, p p (60 - 63).

ففي خلافة القائد حسن قورصو لصالح رايس سنة1554اتفقت جماعة القياد على منع استقبال الباشا مبعوث السلطان محمد شلبي، وقام قياد نوبات الساحل بمنعه من الرسو في موانئ تلك المدن. ورفض حسن قورصو التخلي عن الباشوية.[1] إلى أن تدخل رياس البحر وقاموا بمهاجمة فلول الإنكشارية في مدينة الجزائر وسيطروا على الوضع. وبمجرد وصول الباشا المعين تم قتل الخليفة حسن قورصو الثائر، وعوقب كل من قايد عنابة علي صاردو وقايد بجاية مصطفى.[2] ولم يمض وقت طويل حتى ثار أحد القياد ويدعى يوسف مطالبا بدم سيده (عاتقه) حسن قورصو، وإستطاع هذا القايد قتل الباشا شلبي، وتولى مكانه قبل أن يموت مرضا بالطاعون.[3]

واستمر توتر العلاقة بين طائفة الرياس وجماعة الوجق رغم محاولة الباشا محمد بن صالح رايس تهدئة الوضع بواسطة السماح للإنكشارية بالمشاركة في نشاط القرصنة ، مقابل حرية جند البحر في الإنخراط في الجيش الإنكشاري.

هذه المحاولة هدأت الوضع – حسب دوغرامون – لمدة تزيد عن 50 سنة، إلى غاية سنة 1629 عندما رفض الرياس مجددا إستخدام الإنكشارية في أعمال القرصنة ، ورفض الإنكشارية بدورهم إنخراط الكراغلة في الجيش [4] واستمر النزاع إلى غاية منتصف القرن السابع عشر، حيث سيطر القياد (الآغاوات) على مقاليد السلطة.

وفي الحقيقة أن قياد الجيش قد احتكروا هم بدورهم أمور الحكم بالذاخل. فبالإضافة إلى إضطلاعهم بالأعمال العسكرية والجبائية، تولوا خلافة البايلرباي في حالة وفاته أواستدعائه من طرف الأستانة، وجرى ذلك التقليد منذ خلافة حسن آغا لخير الدين باشا، إلى غاية عهد الباشاوات الثلاثين توقف العمل به [5] .

1-Devoulx (A) : "La premiere Revolte des Janissaires a Alger," in R.A, n : 15 année, 1871 . p p (1-5) .

2- Watbled (E): "Document Inidit sur L'assassinat du Pacha Teclerli (1556-1557)" in: R.A, n : 15 A: 1871 . pp,(135-140).

3- De Grammont (H.D): OP. cit , p 86.

4- أنظر سعيدوني (ناصر الدين) و البوعبدلي (المهدي) : المرجع السابق ، ص 40 وكذلك

Kaddache (M): l'Algerie - OP. cit , pp (82-84).

5-Boyer (p): "Des Pachas Triennaux a la Révolution d'Ali Khodja Dey (157.1817)," in R.H, N : 495 , pp (100-104).

لقد تولى قياد الجيش أعمال الإدارة والجباية في مدينة الجزائر وأحوازها، وفي المدن والأوطان البعيدة. واستطاعوا أن يحتكروا لأنفسهم الوظائف الإدارية والمالية المهمة في دار السلطان، كوظائف الأمن والإشراف على مكوس الأسواق وأبواب المدينة وإدارة بيت المال وباقي الخدمات الإجتماعية في المدينة. كما أصبحوا حكاما للمقاطعات الإدارية الصغيرة في الأرياف. وبفضل تلك المناصب والوظائف الإدارية تحولت طائفة قياد الجيش إلى جماعة موسرة وثرية في مدينة الجزائر.

ب- حجم الثروة :

لقد استطاع قياد الجيش بفضل إضطلاعهم بالمهام العسكرية والجبائية أن يحققوا لأنفسهم من الأموال ما جعلهم الأكثر ثراء بين عناصر النخبة الحاكمة،[1] خصوصا في أوقات شح عوائد القرصنة مصدر ثراء رياس البحر، في حين استمر إزدياد ثروات القياد بفضل إزدياد حركة الغزو على القبائل الممتنعة وتنوع الضرائب على الرعية. كما سيطر القياد على الأراضي الزراعية الخصبة في سهل المتيجة وأحواز المدن التي تستقربها نوبات الترك، وحسب لمنور مروش فإنه ومنذ حوالي منتصف القرن السادس عشر تحولت أراضي سهل المتيجة إلى أيدي مالكين جدد أغلبهم من النخبة السياسية – العسكرية ، وخاصة منهم قياد الجيش.[2]

وقد تحقق لهم ذلك غالبا بفضل الإقطاعات التي كانت تمنح لهم من طرف السلطة المركزية الممثلة في باشا الجزائر ، وحتى من السلطان العثماني نفسه، كمكافأة لهم على إنجازاتهم العسكرية والسياسية. مثلما يدل عليه فرمان سلطاني أرسل في سنة 1556 إلى باشا الجزائر وقتها محمد شلبي يوصي بمنح القايد مراد قايد نوبة قسنطينة استفادة من إقطاع خاص قيمته 200 ألف أقجة. كما حصل قايد بسكرة محمد كوجاسي على علاوة قدرها 30 ألف أقجة، زيادة على ما كان يتصرف فيه من عوائد جبائية تقدر بـ 250 ألف أقجة مكافأة له على ما بذله في الحرب ضد الثائر عباس.[3]

1- أوردهايدو عبارة تدل على ثراء القياد بقوله " هم (أي القياد) عادة أثرياء" مما جعل أحد الباحثين يعتقد أن لقب القايد كان يطلق على كل ثري في مدينة الجزائر أنظر:

- Ben Nassar : Batrolomé et Lucile, Les Chrétiens d'Allah ‹ L'histoire extra-ordinaire des Rénégats XVI - XVII siecle, Paris, 1989,p368.

2- Merouche (L) : OP. cit , p 163.

3- معاشي (جميلة) الأسر الحاكمة في بايليك الشرق من القرن 16 إلى القرن 18م ، رسالة ماجستير في التاريخ جامعة قسنطينة ، 1992 ، ص 164.

وفي مطلع القرن السابع عشر، تحولت عائلة بن حسين في قسنطينة التي توارث عدد من أفرادها وظيفة قايد الجيش إلى أشهر عائلة مالكة للأرض بأحواز مدينة قسنطينة وفحوصها. إلى درجة أصبحت فيها مضرب مثل إذ يقال : السماء لله والأرض لبني حسين [1] أما قايد نوبة مازونة مشورة بن عيسى أوائل القرن السابع عشر فقد إستحود على أراضي خصبة واسعة بأحواز المدينة[2] تقدر بـ 2011 هكتار.[3]

واعتمادا على هايدو فإن أحد القياد ويدعى رمضان كان يملك مزرعة كبيرة على بعد 4 أميال من مدينة الجزائر يقوم على خدمتها عدد من العبيد والخدم. [4] ومن بين أهم القصور في مدينة الجزائر - يذكر هايدو نفسه- قصور العديد من القياد مثل:

قصر القايد التركي، مصطفى.

قصر القايد حسين المرتد اليوناني.

قصر القايد محمد المرتد اليهودي.

قصر القايد التركي داوود.

قصر القايد المرتد الإسباني مامي. [5]

كما بلغت أملاك القايد جعفر بن عبد الله الموقوفة ما يربو ريعها السنوي عن 326 دينار زياني وهو ما يعادل 750 بطقة شيك في حين بلغت ثروته حوالي 21 ألف بطقة شيك. [6]

أما القايد علي بشنين فقد استطاع كراء بادستان مدينة الجزائر بكل دهاليزه وحوانيته. وكانت له تجارة معتبرة في أواخر القرن السادس عشر مع إحدى الشركات الفرنسية. وبلغت ثروته سنة 1583 حوالي 16875 بطقة شيك. [7]

1- Grangoud (I) : OP, cit , p 210.

2- Boudia (M) : OP. cit , p 319.

3- Sari (D) : Les villes prēcoloniales de l'Algerie Occidentale, Nedrouma, Mazona,Kalaa,S.N.E.D, Alger, 1970,p60.

4-Haédo (F.D) : Histoire , OP . cit , p 108.

5- Haédo (F.D) : Topographie. In , R.A., 1880 , p 391-392.

6-Merouche (L) : OP, cit , p 198.

7-ibid , p 195.

ولدينا مثالا أخر هو القايد محمد الروشو صهر الرايس المشهور رمضان، فعندما توفي هذا القايد في حوالي منتصف القرن السابع عشر (1562) ترك ثروة كبيرة أقتسمها ورثته، تتكون من الأملاك التالية:

- منقولات بيعت بقيمة 15287 دينار.
- منزل بيع بـ 6000 دينار.
- منزل أخر بيع بـ 6900 دينار.
- منزل فخم يقع بالبطحة (حي سكن الأثرياء بالقرب من قصر الباشوية).
- منزل يقع بحي بيالة .
- حوش في وطن بني خليل (أراضي زراعية واسعة).
- شراكة في حمامين بالمدينة. [1]

ومن بين 16 علجا هم الأكثر ثراء في مدينة الجزائر في القرن العثماني الأول يوجد منهم 9 قياد والباقي رؤساء بحر [2]

وبفضل الأدوار الوظيفية التي أدتها جماعة القياد وملكسبته من ثروات أصبحت طائفة سياسية وإجتماعية منافسة لطائفة رياس البحر واستطاعت الوصول إلى الحكم بعد منتصف القرن السابع عشر تحت اللقب الإنكشاري آغة [3]

1- الأرشيف الوطني الجزائري ، مجموعة Z ، وثيقة 122 – 124 – 133 .

2-Merouche (L): op. cit , p 197.

3- " آغة " هي أعلى رتبة بين رتب الجيش الإنكشاري وتعني في اللغة التركية الأخ الشقيق أنظر :

Bianchi (T) De Keiffer (J.D) : Dictionnaire Turc - Français , Paris, 1850. P42.

5- مشكلة تطور الـــوظيفـة

ليس من السهل تحديد معلم زمني مضبوط لتحول وظيفة القايد من مهام العسكرة إلى مهام الجباية، نظرا لصمت المصادر التاريخية بما في ذلك كتابات الرحالة ومفتشي الأسرى الأوروبيين، وكذلك ندرة الوثائق الإدارية التي تخص القرن السادس عشر والنصف الأول من القرن السابع عشر .[1]

فكل ما يمكن التعرف عليه والجزم به هو أنه منذ منتصف القرن السابع عشر تقريبا بدأت تتضح مظاهر تحول كانت قد طرأت على لقب قايد ؛ تحول دلالي ملفت للإنتباه .[2] إذا أصبح لا يطلق على من يقودون الجيش سواء على مستوى الحاميات المستقرة (النوبة) أو على مستوى الحملات الموجهة (المحلة) ، وحل لقب آغة محله ، وأصبح من الشائع " آغة النوبة " بدلا من " قايد النوبة " " وآغة المحلة " بدلا من " قايد المحلة ".

إذ أن لقب آغة الذي كان يطلق على واحد من مجموع القياد كدلالة على تولية القيادة العامة للجيش ، صار يطلق أيضا على بعض ضباط الجيش القدماء ، كما يطلق بصفة وظيفية على أقدم عنصر في النوبة المستقرة في المدن او الأبراج،وهو الذي يتولى قيادتها حسب نظام الإنكشارية الذي يراعى مبدأ الأقدمية في تدرج المراتب والمسؤوليات.[3] ومن الأمثلة على ذلك :
آغة نوبة برج تمنفوست ، آغة نوبة بجاية ، آغة نوبة برج حمزة ، آغة نوبة قسنطينة ، آغة نوبة القل ، آغة نوبة عنابة ، آغة نوبة تنس .....الخ.
إن هذا التحول قد حدث تدريجيا ولسنا ندري هل حدث ذلك طبقا لمراسيم أو قوانين ، و لكن كل المؤشرات تدل على غياب تقنين إداري ، خاصة ما يتصل بالألقاب " المصطلحات" هذه الأخيرة كانت وقتذاك خاضعة للثقافات السائدة والأعراف اللغوية وفق مقاييس الشيوع ، كما أن بعض المصادر إستمرت لمدة حولي نصف قرن تطلق على رؤساء الجند إضافة إلى لقب قايد

1- إن أقدم الوثائق التي يمكن الإعتماد عليها في بحث النظم الإدارية هي تلك الوثائق القضائية الخاصة ببيوع الأراضي والعقارات في مدينة الجزائر وسهل المتيجة إذ تحتل جماعة القياد الكثير من حالاتها خصوصا تلك التي تتعلق بشراء وبيع أراضي زراعية بسهل المتيجة ، وترجع أقدمها إلى سنة 1558 أنظر: الأرشيف الوطني الجزائري : سجلات بيت المال ، سجل رقم 02 ، ص 11.12.13.14.

2-Merouche (L): OP. cit , p 202

3- حماش (ابراهيم حليفة): المرجع السابق ، ص 101.

لقب آغة أيضا، مثل القايد رمضان بن حسين الذي كان يطلق عليه في أوائل القرن السابع عشر (1603) لقب قايد ويذكر أحيانا باسم رمضان آغا ومثله كان أخوه القايد رجب.[1] والقايدين جعفر ورمضان اللذان تولا مهمة إخماد ثورة بن الصخري في بايليك الشرق في أواسط القرن السابع عشر، إذ نعدهما حالة أخيرة تحمل سمات العصر الأول ، مع الإشارة إلى احتمال بقاء بعض ميزات الظاهرة في بايليك الغرب وإستمرارها إلى غاية سقوط الإيالة ، إذ بقي يطلق على قياد المخزن الدواير والزمالة والبرجيه لقب آغا رغم أنهم من الأهالي ، وبالتالي عدم إنخراطهم في سلك الجندية الذي يتيح اللقب.[2]

وإذا كان التحول قد حدث فعلا واصبح واضحا منذ منتصف القرن السابع عشر(17م) بعد مرحلة تغير وتبدل تدريجي غامضة لم تخضع لإجراءات واضحة أو قوانين صريحة؛ وإن خضعت فهي ليست في متناول مؤرخ اليوم لانعدام وثائق يمكن الاعتماد عليها. فما هي إذن عوامل واسباب هذا التحول؟

مثلما اعتبرنا ظاهرة شيوع لقب القايد نتيجة لعامل ضعف التأثير التركي وقوة التأثير المحلي والمتوسطي في صياغة نظم الدولة وتوجيه مصطلحاتها ومسميات الوظائف والأجهزة الإدارية يمكن أن نطبق القاعدة التي تقول " تزول الظاهرة عندما تزول أسبابها". فمنذ أواخر القرن السادس عشر بدأت العناصر التركية القادمة من مدن الأناضول في إطار عملية التجنيد تتغلب عدديا على العناصر ذات الأصول الأوروبية والأندلسية في الوجق.[3] حيث سن الباشا محمد بن صالح رايس قرارا يمنع تجنيد غير الأتراك في الجيش وذلك في سنة 1568.[4] وأصبح لعمليات الدفشرمة(التجنيد) وكلاء دائمون في مدن الإمبراطورية بالأناضول مثل : إزمير ، إسطمبول قرة حصار ....وغيرها. يسهرون على تجنيد الشباب التركي وإرسالهم إلى الجزائر للإنخراط في الجيش الإنكشاري ، فتزايدت أعدادهم وحملوا معهم الثقافة التركية(اللغة والتقاليد).[5] وبذلك تصاعدت حركة يمكن أن نسميها حركة عثمنة أوتتريك لمؤسسات الإيالة.

1-De Grammont (J):OP. cit , p 67 . et Vayssettes (A) : OP . cit , p 53.

2- تذكر المصادر الخاصة بتاريخ بايليك الغرب وظائف أغة الدواوير وآغا الزمالة وكثيرا ما يقرن اللقب آغا بكلمة قايد وما يثير الملاحظة أن من تولوا هذه الوظائف ليسوا أتراكا بل ينتمون إلى عائلات مخزنية أنظر :المزاري (بن عودة): طلوع سعد السعود ، ج 2، ص 203.

3- إعتمادا على العينات الإحصائية التي أوردها المنور مروش فإنه ومنذ بداية النصف الثاني من القرن 17 م بدا واضحا تراجع أعداد العلوج بين أثرياء الجزائر آنذاك ، وإن قام بالعمل على الأملاك والحبوس ، فإن ذلك يمكن الأخذ به بالنسبة لموضوعنا ، لأن الثري عموما هو الأكثر تأثيرا في ثقافة الدولة أنظر: –Merouche (L) : OP .cit , p 205.

4- Ben Mansour (A.H):OP . cit , p 72.

5- Dan (P) : OP . cit , p 236.

و بمـاأن الجيش الإنكشـاري هو جهاز الحكم الأساسـي و مدرسـة تخـريج موظفـي الإيالـة علـى مختلف المستويات ، فقد عمل الباشوات المرسلين من قبل الباب العالي على تتريك الجيش وذلك بتطبيق النموذج الأصلي الموجود في الآستانة. وبالتالي أخذت لفظة آغا مكانها الطبيعي في رتب الإنكشارية مثلما هو عليه الحال في إسطمبول تطلق على أقدم عنصر في الأورطة أو النوبة المستقرة في المدن البعيدة والأوطان،والآغا هو الذي يتولى قيادتها حسب نظام الجيش الإنكشاري . [1]

وبمرور الزمن تلاشى لقب القايد في النوبة وحل محله لقب آغا وأصبح قادة الجيش يرقون بالأقدمية ويتولون مهامهم بالتداول لمدة شهرين قمريين لكل واحد (آغا القمرين) ليصبح بعد إنقضاء الشهرين (معزول آغا) أي في مرحلة التقاعد. [2]

وإذا كانت ظاهرة شيوع الألقاب والمصطلحات الإدارية التركية، وتطبيق النموذج الإنكشاري العثماني بحذافيره على نظام الجيش في الجزائر هي الأسباب وراء الإستغناء عن تلقيب قادة الجيش بلقبً القايد "واستبداله بلفظة آغا. فما هي الأسباب التي كانت وراء إبقاء الأتراك على لقب القايد حيث أطلق على موظفين ذوي صلاحيات إدارية يتولون مهمة تمثيل السلطة المركزية في المدن البعيدة وفي الأرياف ، ويشرفون على الأعمال الجبائية ؟ أو بالأحرى : لماذا تحول القايد من مهام العسكرة إلى مهام الجباية؟ ولماذا لم يستعمل لقب" خوجة" التركي أو اللقب" حاكم " أو عامل " خصوصا وأن هذه الألقاب تحمل دلالة إدارية كما عرفت في نظم الحضارة الإسلامية ، أما لقب القايد فيكتسي دلالة عسكرية؟

وحتى نجيب على هذه التساؤلات يجب العودة إلى المهام التي تولاها قياد الجيش ، والإنجازات التي حققوها .

1-Dan (Le Père) : op .cit 2 ème livre, p 108.

2- لم يستمر نظام التدرج بالأقدمية ساري المفعول أو محل إلتزام من طرف موظفي الدولة السلمين، حيث اصبح الباشاوات الدايات يتدخلون في تعيين الأغاوات على رأس نوبات المدن والنوبات في الأبراج الريفية. حماش (إبراهيم خليفة) : المرجع السابق ، ص 104.

De Paradis (Venture) : op .cit , p 217.

نعلم أن قياد الجيش قد تولوا مهمة إخماد ثورات الأهالي في المدن والارياف(مملكة كوكو في منطقة القبائل بزعامة إبن القاضي وقلعة بني عباس) والقضاء على أشكال الولاء للممالك السابقة(بني زيان في تلمسان وأطرافها، وبني حفص في تونس وقسنطينة). واستطاعوا أن يخضّعوا جل المدن والقرى الداخلية وأحوازها مثل: تلمسان، قسنطينة، بسكرة، تبسة، زمورة القل، عنابة، مستغانم، دلس، تنس....الخ. وأثبتوا كفاءة عالية في إقتطاع الضرائب، وحققوا لأنفسهم ثروات كبيرة في الوقت الذي كانت فيه خزينة الإيالة في غنى عن الضرائب، بفضل عوائد القرصنة. ومن جراء تلك الأعمال والمهام التي تولاها قياد الجيش أكتسب لقب القايد دلالة قوية تؤدي معنى القدرة على اقتطاع الضريبة من العرب ومراقبة حركات التمرد ومعاقبة الثائر وإخضاع الممتنع. (1)

إن رسوخ لفظة القايد في الأذهان على هذه الصورة هو الذي جعل الأتراك يحتفظون بها في نظامهم الإداري، ويستغلونها مجددا لتحقيق مشروعهم الرامي إلى الإستقرار في داخل البلاد بعد أن تراجعت عوائد القرصنة منذ بداية النصف الثاني من القرن السابع عشر. وإزدادت الحاجة إلى الضرائب لتدعيم خزينة الدولة. وتولى البايات في المقاطعات مهمة إخضاع الأرياف وتقسيمها إلى أوطان وتعيين موظفين ذوي صلاحيات إدارية على كل وطن،يلقب كل واحد منهم بلقب القايد. (2)

ترى على أي أساس تم هذا التقسيم؟ ومن هؤلاء الموظفين ؟ كيف يختارون ؟ ما هي صلاحياتهم وما المهام التي أوكلت إليهم؟ وهل يتساوون في ذلك؟

1-Merouche (L): op.cit , p 276.

2-Ben Mansour (A.H) : op.cit , p 107.

الفصل الثالث

قياد الأوطان (1650- 1830)

1- التقسيمـات الإداريـــــة

2- تولية القياد على الأوطان

3- مهام قيـــاد الأوطـــان

4- صلاحيات إضافيـــــة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

1- التقسيمات الإدارية

لقد حاولت السلطة التركية في الجزائر منذ عهد الباشوات الثلاثين في أواخر القرن السادس عشر إستغلال الطاقات الأهلية لصالحها،عن طريق تفعيل أعمال الدولة في المدن والأرياف على كامل فضاء الجزائر الحالية، ولظروف سياسية وإجتماعية وأخرى جغرافية لم تتمكن حكومة الأتراك من تحقيق ذلك رغم المحاولات المتكررة، وأكتفت بفرض سيطرتها وسلطتها المباشرة على المدن وأحوازها وبعض القبائل التي تستوطن أراضي سهلة المنال ، بفضل المراقبة المستمرة بواسطة فرق الحاميات العسكرية المستقرة ،والمحلات العابرة وكذلك العشائر المخزنية المصطنعة، وتسمى هذه المناطق ببلاد الرعية.[1]

وإذا كان الوضع السوسيولوجي في المدن ملائما لفرض نمط إداري جغرافي ، بعيدا عن الإنتماءات القبلية ، فإن قبائل الرعية قد تفككت أيضا بفعل خضوعها المباشر لنظام الدول السابقة ودولة الأتراك على وجه الخصوص [2] إذ لم تعد القبيلة هي الحيز الإجتماعي والسياسي بل أصبح تلاحم وانسجام مجموعاتها يرتكز على الظروف المعاشية والعلاقة التي تربطها بالسلطة لا على الأصل المشترك أو الإنتساب العرقي[3]. فتحولت إلى مجموعات إدارية تخضع مباشرة للسلطة السياسية القائمة بواسطة موظفين أتراك يتسمى كل واحد منهم بلقب القايد.

ونظرا لتأثير النمط الجغرافي وتلاشي المفاهيم الإجتماعية ؛ فقد أطلق على كل نطاق إداري يحكمه قايد إسم وطن ؛ ويأخذ الوطن إسمه سواء من إسم إحدى العشائر المكونة له مثل:وطن العواسي (أولاد عيسى)،وطن أولاد دراج ، وطن بني خليل ، أو من إسم جبل أو واد شهير يقع فيه مثل:وطن الدير بالتيطري نسبة إلى جبل الدير ، وطن عمور في بايليك الغرب ، وطن الأوراس في بايليك الشرق. أو من إسم برج أو حوش مثل:وطن حمزة ، وطن زمورة ، وطن بوفاريك. أو من إسم قرية أو مدينة مثل:وطن مليانة ، وطن بسكرة ، وطن مازونة ، وطن تبسة...الخ.

1- سعيدوني و البوعبدلي : المرجع السابق ، ص 108.

2- Carette et Warnier : Dexription et division de l'Algerie , Librairie de l'Université Royale de France , 1847 , Paris ,p 26.

3- المرجع نفسه.

وتطلق كلمة وطن أحيانا على القبائل الكبرى وبعض الاتحادات القبلية الموالية للسلطة أو المتعاملة مع البايليك ولكنها غير خاضعة لأجهزته[1] ، وليست محل مراقبة فعلية ومباشرة نظرا لتماسكها مما اضطر السلطة إلى إبقاء وضعها على حاله وعدم المساس بنظمها المحلية مع إقتطاع رموز الولاء منها بواسطة التعامل مع زعمائها المحليين المعروفين باسم" المشائخ" في شكل تحالف. [2]

ويستمد شيوخ هذه المجموعات نفوذهم بأطر مختلفة : سواء لطابعهم الديني كالمرابطين شيوخ الطرق الصوفية في بايليك الغرب مثل أولاد سيدي الشيخ ، أو لنسبهم الشريف كما هو الحال في منطقة قبائل زواوة مثل بني زعموم ، أو لكفاءتهم الحربية وقدرتهم على التجنيد مثل مشايخ بايليك الشرق مثل شيوخ الحنانشة ، شيوخ بلزمة ، عائلة أولاد بوعكاز ، عائلة المقراني في مجانة. [3]

ولضمان ولاء هذه المشايخ للسلطة ، تتقرب هذه الأخيرة إليها بواسطة إعفائها من المطالب المخزنية وتقديم الهدايا ومصاهرتها وتقديم فرمانات التولية مقابل خدمات محددة ؛ مثل تأمين الطرق وجمع الضرائب من العشائر التابعة لها ، وبذلك أصبح هؤلاء الشيوخ واسطة بين الأهالي البعيدين عن سلطة البايليك وأداة طبيعة يستخدمها الحكام في بسط نفوذهم غير المباشر على المجموعات القبلية التي يصعب إخضاعها. [4]

أما بلاد السيبة أو القبائل الممتنعة المتحصنة بالجبال أو المتنقلة عبر الصحراء فلم تكن محل مراقبة السلطة إلا بواسطة المحلات الموسمية الطارئة المدعومة بفرسان المخزن والقبائل الحليفة وفي هذه الحالة تكون عرضة للنهب والتخريب وتستباح أملاكها .

1-De Baudicourt (L):La guerre et le gouvernement de l'Algerie,paris, ,1853,p271.

2- سعيدوني (ناصر الدين) : دراسات وأبحاث – المرجع السابق- ، ص 279. وكذلك معاشي (جميلة) : الأسر المحلية الحاكمة في بايليك الشرق الجزائري من القرن 10 الهجري إلى القرن 13 (16-19م) دراسة إجتماعية سياسية ، مذكرة ماجستير في التاريخ ، جامعة قسنطينة 1992، ص82.

3- Carette et Warnier : op . cit , p 23-24.

4- سعيدوني والبوعبدلي : المرجع السابق، ص 122.

كما يتم إقرار حاميات عسكرية و عشائرمخزنية قريبة منها ترصد تحركاتها وتحمي الطرق والمعابر المعرضة لهجماتها [1].

والملاحظ أن الولاء للسلطة من قبل القبائل المتحالفة لم يكن مستقرا ودائما ، إذ يحدث وأن تثور بعض القبائل وترفض تقديم المطالب المخزنية فتشن عليها حملات إنتقامية لإخضاعها أو إعادتها إلى ما كانت عليه عن طريق تغيير قيادتها المحلية مثلما فعلت مع النمامشة في منتصف القرن السابع عشر، عندما ثار أولاد بن الصخري في بايليك الشرق . كما يحدث وأن تتدخل السلطة لتغيير شكل التعامل مع بعض القبائل على نحو تصبح فيه محل مراقبة فعلية ومباشرة بواسطة فرض قايد تركي عليها مثلما حدث مع قبيلة الحراكتة في جنوب شرق قسنطينة [2] وقشتولة في بلاد القبائل من إقليم دار السلطان.[3]

أما القبائل الممتنعة فيحدث وأن تُشن عليها حملات إستفزازية لمدة طويلة تفقدها إمكانات الرفض فتتحول إلى قبائل خاضعة مثلما آلت إليه قبائل بني ورجلان في الصحراء منذ عهد صالح باي قسنطينة ، وقبائل جبل عمور في عهد محمد الكبير باي الغرب . [4] وذلك كله مرهون بمدى قوة رجال السلطة وإستعدادهم لتفعيل أعمال الدولة.

وذلك ما نتج عنه ظهور بعض الأوطان التي يديرها قياد أحيانا وإختفائها أحيانا أخرى ، وبمرور الزمن إزداد عدد الأوطان الخاضعة للقياد نتيجة لاستمرار التوسع والإستقرار الإداري مثل وطن الأوراس، وطن بابور، وطن الشقفة، في عهد الحاج أحمد باي.

1- تعتبر المحلة في العهد التركي إحدى مؤسسات الحكم – أو بالأحرى – أداة عسكرية وإدارية تناسب الوضع الذي تتحكم فيه ظروف تصعب من عملية الإستقرار الإداري ، أنظر سعيدوني (ناصر الدين) والبوعبدلـــي (المهدي) : المرجع السابق ، ص 108.

2 – المرجع نفسه ، ص 109.

3-Rinn (L) : « le Royaume d'Alger sous le Dernier Dey », in:R.A.N:42-43 1897 - 1899 , p 132.

4-Esterhazy (W) : Domination Turque sur l'ancienne Regence d'Alger , Ch. Gossline , Paris , 1840, 271.

و منذ منتصف القرن السادس عشر بدأت السلطة المركزية في مدينة الجزائر تمنح لقياد نوبات بعض المدن المهمة في الجهات البعيدة عن عاصمة الإيالة صلاحيات إضافية ، يشرفـــــون بموجبها على تسيير أجهزة البايليك في نواحيهم ، مثل قايد نوبة قسنطينة في الشرق (1567) و قايد نوبة مازونة في الغرب (1565) و قايد نوبة التيطري بأطراف مدينة المدية إلـــى الجنوب (1572) [1].

و تدريجيا أصبح لهؤلاء القياد سلطات واسعة جعلت مراكز نوباتهم تتحـول إلى عواصـــم لمقاطعات إدارية ، يطلق على كل واحدة منها إسم بايليك ، و أخذت هذه التسمية من اللقب الجديد الذي أطلق على القايد الذي يتولى أمر تلك النوبة و هو " باي " و تعني في اللغـــة التركيـــة أميـــر [2] .

ومنذ أواسط القرن السابع عشر أصبح هذا التنظيم جليا أكثر مماكان عليه منذ إنشائه، و أصبحت سلطته شبه مستقلة عن السلطة المركزية في مدينة الجزائر (الباشا ليك) [3] و عمد هؤلاء البايات الثلاثة إلى سن إجراءات تنظيمية جديدة ، مثل تعيين موظفين أتراك مهمتهم الإشراف على تسيير أجهزة البايليك تحت المسؤولية المباشرة للباي ، مثلما هو الباي مسؤول أمام الباشا و الديوان الكبير في مدينة الجزائر وفقا لمبدأ اللامركزية الإدارية و تدرج المراتب والمسؤوليات.

وقام البايات على غرار ما فعله الباشوات في الجزء الذي أبقوه تحت إدارتهم المباشرة في أطراف مدينة الجزائر (دار السلطان) ؛ بتقسيم دائرتهم الإدارية إلى أوطان كما أسلفنا حسب خارطة التجمعات السكانية، القبلية والجغرافية العمائرية، بتعيين موظف تركي يسمىّ قايد على كل وطن أو إسناذ الإدارة إلى شيوخ القبائل التقليديين.
ويمكن التطرق إلى تقسيمات كل بايليك على حد كما يلي:

1- Kaddache (M):op .cit,p39.

2-Encyclopedie de L'Islam, article.Beylike,Nouvelle Ed,E .J.Brill,Paris 1950-1960.

3- De Grammont (H.D): op.cit, p 125.

مقاطعة دار السلطان

تشمل مدينة الجزائر وفحوصها المعروفة باسم السبع أوطان ، ويمتد إلى حدود قبائل زواوة المستقلة شرقا ومدينة شرشال وبوحلوان غربا وتصل إلى المشارف الشمالية لمدينتي المدية وصور الغزلان جنوبا . [1]

تابعة مباشرة للسلطة المركزية بواسطة آغة العرب ومقسمة إداريا إلى إحدى عشر وطنا بالإضافة إلى فحص المدينة وباقي المدن الأخرى كدلس وشرشال والقليعة والبليدة و بوفاريك. [2] يتولى إدارة كل مدينة قايد ، ونفس الشيئ بالنسبة للأوطان الأخرى التي لا تخضع للقوى الدينية الصوفية، وأوطانه هي:

وطن بني خليل.

وطن بني جعاد.

وطن يسر.

وطن بني خليفة.

وطن حمزة.

وطن حجوط.

وطن بني سليمان.

وطن عمراوة.

وطن موزاية.

أما وطن ساباو فهو أكبرها وأكثرها أهمية . [3]

وتبقى بعض الأوطان الأخرى لا تخضع لسلطة القياد بل يديرها شيوخها بصفة وراثية مثل وطن قبائل فليسة الخاضعة لسلطة مشيخة بن زعموم ووطن بني مناصر في يد شيوخ زاوية البراكنة. [4]

ونظرا لقرب هذه الأوطان من السلطة المركزية فقد كانت محل مراقبة إدارية مشددة وحاز قيادها على أهمية معتبرة ومكانة مرموقة لدى السلطة المركزية.

1-Collot (Claude):Les institutions de l'Algerie durant la periode coloniale. (1830-1962) , O.P.U , Alger , 1987 , p 28.

2-Boyer (Piere):L'evolution de l'Algerie Mediane (ancienne departement d'Alger) Maison-Neuve , Paris, p20-21.–de 1830 - 1965 , Adrien

3- الزهار (أحمد الشريف) : مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب اشراف الجزائر ، تحقيق أحمد توفيق المدني ، ط2، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر ، 1980، ص 48.

4- Rinn (L) : OP. cit , p 134.

بايليك التيطري:

عاصمته مدينة المدية وهي تابعة إداريا للسلطة المركزية مباشرة بواسطة موظف تركي يسمى حاكم يشرف على إدارة المدينة.

يحده من الشمال جبال بني صالح وبني مسعود وموزاية ومن الشرق بني سليمان وقبائل عريب وونوغة ومن الغرب جندل وأولاد خليفة ، ويمتد جنوبا عبر الصحراء ليشمل أولاد مختار و أولاد نايل.[1]

ينقسم بايليك التيطري إلى 24 وطنا أو مجموعة إدارية سبعة منها بأطراف المدينة ويحكم كل وطن من هذه الأوطان قائد تركي أو كرغلي.[2] وهي:

وطن بني حسين.

وطن عريب.

ووطن بني بويعقوب.

ووطن أوعزرة.

ووطن أوعمري .

ووطن ريغة.

ووطن هوارة.

أما العشائر المخزنية المتمركزة حول حوش التيطري الذي كان مركزا لإقامة الباي (قبل نقله إلى مدينة المدية) فتشكل قايدة [3] واحدة تعرف بالنل القبلي وتتكون من العشائر التالية:

1-Aucapitaine et Federmane : Notice sur l'histoire et l'administration du Beylek de Titri, in R.A. , n° : 18.1867 , p 113.

2-Rinn (L) :OP. cit , p 137.

3- في الحقيقة لا توجد في مصطلحات الإدارة العثمانية بالجزائر مصطلح قايدة، لم نعثر عليها في أي وثيقة أو أي نص تاريخي يعود إلى تلك الفترة. ومصطلح قايدة إستحدثه كتاب تقارير إدارة الإحتلال الفرنسي ، وأعتمده مؤرخو المدرسة الفرنسية هواة ومحترفين؛ لتوضيح الفرق بين المجموعة الإدارية التي تتشكل من قبيلة واحدة أو تحدد بجغرافية ثابتة (الوطن) والمجموعة الإدارية التي يحكمها قايد ولكنها تتكون من مجموعة من القبائل؛ تتطلب إدارتها اللجوء إلى القوة العسكرية نظرا لميلها إلى الرفض والإمتناع عن الخضوع للسلطة العثمانية. وقد إعتمد الباحث المؤرخ الجزائري ناصر الدين سعيدوني مصطلح قايدة لنفس الغرض، ولكنه لم يشر إلى عدم وجود هذا المصطلح أصلا في العهد العثماني أنظر:

Saidouni(Nacereddine):L'Algérois Rural a la fin de L'epoque Ottomane.(1791-1830) Dar Al-Gharb Al-Islami.Beyrouth, 2001, p 376.

مخزن الدوابر.

أولاد سيدي البخاري.

أولاد علان والسوارى.

أولاد بوعيش.

أولاد سيدي أحمد بن يوسف.

وإلى الشرق حول قرية صور الغزلان تتكون قايدة تعرف باسم وطن جبل الدير وتتخذ هذه المجموعة الإدارية من قرية صور الغزلان مقرا لها وتتكون من العشائر التالية[1]:

أولاد سيدي عبد الله.

أولاد سيدي عيسى.

أولاد اعمر.

أما الصحارى فهي مقسمة إلى قسمين ، قسم تديره المشيخة الوراثية لأولاد مختار وآخر يضم أولاد نايل وأولاد سيدي هجرس يقع تحت سلطة مشيخة أولاد مهدي، وإلى الجنوب تتنقل قبائل العربان المستقلة والمقادمة ،ولا يخضعون لسلطة البايليك إلا بواسطة المحلة ، وهم عرضة لهجمات محلات البايليكات الأخرى. [2]

بايليك الشرق:

عاصمته مدينة قسنطينة. يعد من أكبر البايليكات مساحة وأكثرها خصبا وثروة ، يحده من الشمال البحر المتوسط ويمتد جنوبا عبر الصحراء ، أما من الغرب بينه وبين دار السلطان والتيطري فحدوده وادي الصومام الذي يعرف بوادي بني منصور ووادي بني عباس، ومن الشرق تحده إيالة تونس عند وادي سرات (في مجراه الأسفل) حتى يلتقي بوادي مرجانة. وفي الجنوب الشرقي تحده بلاد الجريد. [3]

-Urbain (S) : Notes sur l'administration de Beylik de Titeri,in,T.E.S.F,p 399.

-Rinn (L) : op.cit, p 141.2

3- في بعض الفترات يدخل وطن عريب (برج حمزة) ضمن بايليك قسنطينة وكذلك وطن بوسعادة وأولاد نايل إلى الجنوب أنظر: سعيدوني (ناصر الدين) : ورقات جزائرية ، المرجع السابق ، ص 154.

وينقسم بايليك قسنطينة إلى أزيد من 35 وطنا أو مجموعة إدارية رعية وأحلافا ومخزنا.فغالبا ماتجد 24 منها تحت تصرف قياد أتراك أو كراغلة مثل:

وطن الزمول.

ووطن الحراكتة (العواشري).

وطن الأوراس.

وطن عامر الغرابة.

وطن عامر الشراقة.

وطن أولاد براهم.

وطن زردازة.

وطن إيدوغ .

وطن أولاد عبد النور.

وطن التلاغمة.

وطن أولاد دراج.

بالإضافة إلى المدن المعروفة : مثل بسكرة ، تبسة ، عنابة، سكيكدة، القل ، بجاية، زمورة، ميلة مسيلة. [1]

أما القبائل المتحالفة تقع تحت الإدارة المباشرة للمشايخ الوراثية[2] وهي:

مشيخة الدير (الحنانشة).

مشيخة بلزمة.

ومشيخة قصر الطير.

مشيخة زواغة.

ومشيخة فرجيوة.

ومشيخةأولاد مقران بمجانة.

ومشيخة الزيبان (العرب).

1-Vayssettes (A) : OP. cit , p 34.35.

-Tamimi (A.D) : op.cit, p 24.

-Gaid (M) : Cronique des Beys de Constantine, O.P.U, Alger, p19.

2- سياوي (أحمد) : المرجع السابق ، ص 131.

- قشاعي موساوي (فلة) : النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني (1771-1837) مذكرة ماجستير في التاريخ ، جامعة الجزائر ، 1989 – 1990 ، ص 23.

وفي أثناء فترات إستقرار البايليك ، ووجود بعض البايات الأقوياء على رأسه ، يحدث أن تخضع بعض القبائل ويشكل منها مجموعات إدارية ، مثل قبائل جبل بابور و قبائل الشقفة قرب ميناء جيجل. أما القبائل المتواجدة في الصحراء فكانت لا تخضع للسلطة إلا بواسطة المحال الموسمية والطارئة.[1]

بايليك الغرب:

تحولت عاصمته من مازونة إلى معسكر في أوائل القرن الثامن عشر وبعد فتح وهران في العقد الأخير من نفس القرن أصبحت عاصمة له.هو الثاني من حيث المساحة بعد بايليك الشرق. يحده بايليك التيطري ومقاطعة دار السلطان شرقا، والمغرب الأقصى في يد الأشراف العلويين غربا (غير بعيد عن مدينة ندرومة). ويمتد جنوبا عبر الصحراء.[2]

ينقسم إداريا إلى عدة مجموعات أهمها مخزن الدوائر والزمالة اللذان يشكلان قايدتين كبيرتين يتصرف في كل واحدة منها قايد يخلع عليه لقب " آغا" أيضا. وتقع هاتان المجموعتان بأطراف مدينة وهران شكلتا بعد إخضاع قبائل بني عامر و إجلاء الحامية الإسبانية في أواخر القرن الثامن عشر.[3] أما المخزن المحيط بمدينة معسكر العاصمة الثانية للبايليك فينقسم إلى قسمين، القسم الشمالي البرجية وهم المحيطون بالقلعة ويخضعون لقايد يقيم بالقلعة، ومخزن هاشم جنوب معسكر ويضم أولاد سيدي دحة وأولاد سيدي عمر وعشائر غريس ، ويخضعون لقائد مقيم بمدينة معسكر ، وإلى الجنوب الشرقي من معسكر تتشكل قيادات فليتة واليعقوبة وعمور شراقة أما الجهة الشرقية بمخزنها ورعيتها فهي تحت إدارة موظف يعرف باسم خليفة الشرق، أما جهة بايليك التيطري فتتقاسمه ثلاث مشايخ وراثية كبرى ،هي مشيخة جندل ، مشيخة الحرار مشيخة جبل عمور ، ويستقل أولاد سيدي الشيخ بالصحراء جنوب الشط الشرقي في شكل تحالف مع البايليك.[4]

أما مدن مازونة وتلمسان والقليعة ومعسكر ومستغانم ومليانة ، فكل واحدة تخضع لإدارة موظف يحمل لقب قايد وأحيانا يسمى حاكم ، ويدير اطراف مدينة وهران قايد يعرف بقايد المرسى وهو بمثابة قايد فحوص مدينة الجزائر.[5]

1- بوضرساية (بوعزة) : الحاج أحمد باي ، رجل دولة ومقاوم(1826-1848) مذكرة ماجستير في التاريخ جامعة الجزائر، 1990-1991 ، ص 122.

2- Boyer (P) : L'evolution - op.cit , p 270.

3- المزاري (الأغة بـــن عودة) : طلوع سعد السعود هي أخبار وهران.

4-Esterhazy (W) : op . cit , p 273.

5- ibid 278 تحقيق يحيى بو عزيز ، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، لبنان،1998، ص 274 .

2- تولية قياد الأوطان

أ- أسس التعيين:

تعد وظيفة القايد على مستوى الوطن الرُكيزة الأساسية للإدارة التركية في عمق الفضاءات الأهلية ، كما تعد في الوقت نفسه إحدى أهم الوظائف إثراءُ لمتوليها لما تدره من عوائد الجباية والإشراف على أراضي البايليك ، خصوصا بعد توجه السلطة التركية نحو الداخل لتعويض ما فقدته خزينة الإيالة من جراء شح عوائد القرصنة في بعض الفترات.

ولذلك كانت وظيفة قايد الوطن تسند للعناصر التركية والكرغلية على أساس العضوية في الوجق.[1] وقد تم إقصاء العنصر الأهلي من تولي هذه الوظيفة.[2] إذ يذكر حمدان بن عثمان خوجة أن القياد كانوا يختارون من بين أفراد الجيش الإنكشاري ذوي رتبة بلوكباشي.[3]

إلا في حالات نادرة حدثت أغلبها في أواخر الفترة العثمانية ، ناتجة عن تذمر القبائل من العناصر التركية ورفضهم المساس بتقاليدهم وأعرافهم المحلية. ولذلك ألتجات السلطة إلى إسناد الإدارة إلى أحد من أفراد القبيلة ومكنته من صلاحيات القايد، مثلما حدث عندما ثار أولاد عبد النور على القايد التركي، ولم تنجح محاولات البايليك في تعيين الشيخ إيدير الذي رفضته القبيلة وعينت علي بلقاسم أحد وجهائها.

وفي عهد الباي مصطفى الوزناجي سنة 1794 ثارت القبيلة مجددا وتم التفاهم بتعيين الطاهر بورقوق وهو من أهالي مدينة قسنطينة، شريطة إحترام قوانين القبيلة والخضـــوع لرأي شيوخـــها.[4]

وفي عهد بايات وهران الأواخر استبدت عائلة البشير البحتاوي جد المزارية(وهي عائلة مخزنية من مخزن الدوايرـ)، بوظائف قيادة أوطان البايليك التي تضم عشائر مخزنية رغم أهميتها وتوارثت تلك العائلة لقب آغة أيضا.[5]

1- يشير حمدان بن عثمان خوجة إلى أن القياد يختارون بين أفراد الجيش الإنكشاري ذوي رتبة بلوكباشي أنظر: خوجة (حمدان بن عثمان) : المرآة ، ترجمة وتحقيق : محمد العربي الزبيري ، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، ص 131.

2- هذه الرتبة هي الثالثة تنازليا في سلم رتب الإنكشارية وتعني رئيس بلوك والبلوك هو الثكنة العسكرية. أنظر: Weisman (H):op.cit, p 32.

3- شالر (وليام) : المصدر السابق، ص 56.

4-Feraud (C.H): Monographie de Ouled Abdenour,R.S.A.C. 1846 , p57 et116.

5- حول كيفية تولي هذه العائلة وظائف مخزنية في بايليك الغرب أنظر: المزاري (بن عودة) : المصدر السابق ص ص 180 284.

وتستوقفنا ظاهرة تلقيب المشرفين على إدارة بعض المدن مثل: المدية ، القليعة ، البليدة ، شرشال ، باسم " حاكم " بدلا من " قايد ". غير أن هذا الإستثناء لم يكن يحمل إختلافا وظيفيا معتبرًا، ذلك أن كل من تلقبوا بإسم حاكم لا تتعدى صلاحياتهم تلك الصلاحيات الممنوحة للقياد؛ إذا إستثنينا تبعيتهم للسلطة المركزية في دار السلطان مع وجود دائرتهم الإدارية ضمن مقاطعات الباليكات الأخرى. وحصولهم على القفطان بدلا من البرنوس الأحمر. والغريب في الأمر أن نجد حكام بعض المدن يخضعون لمسؤولية ومراقبة قايد وطن مجاور مثل حاكم البليدة الذي يخضع لقايد وطن بني خليل، وحاكم تلمسان الذي يخضع لقايد جبل تلمسان. (1)

ولقد أدى حرص سلطات الإيالة على تأمين موارد دخل مضمونة للخزينة إلى إقرار نظام الإلتزام، إذ يخول بموجبه للموظفين مهام جباية الضرائب والرسوم مقابل مبالغ مالية محددة يقدمونها مسبقا. (2)

وأهم الوظائف التي كانت تسند وفق قانون الإلتزام هي وظيفة القايد، إذ غالبا ما يحدد مقدار إسناد الوظيفة حسب مدى أهمية كل وطن. وقد سن الباشا حسين خوجة في حوالي سنة 1638 قرارا يقضي بإلزامية دفع قياد المدن 200.000 بطقة شيك ، وقياد أوطان الريف ومشايخ القبائل 300.000 بطقة شيك مقابل توليتهم. وقد أوقف يوسف باشا العمل بهذاالإجراء في سنة 1642. (3)

ثم أعيد العمل به في القرن الثامن عشر رغم تنبه حكام الإيالة إلى مساوئ نظام الإلتزام. لكون القياد يعملون على تعويض أموالهم التي اشتروا بها المنصب ويحرصون في الوقت نفسه على إثراء انفسهم وتحصيل أكبر قيمة مالية تمكنهم من الإحتفاظ بمناصبهم وتأمين مستقبلهم إذا تعرضوا للعزل أو التغريم. (4)

1-Saidouni(N) : op.cit, p 312.

2- إستحدثت الدولة العثمانية منذ عهد محمد الفاتح نظام الإلتزام ، لعجز الدولة عن جمع الضرائب مباشرة ولضمان الحصول على موارد دخل ثابتة ، راجع سعيدوني (ناصر الدين): النظام المالي ، المرجع السابق، ص 121.

3-Boyer (P) : "Alger en 1645 d'apres les notes de R.P Herault" in , R.O.M.H n° 17, 1974,pp (19-41).

4- سعيدوني (ناصر الدين) : المرجع نفسه.

ورغم ذلك، إلا أن وظيفة القايد إستمرت تسند وفق نظام الإلتزام. فقياد أوطان دار السلطان يدفعون مقابل تعيينهم بشماق قدره 20000 سائمة ويدفع قايد ورقلة (بلاد الوصفان) 928 سائمة مقابل تجديد تعيينه.[1]

أما قياد بايليك الشرق يدفعون ما بين 4000 إلى 20000 ريال بوجو كحق تنصيب إذ يدفع قايد عامر الغرابة 4000 ريال بوجو وقايد فرجيوة 20000 ريال بوجو وقايد زمورة 5000 ريال بوجو.[2] أما قياد بايليك الغرب فيدفعون ما بين 1000 إلى 30000 بوجو، حسب أهمية الوطن.[3]

وقد أدى قانون الإلتزام هذا إلى تنافس الراغبين في الوظائف والمزايدة عليها. ففي أواخر العهد العثماني وبالضبط في سنة 1815 زايد مصطفى بن اسماعيل على وظيفة قايد الدوائر في بايليك الغرب، حتى حصل عليها مقابل 20000 ريال بوجو وكانت تسند قبل ذلك مقابل 10000 ريال بوجو فقط.[4] وحسب مذكرات تيدنا فإن الباي محمد الكبير قتل أحد موظفيه من القياد لأنه قال ما معناه " منذ حكم هذا الباي لا تمنح الوظائف لمن هو جدير بها بل لمن يربحها نظير مبالغ مالية ".[5]

ولا يتوقف الأمر عند المقابل الذي يدفعه القايد نظير توليته والذي يقبضه البايات أو الباشا، إذ أن القايد مجبر على توفير هدية لمن عرضه على الداي وبمرور الزمن تلك الهدية أصبحت ثابتة تتناسب مع الوظيفة التي حصل عليها ووظيفة من إختاره لها.[6]

ومن أجل أن يحافظ القايد على وظيفته ويضمن إعادة تعيينه في منصبه يسعى لترضية بعض الموظفين الذي يحيطون بمن بيده صلاحيات عزله وتعيينه ، خصوصا بمناسبة العيدين الصغير والكبير [7] ومن بين الذين يحصلون على هدية من القياد في هذه المناسبات في البايليكات : الباي

1- De Vaulx (A) : Tachrifat : Recueil de notes historiques sur l'administration de l'Anciene Regence d'Alger , Alger , 1832, p (43 44).

2- يدفع قائد عامر لغرامه 4000 ريال بوجو وقايد فرجيوة 2000 وقايد زمورة وولاد دياب 500 : أنظر : سيساوي (أحمد) : المرجع السابق ، ص 149.

3- Esterhazy (W): OP .cit , p 279.

4- أنظر : المزاري (بن عودة) : المصدر السابق ، ص 353.

5- عميراوي (أحميدة) : الجزائر في أدبيات الرحلة والاسر ، المرجع السابق، ص 82.

6- de Baudicourt (L) : OP. cit , p 273.

7-Boyer (P) : La vie quotudienne de l'Algerie a la vielle de L'intervention Française, Hachette , 1964 , p 68.

الأغاوات ، قايد الدار أو شيخ البلد ، خليفة الباي ، خوجة الخيل. أما في دار السلطان فنجد من بين الموظفين اللذين يدفع لهم القياد الهدايا في المناسبات بالإضافة إلى الباشا: الخزناجي، المقاطعجي، وكيل الحرج ، الباش دفتر دار، الرقمجي.

وفي الجدول التالي نقدم نماذج من هدايا قياد دار السلطان لبعض أعضاء ديوان حكومة الإيالة:

	قايد وطن بني خليل	قياد أوطان بني موسى وبني خليفة والخشنة وموزاية	قايد وطن شرشال
الباشـــــــا	324 ريال بوجو	216 ريال بوجو	216 ريال بوجو
الخزناجـــــي	18 ريال بوجو	18 ريال بوجو	18 ريال بوجو
وكيل الحـــرج	18 ريال بوجو	×	×
المقاطعجي×2	21.5 ريال بوجو×2	21.5 ريال بوجو ×2	21.5 ريال بوجو×2
الباش دفتر دار ×2	21.5 ريال بوجو ×2	21.5 ريال بوجو ×2	21.5 ريال بوجو ×2
الرقمجـــــي	6 ريال بوجو	6 ريال بوجو	6 ريال بوجو
موظفوا القصبة	126 ريال بوجو	76 ريال بوجو	100 ريال بوجو
المجمـــــوع	578 ريال بوجو	402 ريال بوجو	427 ريال بوجو

من خلال الجدول يتبين أن المبالغ المهداة من طرف القياد لكل موظف هي موحدة غالبا بينهم. إذ نجد كل القياد يدفعون نفس المبلغ تقريبا لنفس الموظف. وهو ما يدل على تحول الهدية إلى تقليد متأصل وربما ضرورة عملية يفرضها الموظفون الكبار على القياد. كما نستنتج أن الهدية إنما تمنح أصلا للموظفين الذين لهم (أي للقياد) علاقة وظيفية معهم. في إطار التعيين أو المحاسبة الدورية.

- تدل العلامة × المبينة في الجدول أعلاه على عدم حصول الموظف على هدية.

4- Devoulx (A) : Tachrifat, op . cit , p 51 - 52.

وعموما فإن ظاهرة الهبة أو الهدية شائعة جدا في عمل السلطة التركية بالجزائر إذ أنها تفسر كإحدى رموز الولاء أو التبعية ، وتبدأ كتقليد عرفي ثم تتأصل بمرور الزمن لتصبح ضرورة عملية ، وركيزة لشراء الوظيفة أو الإعتراف والتزكية لضمان بقائها.[1]

وهناك بعض الأوطان أساس تعيين قيادها يتمثل في القرابة نظرا لأهميتها إقتصاديا وأمنيا وفي هذه الحالة يعفى القايد من دفع حق التنصيب.[2]

ففي بايليك التيطري كان وطن الديرلايولي عليه البايات إلا أحد أبنائهم أو إخوانهم أو أصهارهم. وحدث أن عين أحد البايات ابنه قايدا لوطن الدير وعمره لا يتعدى 16 سنة.[3] كما أسندت قيادة ساباو في أوقات إلحاقها ببايليك التيطري إلى أحد أقرباء الباي.[4] فعندما تولى الباي الدباح على بايليك التيطري عين إبنه محمد قايدعلى وطن ساباو رغم صغر سنه.[5]

وفي بايليك الشرق تسند قيادة الحراكتة (العواسي) إلى اقارب البايات لكون هذا الوطن من أغنى أوطان البايليك ، ومن يتولى قيادة العواسي هو المرشح لخلافة الباي ، فمثلا عين الباي تاشكور(1814) إبنه محمد في هذا المنصب وعمره 18 سنة فقط ومثله فعل أحمد باي الذي عين إبنه رغم أنه لم يتجاوز 15 سنة.[6] وقبل ذلك عندما ولي أحمد القلي بايا على قسنطينة ولى على قيادة الحراكتة صهره زوج ابنته صالح بن مصطفى الذي تولى بايا بعده .[7]

أما بايليك الغرب فإن قايد تلمسان وفليته هم الأكثر إسنادا إلى أقارب الباي . فمثلا ولى الباي محمد الرقيق صهره حسن بن موسى – الذي تولى بايا بعده – على وطن فليته رغم أنه كان طباخا في أول أمره.[8]

1- Filali (K):Le present , Colonne vertébral de régime Ottomane , in : A.U.R.A.M.A Ed 2000 , p 53.

2-De Boudicourt (L):op. cit , p 275.

3-Aucapitaine et Federmane : op . cit , p 372

4-Robin (C): le Bey Mohammed Ed-Debbah, in : R.A , n° 17, 1873,p367.

5-Robin (C):les Oulad Ben Zamoum, in: R.A , n° 19 , 1875 , p 38.

6-Tamimi (A) :le Beylike de Constantine et Hadj Ahmed Bey (1830-1837), Publication de R.H.M , Vol. 1,Tunis ,1978 , p 68.

7-قشي(فاطمة الزهراء)قسنطينة في عهد صالح باي البايات، منشورات ميديا بلوس، قسنطينة 2005،ص91

8- الوهراني (محمد بن عبدالقادر) : أنيس الغريب والمسافر ، تحقيق رابح بونار ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر ، ص 112 – 113 .

ب- رموز التولية

تبعا لنظام اللامركزية الإدارية الذي إنتهجته سلطات إيالة الجزائر منذ إستحداث وإنشاء المقاطعات البايليكية، والذي يراعي تسلسل المستويات إبتداء من الباشا الذي يحكم الإيالة إلى الشيخ الذي يحكم أصغر وحدة إدارية. [1] فإن تعيين القياد على مستوى الأوطان هو من صلاحيات البايات في المقاطعات الثلاثة والباشا بواسطة آغة الصبايحية فيما يخص أوطان دار السلطان.

وهناك بعض الحالات الاستثنائية كتلك التي تتعلق بتعيين قياد المدن في البايليكات من طرف الباشا مباشرة مثل قايد المدية وقايد تلمسان ، الذي يذكر مسلم بن عبد القادر الوهراني أن الداي علي باشا أصبح يعينه مباشرة من دار السلطان وهو ما لم يفعله الباشاوات قبله.[2] وسبب ذلك أن تلمسان قبل ذلك قد إستقل بأمورها القايد رجم بن البجاوي وقد بعث علي باشا جيشا أعاد المدينة إلى حكم الطاعة وأعدم ذلك القايد وأصبح منذ ذلك الوقت يعين قايدَها الباشا نفسُه وأضاف إلى هذا الإجراء قياد أوطان مليانة ومازونة ومستغانم ؛ وعنابة وبجاية وبسكرة وتبسة والمسيلة.[3]

ونورد نماذج من تعيينات علي باشا في سنة 1754: [4]

منصور شاوش قايد على وطن تلمسان.

حاج مصطفى على مليانة .

إبن سلامة على عنابة.

محمد بن يلس على المسيلة.

بن عبد القادر على تبسة.

1- حماش (ابراهيم خليفة): المرجع السابق ، ص 75.

2- الوهراني (مسلم بن عبد القادر) : المصدر السابق : ص 11.

3- الزهار (أحمد الشريف) : المصدر السابق ، ص 18.

4- وثائق تخص عهد القياد والمشايخ : المكتبة الوطنية – قسم المخطوطات والوثائق ، مجموعة 30207 ورقة رقم 17-19.

وعند ما يتم إختيار القايد ويرسل لمباشرةِ مهامه تقدم له رموز التولية التالية:

- الفرمان:

وهو قرار التعيين أو بيان عهد الوظيفة ، إذ يذكر فيه إسم القايد المولي وإسم الوطن وتحديده ويحمل ختم الباي إذا كان الوطن في البايليكات أو الباشا إذا كان من أوطان دار السلطان. ويسجل أحيانا مقدار ما دفعه القايد من حقوق التنصيب مثلما يدل عليه نص تعيين قايد الزمالة في بايليك الغرب من قبل الباي حسن بن موسى والذي أورده صاحب كتاب طلوع سعد السعود : " الحمد لله تذكرتنا بيد القايد المزاري بن اسماعيل آغة ، على أنه دفع لنا ما مقداره سبعة آلاف ريال وخمسمائة ريال من قبل الربطة يوم توليته أواسط ربيع الأول من عام 1241 ه ، وكتب بأمر المعظم الأرفع السيد حسن باي وفقه الله ، وبمقلوب الرسم خاتم الباي ". [1]

الزي الرسمي :

ويسمى بلغة ذلك العصر " الخلعه " [2] لأنه يخلع على صاحبه كدلالة شرفية و بيان وظيفي. وهو لباس موحد ومميز فمثلما يخلع على البايات عند توليتهم القفطان يخلع البرنوس الأحمر* على القياد والقندورة البيضاء على الشيوخ.[3]

كما تقدم لهم بعض الأغراض الأخرى تخص الملبس والمركب والفراش والسلاح ، كاليثغان والبندقية والأعلام ، فمثلا عند تولية قايد قنشولة في منطقة القبائل (فليسة أم ليل) تقدم له راية حريرية و 7 حياك و7 طاقيات وسرج مع ركاب مطرز بالذهب ، وبندقية وسيف ودراعين من القماش الأحمر و7 عمائم صفراء وأغراض أخرى [4]

وبالإضافة إلى ذلك تقدم له قنادير بيضاء.[5] يستعملها في تعيين شيوخ الفرق والدواوير، أما الشيوخ الكبار (شيخ الشيوخ) فيحصلون على عمامة صفراء ليتميزون بها عن غيرهم من الشيوخ الصغار.[6]

1- المزاري (الأغة بن عودة) : المصدر السابق ، ص 352.

2- أنظر : الزهار (أحمد الشريف) : المصدر السابق ، ص 48.

3-De Boudicourt (L): op . cit , p 273.

* - أنظر الملحق رقم 02 .

4-Devoulx (A) : Tachrifat, op.cit,p50.

5- جمع قندورة وهي الجبة أو البُردة عند المغاربة.

6-De Boudicourt (L) : ibid, p274.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

هناك بعض القياد لا يقيمون في الأوطان التي يديرونها لإنعدام الأمن ، والخوف من ثورات الأهالي المستمرة في بعض الفترات. ولذلك يلجأ ون إلى الإقامة في عواصم البايليكات أو في أوطان قريبة تتواجد بها حامية تركية معتبرة. [1] وفي هذه الحالة يباشرون نشاطاتهم في أوقات مخصصة كأيام الأسواق الأسبوعية، وفي مواسم الجباية يتنقلون إلى الوطن رفقة قوة كبيرة من المزارقية وفرسان المخزن ويمارسون نشاطاتهم تحت الخيام.

فمثلا يقيم قياد بعض أوطان بايليك التيطري في مدينة المدية، و يقيم قايد جبل الدير بقرية صور الغزلان ويقيم قايد جندل بمدينة مليانة. [2] ويقيم قايدالحراكتة (العواسي) بمدينة قسنطينة. [3]

1-Boyer (P):L'évolution de l'Algerie Médiane, op .cit, p 34.

2- Saidouni (N) : op.cit,pp (106 - 110-).

3- قشي (فاطمة الزهراء) : المرجع السابق ، ص 93.

4- مهام قياد الأوطان

أ- جباية الضرائب

نظرا للإهتمام الشديد من طرف حكومة أتراك الجزائر: منذ بداية القرن السابع عشر بالجباية لتدعيم خزينة الدولة وتعويض النقص الذي يلحق بها من جراء شح عوائد القرصنة ، فقد أوكلت مهمة جمع الضرائب إلى القياد في المدن والأوطان ، وأرتسمت صورة القايد في الذاكرة الجماعية لسكان الإيالة كوسيلة من وسائل الإستنزاف المالي الذي تمارسه السلطة على قبائل الرعية الخاضعة وقد عبر الأهالي عن ذلك بأحد الأمثال العامية الشائعة جدا ، " العرب صندوق القايد مفتاحه " [1].

وقد أثر إعتماد الإلتزام في السياسة الضريبية للقياد في الأوطان ، حيث أصبحوا حرصين على تعويض ما دفعوه من مبالغ مالية لتولي وظيفتهم وما نفقوه في شكل هدايا وترضيات قدمت لمختلف كبار الموظفين ، وبالتالي عملوا على تنويع الضرائب بغير وجه شرعي ، إبتداءا من حق البرنوس ، وهو مقابل يدفعه الشيوخ الصغار للقايد لقاء حصولهم على وظائفهم. [2]

و يشرف القياد على جمع ضريبة أخرى تأخذ من العشائر حسب عدد العائلات المكونة لها وهي بمثابة ضرائب ظرفية موجهة أساسا لتدعيم القدرة المالية للخزينة أو تزويد القياد لتغطية إلتزاماتهم أمام مُنَصِّبيهم من البايات أو الآغا في دار السلطان. [3]
وتتعدد هذه الضرائب وتختلف تسمياتها ومقاديرها نقدية وعينية.[4] أولها " ضيفة الدنوش" [5] أو " ضيفة الباي " وهي مساهمة إجبارية من القبائل في تموين قافلة الدنوش التي يرسلها البايات كل ستة أشهر إلى دار السلطان مع خليفاتهم.

1- يوحي هذا المثل بتعنت العرب- الذين يقصد بهم هنا حسب العرف اللغوي السائد أهل البادية أو سكان الجبال- في دفع الضرائب والأعشار المستحقة عليهم كزكاة لمحاصيلهم الزراعية والرعوية. ولا يتمكن من إقتطاعها منهم إلا القايد أنظر : سعيدوني (ناصر الدين) : ورقات جزائرية ،ص235.

2- قشاعي موساوي (قلة) : المرجع السابق ، ص 85.

3- سيساوي (أحمد) : المرجع السابق ، ص 103.

4- عندما ندرس ضرائب العهد العثماني في الجزائر نواجه صعوبة في فرزها وتحديد مقاديرها وكذلك مسمياتها لإختلاقها أصلا بين جهات الإيالة ، وتعدد مسمياتها من بايليك لآخر .

5- الدنوش كلمة تركية Dönüs تعني العودة : أنظر : Bianchi et Kieffer:op.cit.p211

ويحملها بنفسه كل ثلاث سنوات، وضريبة أخرى تعرف بالفرح أو مهور باشا وتستخلص في كل أوطان البايليك من القبائل خيولا وبغالا توجه لتموين فرق الصبايحية ، وتعرف في بايليك الشرق بالمقاد. [1]

ويتولى قياد الأوطان التي تستقر بها نوبات العسكر جمع ضريبة تعرف بضيفة دار السلطان أو باسم ضيفة خير الدين . وكثيرا ما يتولى جمع هذه الضريبة أغة النوبة بمساعدة القايد وأعوانه من الشيوخ . [2]

وهناك ضرائب أخرى تفرض على المحاصيل والأملاك ، مثل المعونة أو اللزمة التي تؤخذ كحق للبايليك في منتوجات الأراضي المشاعة والتي تستغل بصفة جماعية لدى كل عشيرة . وإعتبارا للطابع الرعوي الذي يميز إستغلال هذا النوع من الملكية ؛ فإن القياد غالبا ما يفرضون ضرائبها على المواشي كالمعز والأغنام والأبقار والدواب وغيرها.... [3]

أما بخصوص الملكيات الخاصة التي يستغلها أصحابها فرديا ؛ فإن القايد على مستوى وطنه وبمساعدة شيوخ العشائر والدواوير يباشر في مواسم الجني عملية جمع العشور، والذي يتوجب على كل مزارع كزكاة لمحصوله من القمح والشعير. ويعتمد في تقدير عشر المحصول على مبدأ " الزويجة " أو " الجابدة ". والجابدة هي عبارة عن مساحة أرض زراعية يمكن أن يحرثها ثوران ؛ وهي عادة من ثمانية إلى عشرة هكتارات ، بغض النظر عن كمية المنتوج الحقيقية [4]. ويدخل ضمن هذا النوع من الضريبة زكاة الأشجار المثمرة حسب طبيعة الوطن المناخية. فأوطان الشمال القسنطيني ومنطقة قبائل زواوة تقتطع ضريبة العشور بها غالبا على مادتي زيتون الزيتون والتين المجفف بالإضافة إلى الحبوب وزكاة الماشية، أما أوطان الصحاري فعلى الثمور . [5]

1-Boyer (P):L évolution de l Algerie Médiane, op. cit , p 48.

2-Esterhazy (W): op.cit , p 279.

3- يعرف هذا النوع من الأراضي في بايليك الشرق بأرض العرش أما في بايليك الغرب فيعرف بالسبيقة أنظر:

Noucshi (A): Enquete sur le niveaux de vie des populations Rurals Constantinoises de la Conquete jusqu'a 1919 - Essai d'histoire économique et sociale , P.U.F, Paris,1961, p 98.

4- تختلف المساحة التي تحرثها الجابدة بإختلاف طبيعة تضاريس الأرض؛ فغالبا ما تقدر في السهول بإثنى عشر هكتار أما في الجبال فتقدر بسبعة هكتارات أنظر: سعيدوني (ناصر الدين) النظام المالي ، المرجع السابق ، ص 88.

5-ibid , p 154.

ب- الإشراف على أراضي البايليك

لقد حرص موظفوا الإيالة منذ بدايتها الأولى على تأمين أكبر مساحة ممكنة من الارض لاستغلالها في تدعيم القدرات الإقتصادية والعسكرية للبايليك ، إذ عمدوا إلى أسلوب المصادرات عن طريق إجلاء الجماعات المخلة بالأمن والممتنعة عن أداء المطالب المخزنية ونفي الأفراد المتورطين في نشاطات لها مساس بسيادة الدولة. أو من الذين تولوا وظائف مخزنية وعزلوا وصودرت أملاكهم، وكذلك حق الدولة في تركات الموتى الذين لم يخلفوا ورثة.[1]

وإذا كان هذا النوع من الأراضي قد تميز بتشتته وسط الملكيات الخاصة وأراضي العرش في كل من دار السلطان وبايلك التيطري والغرب،فإنه في بايلبك الشرق قد تميز بتجمعه ضمن دائرة متقاربة.[2] إلا أن ذلك لا يعني إنعدامه كلية في الأوطان البعيدة ؛ وبالتالي إمكانية خضوع جزء مهم منه لإشراف قيادها .

فالقايد على مستوى كل وطن هو الذي يتصرف في أراضي البايليك يستغلها بأطر مختلفة حسب ما تفرضه الظروف والإمكانات . فقد يقوم بتوزيعها على الفلاحين لخدمتها مقابل حصولهم على خمس المنتوج ، بعدأن يوفر لهم الثيران والبذور، ويعرف هذا النظام باســـــم " نظام الخماسة".[3] وقد يلجأ إلى خدمتها بنفسه بواسطة التويزة ؛ وهي عملية تسخير جماعي للفلاحين من قبائل الرعية الخاضعة دون مقابل، سواء في موسم الحرث أو في مواسم الحصاد[4] ويساعد القايد شيوخ العشائر في جمع المسخرين " التوازة"،[5] الذين يعملون تحت مراقبة المكاحلية. وتساهم مزارع البايليك في زيادة مداخيل القياد ليس بمحاصيلها فقط ؛ بل بما تدره من أموال تفرض على الجماعات والأفراد في شكل " خطية " على كل من يتعرض لها بالإتلاف.[6]

1- المكتبة الوطنية ، قسم الوثائق والمخطوطات ، ملف رقم 3205 وثيقة رقم 7. وللمزيد من التفاصيل أنظر: سعيدوني : النظام المالي المرجع السابق ، ص 91.

2- لقد حظيت هذه الأراضي – نظرا لتجمعها – بنظام خاص مستقل عن الأوطان خصوصا في بايليك الشرق وهو ما ندرسه في موضع لاحق .

3-Carette et Warnier: op.cit , p 69.

4-Merouche (L):op.cit , p 250.

5- التوازة هي اللفظ المحلي الذي يطلقه الأهالي على مجموع من يمارس العملية ، ومفرده تواز. والتويزة مصطلح بربري شائع بين القبائل ويؤدي مفهوم التضامن الجماعي والتعاون والإيثار ولكن السلطة التركية إستغلته لإستنزاف الأهالي وتسخيرهم بالقوة أنظر : Saidouni (N):op.cit, p137.

6-Boyer (P): L évolution , op cit , p 49

وهناك أطر أخرى هي الأكثر شيوعا من سابقاتها؛ إذ تسلم الأرض كراءا لبعض الفلاحين . وفي هذه الحالة يكون نصيب البايليك عادة نصف المحصول، يتسلمه القايد عند نهاية موسم الحصاد . وقد يحدد حق الكراء بـ 12 صاعا من القمح ومثله من الشعير على كل جابدة. (1)

كما يستغل القياد أراضي البايليك في الحصول على ولاء النافذين من المشايخ والمرابطين ومقدمي الزوايا والطرق الصوفية ، فيمنح لهم أجزاء منها يستغلونها مقابل تقديمهم لضريبة تعرف باسم " الحكور " وذلك في نهاية كل سنة. (2)

كما تقتطع للعشائر المخزنية والقبائل المتعاملة مقابل رعايتها لقطعان البايليك وتقديمها للخدمات العسكرية إذا دعت حاجة السلطة إلى ذلك في حالة توجيه حملة عسكرية على قبيلة أخرى أو الإستعداد للدفاع عن مدينة الجزائر عندما تهاجمها دولة أجنبية ، ويتم إعفائها من الضرائب عدا العشور المحدد بصاع من القمح وآخر من الشعير عن كل جابدة. (3)

ولا تقتصر مهام القياد في الأوطان على الجباية والإشراف على أراضي البايليك فقط . بل تتعداها إلى مهام أخرى ؛ يمكن تلخيصها في إستتباب الأمن وتدعيم فرق الجيش المرابطة في الوطن أو المارة عبره ، وتنصيب شيوخ الدواوير والعشائر وحضور جلساتهم المخصصة لمقاضاة المجرمين والمخالفين والفصل في قضايا الأحوال الشخصية، وتنفيذ العقوبات ومراقبة الأسواق الأسبوعية في الأوطان ، وتأمين الطرق والمعابر وحماية القوافل التجارية المارة عبر الوطن.

ويمكن التفصيل في تلك المهام فيما يلي.

1- سعيدوني (ناصر الدين) : النظام المالي ، ص 94.

2- المرجع نفسه ، ص 95.

3- سعيدوني (ناصر الدين) : دراسات تاريخية في الملكية والجباية والوقف، الفترة الحديثة، ط1دار الغرب الإسلامي، بيروت ، 2001 ، ص 327.

ج- تدعيم فرق الجيش

يعتبر القايد وسيلة السلطة لتدعيم الجهاز العسكري لحكومة الإيالة مثلما هو دعامة للخزينة العامة، فهو مجبر على تمويل فرق الجيش المرابطة " النوبة " والمتنقلة " المحلة " بالغداء والمؤونة . إذ يتكفل كل قايد في أوطان البّايليكات الثلاثة وأوطان مقاطعة دار السلطان بدفع 5 سانمة لخزينة الدولة – كثمن للبرغل – عن كل خيمة عسكر في وطنه.[1]

فمثلا يتولى قايد بسكرة مهمة توفير احتياجات النوبة الغذائية . ويجبر الأهالي على تدعيم صفرة واحدة من الصفرات الأربعة المكونة للنوبة.[2] وعموما يقوم القياد بتحضير أجواء احتفالية لائقة في المناسبات السعيدة والأعياد للعسكر (في العيدين الصغير والكبير)؛ مثل ذبح الكباش والدواجن وإحضار الحلوى والفواكه ويقوم بتحضير هدايا نقدية لأعضاء النوبة كل حسب درجته.[3]

ويقوم القياد بتدعيم جيش الإيالة بالخيول والمجندين المتطوعين من بين ذوي الإمتيازات المخازنة والمتعاملين ، ويتكفلون بتسليحهم وتنظيمهم ، وقيادتهم في حال نشوب الحرب مع القبائل المستعصية ، وفي المحلات الموجهة لإخضاع المتمردين واقتطاع الضرائب في الفضاءات الممتنعة ، وحتى في الحروب الخارجية . وتسمى فرقة كل قايد باسم " قوم القايد الفلاني".[4] وفي هذا الصدد يذكر تيدنا في مذكراته أن باي الغرب " عندما يخرج في كل مرة في غزوة من غزواته يرسل إلى القياد في المقاطعات الصغيرة يأمرهم أن يجهزوا عددا من الرجال حسب تعداد من يمكن تسليحه فيهم.[5]

ومقابل الخدمات التي يقدمها القياد للجهاز العسكري ، تتولى النوبة المعسكرة في الوطن إن وجدت إخماد الثورات ومساعدة القياد في عمليات اقتطاع الضرائب.[6] وقد تتطلب حالات العجز إرسال المزيد من الجند تحت قيادة أحد الأغاوات لمعاضدة القايد.[7]

1-Devoulx (A): Tachrifat , op. cit , p 43.

2- ibid, p 62.

3-ibid , p 44.

4- أنظر: التلمساني(أحمد بن هطال) : رحلة محمد الكبير باي الغرب الجزائري إلى الجنوب الصحراوي الجزائري ، تحقيق محمد بن عبد الكريم ، عالم الكتب ، القاهرة ، مصر 1969، ص 37.

5- عميراوي (أحميدة) : الجزائر في أدبيات الرحلة والأسر ، المرجع السابق ، ص 84.

6-Vayssettes (A):op. cit , p 118.

7- المكتبة الوطنية ، قسم الوثائق والمخطوطات، ملف رقم 3190، وثيقة رقم 70. وكذلك ملف رقم 1642، وثيقة رقم 16.

وقد تتطلب بعض حالات الثورة سير الدايات أو البايات أنفسهم على رأس حملة عسكرية لتنصيب قايد جديد، مثلما فعل الداي محمد عثمان باشا عندما سار على رأس سبع فرق عسكرية لتثبيت قايد جديد على وطن ساباو خلفا للقايد الحاج محمد المقتول من طرف ثوار الوطن في أواخر سنة 1767.[1] ومثله فعل الداي أحمد باشا عندما ثارت قبيلة بني خلفون وطردت حامية برج ساباو وقايده في سنة 1810.[2]

د- إستتباب الأمن

إنطلاقا من كون قياد الأوطان هم الواسطة أو الجهاز الأقرب إلى عمق الفضاء الأهلي ؛ فإن القايد هو المسؤول الأول عن كل ما من شأنه أن يعطل نشاط الدولة الإداري . مثلما هو المتضرر الأول من حدوث أي تمرد أهلي أو عصيان مخل بالأمن ، فرديا كان أو جماعيا. وبالإعتماد على العائلات النافذة والمسموعة والمتعاملين وشيوخ الفرق والدواوير ورجاله المكاحلية والجواسيس الذين يدسهم بين العشائر وفي الأسواق والأماكن العامة ؛ يشرف القايد على استتباب الأمن ومنع حدوث أي تمرد أو عصيان.

وقد خولت حكومة الإيالة للقياد صلاحيات إنزال العقوبات بالمخلين بالأمن والمتمردين أفرادا وجماعات دون العودة إلى السلطة المركزية إلا في حال طلب مساعدة. وقد يجتمع القايد بديوان النوبة في مر ز للتشاور في الأمور الخطيرة.[3] مثل تأديب بعض القبائل التي ترفض تقديم المطالب المخزنية أوتستولي على أموال البايلبك؛ وذلك بإجلائها ومصادرة أراضيها ،[4] أو تغريمها على الأقل . وتعرف هذه الغرامة سواء فرضت على شخص بعينه أو على جماعة باسم " الخطية ".[5] وقد رسخت في ثقافة سكان أرياف الجزائر كتعويض مالي يقدمه كل من إرتكب خطأ لضحيته.

1-Robine (Colonel) : « Les Ouled Ben Zamoum », op.cit,p 45.

2-Tauxier (capitaine) : « une expédition des Turques contre les flissa », in R.A.n°19, 1875, p335.

3- المكتبة الوطنية ،قسم الوثائق والمخطوطات ، ملف رقم : 1641 ، وثيقة رقم 12.

4- من الأخبار التي تروي تصرفات القياد اتجاه العشائر الرافضة لتقديم المطالب المخزنية أوالمعتدية على أملاك البايلك تلك التي بقيت راسخة في الذاكرة الشعبية لعرش أولاد الحاج بالشمال القسنطيني عندما قامت إحدى العشائر بالتمرد على البايلك ورفضت تقديم المطالب المخزنية لقايد يدعى " بن ثابت " – حسب الرواية- فأرسل إليهم يأمرهم بأن يصنعوا له حبل من الرمل ويقشروا حبوب الشعير لفرسه . وفهموا طلبه على أنه تحدي وتعجيز لهم ، بغية تأديبهم فدسوا له من قتله قبل وصوله إليهم ، وقد جهز القايد الذي خلفه حملة وقام بتشتيتهم وترحيل جزء منهم إلى وطن زردازة لتسهل مراقبتهم .

5- عبدلاوي (ناصر الدين) : النظام المالي ، المرجع السابق ، ص 123.

ولا يحدد مقدار الخطية على أساس حجم الخطأ أو الجرم الذي إرتكبه من فرضت عليه ، بل تقدر في الغالب على أساس ما يملك أو ما باستطاعته أن يدفع. ولذلك يتحين القياد فرص أخطاء العشائر أو العائلات الموسرة ليفرضون عليهم الخطية ويبالغون في تقديرها. ورغم طبيعة الخطية كوسيلة إستنزافية لأموال العشائر إلا أن المشايخ والأعيان يفضلونها كحل إضطراري تجنبهم غضب القايد وعقابه. وهي في هذه الحالة بمثابة ثمن صلح أو مقابل لعفو القايد عن مرتكب الجرم. أما إذا كان المذنب فقيرا وليس له من يدفع عنه فإن القايد عادة ما يعاقبه بالضرب أو الجلد أو تسخيره في عمل من أعمال البايليك.

ومن المخالفات التي توجب الخطية ما يلي:

- شتم القايد من طرف شيخ عشيرة أو أحد أعيانها، خصوصا إذا كانت العشيرة مهابة الجانب مثلما حدث عندما شتم شيخ قشتولة محمد بن زعموم قايد ساباو. ولخشيةالسلطة التركية من ثورة قبائل فليسة فرضت عليه خطية.[1]
- ضرب أحد أعوان القايد من المكاحلية أو الدوايرأو ضرب القايد نفسه.[2]
- إنتهاك حرمة ضريح ولي صالح أو أحد المقدسات الإسلامية عموما.
- الإعتداء على مزارع البايليك أو أراضيه المخصصة للرعي.

وللقايد صلاحيات سجن الأشخاص المجرمين أو المناوئين للسلطة ونفيهم إذا لاحظ فيهم ما يشكل خطرا على الأمن العام . وكثيرا ما نفي البعض – وخاصة منهم العلماء – من أوطانهم إلى أوطان أخرى لمجرد جهرهم برفضهم لفساد الحكم ، أوتدمرهم من أهواء ونزعات القياد مثلما حدث لمفتي بسكرة الذي نفاه قايدها المدعو حفيظ إلى سيدي عقبة.[3]

1-Robin (Colonel): Les Ouled Ben Zamom, op. cit. p 44.

2- من الأمثال العامية الشائعة في مدينة القل واطرافها: " ضربة في قايد خير من خمسين سلطاني " ومورد هذا المثل حسب الرواية الشعبية الشفوية أن شيخ أحد الأعراش حدث بينه وبين قايد القل مناوشات كلامية إنتهت بصفع الشيخ للقايد ففرضت عليه خطية قيمتها خمسين سلطاني ، فأصبح الشيخ يردد هذه المقولة في مجالسه مستهزءا.

3- سعد الله (أبو القاسم) : تاريخ الجزائر الثقافي ، ج1 ، ط2 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، 1998 ص 422.

و- إسناد الوظائف :

فيما عدا وظائف الجيش وما يرتبط بالنوبة في الوطن ؛ فإن القايد من صلاحياته إسناد الوظائف والمناصب وقبض حقوقها من متوليها. [1]

فقياد المدن يسندون وظائف الكتابة وحتى القضاء ، ويعينون عمال الخدمات الإجتماعية والأمنية كالمشرفين على أبواب المدينة ، والنظافة ، والعيون ومخازن المؤونة والشرطة والسجن وغيرها. ويحصلون مقابل ذلك على حقوق تنصيب معتبرة ، هذه الاخيرة تكون أكثر قيمة إذا تعلقت بالوظائف المخصصة للأهالي من غير الأتراك – أو بالأحرى – ذات البعد التمثيلي النيابي ، مثل مقدمي الطوائف الدينية والعرقية، كمقدم اليهود، وأمناء النقابات الحرفية كالتجار والنحاسين والحدادين .... الخ. [2]

أما في أوطان الريف ، فإن القايد يعين شيوخ العشائر، ويختار منهم من يدفع أكثر ليخلع عليه وظيفة " شيخ الشيوخ "؛ غالبا ما يكون واسطة بينه وبينهم في حالة تعذر الإتصال، كأن يكون القايد مقيما بعيدا عن الوطن. [3] ويبدو أن المشيخة كانت تنتقل بالوراثة أبا عن جد ضمانا لاستمرار الولاء والتبعية. وفي هذه الحالة يكون على القايد إعادة التنصيب فقط ، وذلك بإهداء البرنوس الأبيض رمز التعيين. بالنسبة للشيوخ الكبار والقندورة بالنسبة للشيوخ الصغار. وقلما تحيد الظاهرة عن قاعدة الوراثة ؛ إلا إذا ثبت عن الشيخ ما يخل بثقة القايد فيه، وقتها يمكن للقايد تعيين آخر. وكثيرا ما تبقى المشيخة في ابناء العمومة أو أحد أبناء الشيخ المعزول إذا تبرأ من فعلة أبيه. ففي أثناء إقامة الرحالة بايسونال في الجزائر حدث وأن عين قايد عنابة أحد أبناء شيخ سابق في مكان ابيه مقابل 1000 بطقة شيك ، ولكنه تآمر مع أخ الشيخ المُوَلَّى وتغاضى عن قتله كي يحصل على رشوة ذلك ومبلغ تعيين آخر. [4]

1-De Baudicourt (L): op, cit , p 275.

2- لاكوست (ليف) وآخرون : المرجع السابق ، ص 365.

3- Bentems (C) : Maniel des institutions Algeriennes de la domination Turque à L' indépendance,T1,la domination Turque et le régime militaire,Cujas, Paris , 1976,p59.

4- Peyssonnel (J.A): Voyages dans les Régences de Tunis et Alger, présentation et notes de Lucette Vallensi , La Décauverte, Paris, 1987 , p 187.

وقد كانت وظيفة المشيخة محل منافسة بين كبرى البيوتات في الأوطان والأثرياء والعائلات النافذة، وذلك بتقديم مبالغ مالية معتبرة إضافة إلى الهدايا والترضيات للقايـــد ومساعديـــه في المناسبات وبدونها وإثبات الولاء والطاعة العمياء ومظاهر الحفاظ على سلطة الأتراك.[1]

كما حرص قياد أوطان الريف على تقديم كل أفراد العشيرة أو الدوار للمطالب المخزنية كالضرائب، والتويزة في أحواش البايليك ومزارعه، والتطوع في مخزنه إذا دعت الحاجة.

ومقابل ذلك يحصل الشيوخ على الإستمرارية في تولي الوظيفة التي تذر عليهم المزيد من الإمتيازات، كإستغلال أراضي البايليك، والإعفاء من الضرائب. كما تخول لهم صلاحيات إضافية. إذ لم يتوان القياد في استعمال الإمتيازات كوسيلة لتشديد قبضة المشايخ على الرعية.

وقد إستغل القياد وظيفة المشيخة وفق سياسة فرق تسد. إذ يتعمدون إسنادها إلى أحد أعيان عائلة نافذة ويفضلون أن تكون تلك العائلة لها من ينافسها داخل العشيرة أو الفرقة حتى تتأجج المنافسة بينهم في التقرب من القايد بواسطة تقديم المزيد من رموز الولاء.[2]

وقد حرص قياد أوطان الريف على تأجيج المنافسة بين كبرى العائلات على مستوى الوطن لتحقيق هدفين هما : ضمان حصول البايليك على المزيد من التبعية والولاء بفضل طمع تلك العائلات في الإمتيازات الإقتصادية ونيل الحظوة لدى البايليك، فتستغل مكانتها في العشيرة لتوطيد علاقة الأهالي بالسُّلطة. أما الهدف الثاني فهو شغل العائلات المؤثرة والمسموعة عن التفكير في المطالبة بحقوق الأهالي وإهتمامها بمكاسبها الشخصية.[3]

وبالإضافة إلى مناصب المشيخة يختار القايد من بين أهالي الوطن أحد العارفين بالكتابة من بين مدرسي الصبيان أو طلبة العلم الشرعي أو حفظة القرآن من يجعله كاتبا له ومساعدا إداريا يرافقه في خرجاته العملية إلى الدواوير، ويسهر على تدوين رسائله التي يرسلها إلى السلطة المركزية وتسجيل مداخيل الوطن ومصاريفه. ويصادف أن يكون الكاتب ضليعا في العلوم الشرعية أو اللُّسانية مثل : مسلم بن عبد القادر الوهراني الذي شغل كاتبا لقايد فليتة حسن بن موسى. الذي إرتقى إلى منصب باي الغرب بعدها.[4]

1- سعيدوني (ناصر الدين) : ورقات جزائرية ، المرجع السابق ، ص 255.

2-Esterhazy (W) : op. cit , 267.

3- وهو ما يعد بذرة الثورة في المجتمعات أنظر : المرجع نفسه ، ص 255.

4- هذا القايد هو الذي تولى بايا أخيرا على وهران أنظر: الوهراني (مسلم بن عبد القادر) : المصدر السابـــق ص 113.

كما يختار القايد من بين العشائر المخزنية[1] المتواجدة بالوطن أو من بين العشائر المتعاونة فرسانا يقوم بتسليحهم. ويصل عددهم أحيانا إلى خمسين فارسا يكونون طوع أوامره ويحرصونه ويؤدون دور الشرطة في المدن. ويعرفون باسم المكاحلية أو المزارقية نسبة إلى نوع سلاحهم. أو الدوائر نسبة إلى أسلوبهم في النشاط. ويدفع لهم القايد أجورهم شهريا.[2]

ه- القضاء:

عندما يعين القايد لإدارة وطن ما يقوم بإختيار أحد الضالعين أو العارفين بالعلوم الشرعية لتولي وظيفة القضاء. وإذا كان الوطن يشمل إحدى المدن الكبرى فإن تعيين قاضيها غالبا ما يكون من صلاحيات الباي أو الباشا في دار السلطان ، خاصة في حال وجود جالية تركية وما تتطلبه من ضرورة تعيين لقاض حنفي. ولم تكن مناصب القضاء في الأوطان تخرج عادة عن قاعدة بيع المناصب. فالورتلاني صاحب " نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ" يذكر أن إسناد خطة القضاء قد تتوقف على مقدار ما يقدمه الراغب فيها من مال [3] وبمثله يتحدث عبد الكريم بن الفكون في مؤلفه " منشهور الهداية " عندما تطرق إلى ظاهرة تنافس العلماء في التقرب من الحكام وإرتشائهم من أجل نيل الوظائف المخزنية والشرعية.[4]

والملاحظ أن مهام قضاة الأوطان مثلهم مثل قضاة البايليكات لا تقتصر على الفصل بين المتنازعين، بل ينوبون القياد في الإشراف على تدوين وختم عقود المعاملات كالوقفيات والبيوع والأكرية والديون والمضاربات، وكذلك عقود الأحوال الشخصية كالزواج والطلاق والفسخ

1- العشائر المخزنية هي عبارة عن تجمعات سكانية مصطنعة، متمايزة في أصولها مختلفة في أعراقها. فمنها من أقرها الأتراك بالأراضي التي وجدت عليها لتكون سندا لهم. ومنها من أعطيت لها الأرض لتستقر عليها. ومنها من أستقدم كافراد مغامرين ومتطوعين من جهات مختلفة لتؤلف جماعة شبه عسكرية ترتبط مصالحها بخدمة الحكم التركي وقد وزعت على الأوطان لمساعدة القياد وأغاوات النوبات على مراقبة الرعية: سعيدوني (ناصر الدين) :"دور قبائل المخزن في تدعيم سلطة البايليك بالجزائر"، مجلة الأصالة، الجزائر، عدد 32، 1976 ص 48.

2 - Esterhazy (W) : op.cit, p 268.

3- الورتلاني (الحسين بن محمد) : المصدر السابق ، ص 111.

4- ابن الفكون (عبد الكريم) : المصدر السابق ، ص 122.

والسهر على التركات. ويقبض القاضي مقابل ذلك مبالغ مالية محددة ؛ يتقاضى منها أجرته ويسدد أجور كاتبه وعدوله، والباقي يؤول إلى القايد الذي يضمه إلى خزينة الدولة.[1] وكانت عقود بيع الأراضي رغم تحريرها من طرف القضاة تخضع لمراقبة وموافقة القايد وربما الباي حسب سعة الأرض وأهميتها أو كونها محل نزاع.[2]

كما أن القايد غالبا ما يكون هو المكلف بتنفيذ أحكام القاضي، يساعده في ذلك أعوانه المكاحلية وشيوخ الدواوير والفرق.[3] ويستطيع قياد المدن أن يشرفوا حتى على القضايا الكبرى بين الدول الأجنبية إذا كانت القضية محل النزاع في الجزائر. إذ أشرف قايد عنابة في عهد الداي علي باشا (1810) على قضية بين فرنسا وإنجلترا حول حق أي منهما في إمتلاك أحد المراكز التجارية الموجودة بالمدينة.[4]

وهناك بعض الأوطان التي لا يوجد بها قضاة المخزن ، يتكفل بأمور القضاء فيها ما يعرف بإسم "الجماعة"، والتي تتكون من شيوخ العشائر وأعيانها وطلبة العلم فيها بحضور القايد.[5]

أما إذا كانت القضية لها مساس بالأمن العام أو إخلال بإعمال الدولة فإن القايد من صلاحياته الفصل فيها بنفسه أو بالرجوع إلى الباي دون عرضها على القاضي أو إستشارة الجماعة.[6]

أما المنازعات التي يكون أحد أطرافها أو كليهما تركيا فهي من صلاحيات آغا النوبة بالوطن - إن وجدت - أو ترفع إلى القاضي الحنفي بمركز البايليك، أو إحدى المدن التي تتواجد بها جالية تركية معتبرة. تبعا لعادة الأتراك في الفصل بين العسكري والمدني أي بين الرعية و الوجق. ذلك أن قضاة المالكية في الجزائر مهما كانوا في دار السلطان أو في عواصم البايليكات أو في مدينة الجزائر لم يكن يسمح لهم إلا بالنظر في قضايا الرعية ومن ضمنهم الكراغلة.[7]

1-Feraud (L): "Moeures et coutumes Kabyle", in : R , A: 1862 , p272.

2- Noucshi (A) : Enquete, op.cit,p90.

3- De Baudicourt (L) : op,cit, p 281- de Paradis (V):op. cit , p163.

4- حماش (ابراهيم خليفة) : المرجع السابق ، ص ص (79-81).

5- تختلف الجماعات حسب إختلاف ثقافة المجتمعات ، إذ يتم فصل الجماعة في القضايا حسب العادة والأعراف السائدة . ولكل قبيلة ذاخل الوطن جماعة . أنظر: Feraud (L):ibid,p262

6- De Tassy (L) : Histoire d'Alger et du Bonbardement de cette Ville en 1816 , Paris 1830, p.242.

7- المرجع نفسه ، ص 78.

وليس للقايد أي سلطة على الأتراك إلا بإذن البايات الذين يستشيرون الباشا بدورهم. وكثيرا ما تعرض قضايا الأتراك على القضاة الأحناف، ويتم تنفيذ الحكم بسرية من طرف آغا النوبة.[1]
أما المتخاصمين من الأهالي فيسمح لهم برفع منازعاتهم إلى قاضي البايليك أو قاضي الإيالة إن لم يفلح قاضي الوطن أوجماعته في الفصل فيها ، وإذا حدث وان حكم قاضي الوطن أو الجماعة على جان بالجلد أو الإعدام ؛ فإن القايد يستشير الباي أوالباشا في تنفيذ الحكم. ويكون على مرأى ومسمع من الجميع ، وغالبا ما تكون الأسواق هي الظرف المناسب لذلك.[2]

أما إذا عرضت قضية ما على قاض الوطن ولم يفلح في الفصل فيها؛ خصوصا المتعلقة منها بالمنازعات بين الورثة وبعض القضايا الشائكة الأخرى، فترفع إلى قاضي قضاة البايليك بخصوص بايليك الغرب، أما بخصوص البايليكات الأخرى فتعرض على المجلس الشريف أو المجلس الشرعي في مركز البايليك.[3]

ن- مراقبة الأسواق:

لقد عمل القياد في الأوطان على محاولة التحكم في الأنشطة التجارية من أجل مراقبة عمليات التبادل وقبض حقوق البايليك عنها، إذ يقوم القايد بتحديد يوم في الأسبوع يكون سوقًا عاما للوطن ويجعل مكانه على مقربة من مقر إقامته وإذا كان السوق موجودًامن قبل فإن القايد يختار مقر إقامته قريبا منه . وذلك بغية تسهيل المراقبة على السلع والأشخاص.[4]
ويعهد قايد الوطن بمهمة قبض المكوس على السلع إلى من يقدم أكثر من أثرياء الوطن وفق نظام الإلتزام. وأحيانا يقوم هو بنفسه بالمهمة ، يساعده أعوانه ومستأجريه .[5]
ويمنع القايد حدوث أي تجمع تجاري بعيدًاعن مراقبته – أي عن السوق - . كما يفرض الضرائب على أصحاب الدكاكين التجار والحرفيين. وينوب عنه في ذلك أمناء النقابات الحرفية . كما يفرض الضرائب على الباعة المتجولين (الدلالة) . وعلى السماسرة الذين يـــؤدون دور

1-De Baudicourt (L) : op. cit , p 271.

2- Feraud (L) : op. cit , p 276.

3- فركوس بن نبيلي (صالح) : بايليك الغرب الجزائري في عهد الباي محمد الكبير، 1779-1796،بحث مقدم لنيل دبلوم الدراسات المعمقة في التاريخ، إشراف: العيد مسعود ، جامعة قسنطينة، 1979 ، ص 147.

4 -Esterhazy (W) : op. cit , p 234.

5- شلومستر (فندلين) : قسنطينة ايام أحمد باي (1828 – 1837) ، ترجمة وتقديم أبوالعيد دودو ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1977 ، ص 82.

الوسيط التجاري بين المدينة والريف، ويقبض ضريبة (حق العسة) على القوافل التجارية المارة عبر الوطن.[1]

ويتولى القايد بمعاونة رجال مخزنه والجواسيس الذين يدسهم بين الناس مراقبة كل تحركات الأفراد والجماعات التي يكون منطلقها في أحايين كثيرة السوق الأسبوعي ؛ هذا الأخير كان يعد أكبر تجمع شعبي، وملتقى كل أهالي الوطن.[2]

وفي السوق أيضا . تسهل عملية مراقبة السلع المسروقة كالمواشي، والعملات المزورة وكذلك الأوزان والمكاييل . وبالتالي فإن الأسواق الأسبوعية لم تكن ظاهرة تجارية فحسب، ولا فرصة لضم المزيد من الرسوم والضرائب فقط. بل كانت فرصة دورية تتاح أسبوعيا للقايد. كي يقوم بدوره الإداري ويكرس كل طاقاته لفرض سلطة الدولة على الجميع.

1- De Tassy (L): op. cit , p 229.

2- ibid , p231.

وأيت فروزن وأيت عمر ، وجمعة الصهريج والثاوريرت هادن ..... الخ . مع ما تتميز به هذه المناطق من غنى طبيعي بمحاصيل الزيت والتين والعسل وحتى القمح والشعير والماعز. وكذلك خطورتها الأمنية لإعتياد قبائلها على الثورة ورفض الدخيل.[1]

ولأهمية هذا الوطن فإن الذي يتولى قايد عليه يخلع عليه قفطان بدلا من برنوس أحمر، وتطلق على شرفه سبع طلقات مدفعية، كما ترافقه فرقة جوق موسيقية إلى مقر إقامته في برج ساباو. ويعود إلى دار السلطان مدنشا مثل خلفاء البايات كل ستة اشهر، وهناك يستقبل بحفاوة كبيرة. وله مثلما للبايات وكيلا في مدينة الجزائر يتولى مشاوراته مع الباشا.[2]

وحتى مدة توليته تستمر ثلاث سنوات مثل البايات تماما ، في حين يولى باقي القياد لمدة سنة واحدة.[3] ونظرا لما لهذا الوطن من أهمية فإن علي خوجة القايد الذي بنى برجه في سنة 1721 ، كان يوقع وثائقه بعبارة " أمير وطن ساباو " ، وهي عبارة تدل على علو مركز لدى السلطة.[4] كما أن أحمد الشريف الزهار في مذكراته يذكر وطن ساباو بعبارة " عمالة وطن ساباو ".[5] وبذلك يضعه في مصاف البايليكات الثلاثة.

وفي سياق حديثه عن ثورة قبائل فليسة في عهد يحيى أغا في أواخر الفترة العثمانية يذكر دوفو " انه كان هناك حامية في كل برج في منطقة قبائل فليسة أم ليل وفليسة البحر مثل : برج منايل ، برج تيزي وزو ، برج القطة(برج كاف العقاب) ولقايد ساباو صلاحيات الأمر والنهي عليهم جميعا دون العودة إلى السطة المركزية في دار السلطان؛ الممثلة – سواء- في الباشا أو في أغا العرب ".[6]

كما يحظى قايد ساباو أيضا بصلاحيات تنفيذ أحكام الإعدام دون استشارة الباشا أو ممثله في مثل هذه الأمور. فمثلا قام قايد ساباو محمد بن قانون بقطع رؤوس ستين رجلا من أعيان عشائر فليسة وأرسلها إلى الداي علي خوجة علقها مقابل باب عزون.[7]

1- Feraud (C. H) : Moeures et Coutumes op. cit , p 63.

2- Boyer (P) : L évolution , op,cit , p 48.

3- Robin (N) : Notes sur l'organisation militaire et administrative des Turcs dans La Grande Kabylie, in : R.A, n° : 17 , 1873 , p 137 - 138 .

4-ibid ,p 139.

5- الزهار (احمد الشريف) المصدر السابق ، ص 54.

6- Tauxier (A) : Une expédition des Turcs contre les Flissa, op.cit,p334.

7-Robin (C) : Les Ouled, op .cit, p 41.

كما يحظى وطن العواسي(الحراكتة) في بايليك الشرق بأهمية كبيرة بين أوطان البايليك. حيث كانت العواسي تستطيع تجنيد عشرة ألاف رجل من بينهم أربعة ألاف فارس. وهو ما جعل من قايدها موظفا مهما في جهاز البايليك، يختار من بين المقربين إلى الباي. ويستفيد من إمتيازات إضافية تمنح له، إذ يقيم في مركز البايليك وتوفر له خدمات تليق بمركزه كالخدم والحشم والقصر الفخم.

وقد أرجعت الباحثة فاطمة الزهراء قشي تلك الأهمية إلى رغبة العواسي (أولاد عيسى) في ذلك. وإشتراطهم بأن لا يتولى عليهم إلا احد أقرباء الباي " إذ لم يعد يرض الحراكتة بغير أخ الباي أو إبنه أو صهره على رأسهم[1].

ومن بين أشهر الذين تولوا قيادة العواسي صالح بن مصطفى الذي تولى بايا على قسنطينة خلفا لصهره أحمد باي القلي.[2] وكذلك محمد بن تاشكور باي في عهد ولاية أبيه على بايليك قسنطينة. وإبراهيم باي الكريتلي الذي خلف أحمد المملوك على رأس البايليك وعين إبنه إسماعيل أيضا قايد على العواسي.[3]

وحتى الحاج أحمد باي عين إبنه محمد على صغر سنه (لم يكن يتجاوز 16 سنة) قايد لذلك الوطن .[4]

ب- ترقية القياد:

لما كان المنصب الإداري الذي يفوق وظيفة القايد مباشرة من حيث الأهمية الوظيفية والمكانة الشرفية هو منصب خليفة باي ويفوقه مباشرة منصب باي فإن حالات ترقية القياد إلى هذه المناصب كثيرة. وهي راجعة إلى التقاليد العثمانية التي تأخذ بعين الإعتبار الخبرة والجدارة. حيث تستند طرق تعيين الموظفين وإسناد المسؤوليات على مبدأ الأقدمية" إذ يترقى القايد إلى منصب الخليفة ويترقى الخليفة إلى منصب باي مثلما يترقى الآغة إلى منصب الخزناجي ويترقى الخزناجي إلى منصب الداي (الباشا).[5]

1- قشي (فاطمة الزهراء) : المرجع السابق ، ص 91.

2- المرجع نفسه ، ص 93.

3- العنتري (محمد الصالح) : المصدر السابق ، ص 82.

4- Vayssettes (E) : op.cit, p 210.

5- قشي (فاطمة الزهراء) : نفس المرجع ، ص 93.

إلا أن المصادر لا تعطينا معلومات قيمة تفيدنا في معرفة القياد الذين ترقوا إلى منصب خليفة أو باي أو معلومات حول الوظائف التي تولاها بعض البايات قبل أن يولوا على راس البايليكات.

وهناك حالات قليلة ذكرت في سياق سرد أخبار أحداث الثورات والتمردات القبلية أو في إشارات غامضة.

ويمكن أن نقـــدم قائمـــة بأسمـــاء البايـــات الذيـــن تولـــوا وظيفـــة القايـــد قبـل ترقيتهـــم فـــي الجـــدول التالي:

اسم الموظف	الوطن الذي تولى قايد عليه	الوظيفة التي تولاها قبل أن يصبح باي	البايليك الذي رقي باي عليه	تاريخ ترقيته
أحمد القلي	وطن القل	×	بايليك الشرق	1754
صالح بن مصطفى	وطن العواسي	خليفة باي الشرق	بايليك الشرق	1771
محمد بن عثمان	وطن مليانة	×	بايليك الغرب	1772
حاج مصطفى انجليز	وطن مازونة	خليفة الشرق ببايليك الغرب	بايليك الشرق	1798
محمد الدباح	وطن جبل الدير	×	بايليك التيطري	1813
عصمان بن محمد الكبير	وطن تلمسان	خليفة الشرق ببايليك الغرب	بايليك الغرب بايليك الشرق	1801 1807
حسين بن زرق عينه	وطن عنابة	×	بايليك الشرق	1806
ابراهيم الكريتلي	وطن العواسي	×	بايليك الشرق	18.....
حسن بن موسى الباهي	وطن قليتة	×	بايليك الغرب	1826

---

* ملاحظة : العلامة × تعني عدم وجود معلومة

1- إعتمدنا في إعداد هذا الجدول على:

- قشي (فاطمة الزهراء) : المرجع السابق ، ص 92.
- العنتري(محمد الصالح) : المصدر السابق ، ص 5، 75.
- عميراوي (أحميدة) : الجزائر في أدبيات الرحلة والأسر ، المرجع السابق ، ص 123.
- الوهراني (مسلم بن عبد القادر) : المصدر السابق ، ص 23.
- Sarri (Djilali) : op.cit , p 98.
- Robin (Colonel) : Le Bey Mohammed Ed-Debbah, op.cit, p 365.

نلاحظ من خلال الجدول السابق ما يلي:

- من مجموع عشرة حالات لترقي القياد يوجد منهم إثنين أبناء بايات سابقين هما عثمان بن محمد الكبير وحسين بن زرق عينه وإثنين على الأقل أصهار لبايات سابقين هما صالح بن مصطفى صهر أحمد باي القلي وحسن بن موسى الباهي صهر الباي محمد الرقيق الذي سبقه.

- أن كل الأوطان التي تولاها هؤلاء القياد قبل ترقيتهم إلى منصب باي هي أوطان مهمة مثل : العواسي وعنابة في بايليك الشرق ، مازونة وتلمسان في بايليك الغرب ، جبل الدير في بايليك التيطري.

- أن ترقية القايد إلى منصب باي لا يشترط المرور عبر منصب خليفة باي إذ أن خمس حالات فقط من بين الحالات العشر نجد فيها القياد يمرون عبر وظيفة خليفة باي للوصول إلى منصب باي.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الرابع

قياد الخدمات الإقتصادية والإجتماعية في أواخر الفترة العثمانية

1- قياد الخدمات الإقتصادية

أ – القيـــــــاد الجبـــــاة

ب- قياد إدراة أملاك البايليك

2 - قياد الخدمات الإجتماعية

أ- قياد الخدمـات العـــــامة

ب- قياد الخدمـــات الخاصة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

I - قياد الخدمات الإقتصادية

تطور آخـــــــــر

عرفت الفترة الأخيرة من العهد العثماني منذ حوالي منتصف القرن الثامن عشر إصلاحات إدارية أخرى تميزت بإختلافها من مقاطعة إلى أخرى، نتيجة كونها مبادرات شخصية قام بها أفراد السلطة العليا من باشاوات وبايات في المقاطعات، وترمي في مجملها إلى إعادة التوازن المالي في ميزان المداخيل والنفقات، والقضاء على أسباب الإختلال التي خلقتها السياسات المالية والإدارية المعمول بها سابقا.[1]

حيث تسببت سياسة إطلاق يد الموظفين الاتراك المخولين بإدارة النواحي والأوطان في تراجع عوائد الجباية ومحاصيل أملاك البايليك من أراضي زراعية ومواشي.إذ احتكرت المجموعات الإدارية المحلية الصغيرة (قيادالأوطان والزعامات الأهلية المتعاملة) سلطة الدولة لتحقيق أغراضها الشخصية وربط أفرادها علاقات متينة مع الملاكين من الأهالي والأسر النافذة مقابل إعفائهم من المطالب المخزنية دون ادنى مراعاة لمصلحة الدولة الإقتصادية.[2]

كما أدت الرشوة واستعمال الهدية للحصول على المزيد من الإمتيازات إلى حرمان خزينة الدولة من جزء مهم من الثروة. فالأثرياء من النافذين في مجتمعهم والمتملكين الكبار الذين كان يفترض إسهامهم بالمحاصيل الجبائية وزكاة محصولهم هم من أستفادوا من الإعفاء من دفع الضرائب بحكم قدرتهم على ترضية موظفي الدولة وإشباع طمعهم وجشعهم الزائد. حيث ساهمت الرشوة أو الهدية في إعفاء المنتج الكبير من دفع الضريبة على حساب المنتج الصغير كالحرفيين والفلاحين البسطاء وحتى من لا دخل لهم إطلاقا ، لأنهم لا يستطيعون تقديم ما يرضي جشع ولاة الامور ، وفي غياب رقابة عادلة من السلطة تفرض عليهم المزيد من الضرائب والمغارم.[3]

1-De Paradis (V) : op. cit , p 20.

2-Masson (P) : Des établissements de commerce Français dans L'Afrique Barbabaresque , 1560 - 1793, Hachette , Paris , 1903 . p 579.

3-Boudia (M) : op. cit , p 316

وما زاد من تقلص مداخيل الدولة من الجباية هو تراجع الإنتاج الإقتصادي صناعيا كان أو زراعيا كنتيجة حتمية للسياسة التي انتهجتها الدولة اتجاه الأهالي منذ أواخر القرن السابع عشر [1] والمتمثلة في قانون الإحتكار التجاري الذي مارسته حكومة الإيالة، والضغط الضريبي التي فرضته على الرعية في الأرياف.

إن قانون الإحتكار التجاري الذي كانت تمارسه حكومة الإيالة لتشرف عن طريقه على قطاعات الإنتاج الرئيسية ، رغبة منها في الحصول على الأرباح الوفيرة قد إنعكس سلبا على نمو الإنتاج ، حيث سيطر السماسرة اليهود والشركات التجارية الأوروبية على الأنشطة التجارية ، وساهم تحكم الباياليك في تحديد الأسعار في عزوف المجتمع عن النشاطات الحرفية المنتجة وبالخصوص النشاط الزراعي [2] وفي ذلك يقول محمد الصالح العنتري " بحيث أنك لا تجد في ذلك الزمان ولا في الذي قبله ويعده من يهتم بأمر الزرع أبدا ... من أجل بخس ثمنه..... وكانت أمور الزراعة في زمان الترك ضعيفة لم تتعلق بها أغراض الناس " [3]

والواضح أن الهتسالم بسكان الأرياف أصبح متعبا على توفير إكتفائهم الذاتي إلى درجة أصبحت فيها الجهيزة الباياليك الجبائية قلما تجد ما تقتطع منه الضرائب لو إلتزمت الوجه الشرعي في ذلك. فالهبيك عن تدهور الأسواق التي كانت مقصدا للتجار من مختلف القبائل والأوطان، وبالتالي فقدت الدولة قضاءا مهما كانت تستغله في ممارسة أعمالها الجبائية بواسطة قياد الأوطان والمشايخ [4]

وأمام إزدياد سطالب السلطة الضريبية وتضاؤل مقادير الإنتاج في الوسط الأهلي تصاعدت سظاهر الرفض الأهلي وكثرت الثورات وتمردات العشائر، وبالمقابل استمرت ظاهرة شح عوائد البحر بفعل امتناع دول وممالك أوربا عن دفع الإيتاوات وحقوق معاهدات السلم والتجارة وفي ذلك الوقت كان لابد من إعادة النظر في أجهزة الحكم المالي والإداري.

1- سعيدوني (ناصر الدين) : النظام المالي ، المرجع السابق ، ص227.

2- Boyer (P) : L' évolution de l'Algerie Médiane , p 53.

3- العنتري (محمد الصالح) : سنين القحط والمسغبة بين قسنطينة أومجاعات قسنطينة تحقيق رابح بونار الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1974 ، ص 17.

4- سعيدوني (ناصر الدين) : المرجع نفسه ، ص 232.

وما زاد من نقص مداخيل الدولة من الجباية هو تراجع الإنتاج الإقتصادي صناعيا كان أو زراعيا كنتيجة حتمية للسياسة التي انتهجتها الدولة اتجاه الأهالي مند أواخر القرن السابع عشر.[1] والمتمثلة في قانون الإحتكار التجاري الذي مارسته حكومة الإيالة، والضغط الضريبي الذي فرضته على الرعية في الأرياف.

إن قانون الإحتكار التجاري الذي كانت تمارسه حكومة الإيالة لتشرف عن طريقه على قطاعات الإنتاج الرئيسية ، رغبة منها في الحصول على الأرباح الوفيرة قد إنعكس سلبا على نمو الإنتاج ، حيث سيطر السماسرة اليهود والشركات التجارية الأوروبية على الأنشطة التجارية ، وساهم تحكم البايليك في تحديد الأسعار في عزوف المجتمع عن النشاطات الحرفية المنتجة وبالخصوص النشاط الزراعي.[2] وفي ذلك يقول محمد الصالح العنتري " بحيث أنك لا تجد في ذلك الزمان ولا في الذي قبله وبعده من يهتم بأمر الزرع أبدا ...من أجل بخس ثمنه..... وكانت أمور الزراعة في زمان الترك ضعيفة لم تتعلق بها أغراض الناس ".[3]

والواضح أن اهتمام سكان الأرياف أصبح منصبا على توفير إكتفائهم الذاتي إلى درجة أصبحت فيها أجهزة البايليك الجبائية قلما تجد ما تقتطع منه الضرائب لو إلتزمت الوجه الشرعي في ذلك. ناهيك عن تدهور الأسواق التي كانت مقصدا للتجار من مختلف القبائل والأوطان، وبالتالي فقدت الدولة فضاءا مهما كانت تستغله في ممارسة أعمالها الجبائية بواسطة قياد الأوطان والمشايخ .[4]

وأمام إزدياد مطالب السلطة الضريبية وتضاؤل مقادير الإنتاج في الوسط الأهلي تصاعدت مظاهر الرفض الأهلي وكثرت الثورات وتمردات العشائر، وبالمقابل استمرت ظاهرة شح عوائد البحر بفعل امتناع دول وممالك أوروبا عن دفع الإيتاوات وحقوق معاهدات السلم والتجارة وفي ذلك الوقت كان لابد من إعادة النظر في أجهزة الحكم المالي والإداري .

1- سعيدوني (ناصر الدين) : النظام المالي ، المرجع السابق ، ص227.

2- Boyer (P) : L' évolution de l'Algerie Médiane , p 53.

3- العنتري (محمد الصالح) : سنين القحط والمسغبة ببلد قسنطينة أومجاعات قسنطينة،تحقيق رابح بونار الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1974 ، ص 17.

4- سعيدوني (ناصر الدين) : المرجع نفسه ، ص 232.

وهو ما إستدعى اللجوء إلى تعيين موظفين ينطلقون من مراكز السلطة الكبرى ليكونوا مدعومين بالقوة العسكرية الكافية لإقتطاع الضرائب من الأهالي حال إمتناعهم فضلا عن تسهيل عملية مراقبتهم ومحاسبتهم الدورية ، وكذلك منعهم من عقد تحالف مع الزعامات الأهلية بعودتهم إلى مراكز السلطة فور الإنتهاء من أداء مهامهم وتجديدهم عند كل موسم جباتي.[1] في محاولة لمركزة أجهزة الدولة دون تقنين مسبق أو إجراءات موثقة وإنما بالتجارب المحلية والمهام الظرفية، حيث كانت هاتان الطريقتان الأخيرتان هما السيمتين الغالبتين على مسار تطور النظم الإدارية في إيالة الجزائر.

ويمكن تصنيف قياد الخدمات الإقتصادية إلى نوعين:قياد مكلفون بالجباية وقياد متصرفون في أملاك البايليك.

1- القياد الجباة :

لا يمكن ضبط هذه الوظائف ذات الطابع الجبائي ضبطا دقيقا ، نظرا لإختلافها من مقاطعة إلى أخرى ، وكذلك ظهورها وإختفائها من حين لآخر، إذ أنها عادة ما تفعل من طرف متولي السلطة العليا سواء على مستوى الإيالة أو على مستوى مقاطعاتها الأربع، ثم لا يلبث أن يتخلى عنها خلفه، فضلا عن ظهور بايات أقوياء حاولوا تفعيل أعمال الدولة بإتخاذهم لإجراءات جديدة وإستحداثهم لأجهزة إدارية لم تكن موجودة سابقا دون إستشارة الباشا في دار السلطان، مثلما فعل صالح باي قسنطينة.[2]

كما كان للبحث عن حلول عاجلة للأزمات المالية التي تعصف بالإيالة في بعض الأوقات بغية التخلص من مطالب الجند و أيضا الرغبة في تحقيق الثراء الشخصي لذى بعض افراد السلطة – كان – دافعا لسن قوانين جديدة تفرض مغارم اخرى و تتطلب المزيد من الوظائف ابرزهـا ما يلي:

---

1 - Nouschi (A) : Enquete - op . cit , p 101.

2- أشتهر عن صالح باي قيامه بعدة إصلاحات إلى درجة إتهامه بمحاولة الإنفصال ، وكان ذلك سببا كافيا لعزله ثم قتله : أنظر: العنتري، (محمد الصالح) فريده مؤنسة- المصدر السابق- ص 52 وكذلك: قشي(فاطمة الزهراء) قسنطينة في عهد صالح باي البايات ، المرجع السابق ، ص 136

قايد العشور

ظهرت هذه الوظيفة في إيالة الجزائر منذ أواخر القرن الثامن عشر، ويبدو أنها قد استحدثت تقليدا لما هو موجود في تونس الحسينية منذ أوائل القرن نفسه. حيث أوكلت مهمة جباية ضريبة " اللزمة" المفروضة على القبائل (لزمة العرب) إلى موظف خاص يعـــــــرف باســـم " القايد اللزام ".[1]

ومن خلال ما تدل عليه المصادر فإن وظيفة قايد العشور في الجزائر لم تكن خاضعة في الأوطان إلى صلاحيات القياد العاديين ؛ بل يتمتع قياد العشور باستقلاليتهم عن قياد الأوطان وهم تابعون إلى السلطة المركزية بواسطة خوجة الخيل أو آغة العرب بخصوص دار السلطان والباي أو خليفته في بايليك التيطري.[2]

وقد شملت هذه الوظيفة كل أوطان مقاطعة دار السلطان وبايليك التيطري بمعدل قايد لكل وطن. وذلك من أجل أن تحقق غايتها وأهدافها المتوخاة؛ إلى درجة عين في وطن بني موسى قايدين مخصصين لجباية العشور و في وطن بني خليل ثلاثة قياد؛ لسعة الوطنين.[3]

وما يلاحظ أن هذه الوظيفة لم تظهر بهذا الإسم بالذات في بايليك قسنطينة إلا في عهد الحاج أحمد باي عندما ألغى ضريبة الجبري وفعل نظام العشور بواسطة موظفين أحدهما لغرب البايليك وآخر لشرقه، يسمى الاول " قايد عشور الغرب " والثاني " قايد عشور الشرق ".[4]

ومن خلال إشارات المصادر فإن هذه الوظيفةهي وظيفة مركزية تابعة مباشرة للسلطة العليا، إذ تسند إلى أحد الأفراد المقربين من الداي أو من خوجة الخيل.[5] وتكون مهام قايد العشور محددة زمنيا بأوقات الحصاد والجني يساعده في ذلك كاتب مخزن الزرع وقياد الأوطان ومشايخها

1- Cherif (M.H): pouvoir et societe dans la Tunisie de H'usayn Bin A'li (1705-1740) Tome I , P.U.T, Tunis,1986, p.207 - 286 -360

2- T.S.E.F, 1830 - 1837, p 341.

3-Pelissier (De.R): Annales Algeriennes, Alger, Anselin et Goutier, Laguione, 1836-1839, p 349.

4-Coste (H):Les impots Achour et Hokor dans le Département de Constantine. A .Jourdan،Alger, 1911,p07.

5- ماتجدر الإشارة إليه هو أن خوجة الخيل كان قبل القرن الثامن عشر بمثابة خوجة متواضع مكلف بحراسة عزل البايليك ورعاية مواشي الدولة ، ثم إزدادت أهميته بازدياد أهمية عوائد الجباية إلى أن أصبح يعد الرقم الثالث في حكومة الإيالة ، أنظر: Boyer (P):Des Pachas ,op,cit,p 114

وتتم مهمة قايد العشور على مرحلتين :

المرحلة الأولى يقيم فيها المحاصيل ويحدد نسب الزكاة (عشر المحصول) ويسلم في الأخير قوائم تقديراته لكل قايد عن وطنه ويرفع قائمة عامة إلى خوجة الخيل ليقوم بتعديلها وإضافة ما يجب إضافته أو إلغاء ما يمكن إلغاؤه.[1]

أما المرحلة الثانية فيكون فيها مدعوما بقوة عسكرية تتكون من بعض فرسان الصبايحية وفرسان القبائل المتعاونة، لينضم إليه عند حلوله في كل وطن قايده مع رجاله وخدمه.[2] وإعتمادا على القائمة التي يعيدها إليه خوجة الخيل – بعد تعديل ما يمكن تعديله فيها – يمر بالدواوير والأحواش. ووسط خيمة يستقر بها في كل دوار بحضور الشيخ أو أمين الحوش وقايد الوطن يحضر إليه المعنيون ما وجب عليهم من ضريبة. وقد يضطر إلى إستعمال القوة والتغريم وربما السلب والنهب حال امتناع عرش أو دوار عن دفع ما وجب عليهم.[3]

وعند الإنتهاء من مهام الجمع يسجل كل شئ بإسمه ومقداره ، ويحمله على الدواب والبغال تجرها القبائل المتعاونة سواء إلى المخازن الإحتياطية في مقار الأوطان أو إلى مخازن البايليك بفحوص مدينة الجزائر ، ويستلم بيان ماوضعه في كل مخزن من كاتبه أو خوجته ليحاسب بها أمام الباشا أو ممثله خوجة الخيل .

قايد الذين[4]

تكاد تكون هذه الوظيفة هي نفسها وظيفة قايد العشور في دار السلطان ، إذ لا تختلف عنها إلا بالإسم ، أما مهامها فهي مهام قياد العشور ، إذ يتولى قايد الدين مهمة جباية الضرائب وجمع المغارم المفروضة على الأهالي بمساعدة خمسين فارسا ، وفق المراحل التي تتم بها عملية الجباية في المقاطعات الأخرى .[5]

1-Urbain (I) : op . cit , p 402.

2-Devoulx (A) : Tachrifat , op . cit , p 20.

3- سعيدوني (ناصر الدين) : ورقات ، المرجع السابق ، ص 226.

4- تدل هذه الوظيفة والتسمية التي أطلقت عليها في بايليك الغرب على ظاهرة الإختلاف والتباين بين مقاطعات الإيالة وهو ما أشرنا إليه في الفصل الأول من البحث. أنظر: الصفحة 25.

5-Esterhazy (W) :op. cit , p 246.

قايد الجبري

ظهرت هذه الوظيفة في بايليك قسنطينة منذ عهد صالح باي ، الذي قسم المقاطعة إلى قسمين منطقة شرقية وأخرى غربية يفصلها واد الحمام، وعين على كل منطقة موظف جابي يعرف باسم قايد جبري يخضع لقايد الدار.[1] ويتولى جمع مختلف الضرائب بما في ذلك العشور والحكور والمعونة وغيرها...وكان هذان الموظفان يخرجان في الخريف لتفقد عمليات حرث أرض البايليك (العزل) وحساب عدد الجابدات المستعملة في الحرث من طرف الملاكين ، ليعود في الصيف عند موسم الحصاد لإعادة تقدير المحصول وإقتطاع الضريبة عليه [2] بحضور قايد القبيلة أو الوطن وشيخ الدوار والفلاح المعني بالأمر.

ولم تسلم المحاصيل التي تجبى من سرقات القياد الجباة أنفسهم رغم المراقبة الشديدة التي يفرضها البايات ، مثلما حدث في عهد الحاج أحمد باي عندما أختلس قايد الجبري ما جمعه من عوائد وفر إلى جهة مجهولة. و قد إشتكى الحاج أحمد باي منه إلى الداي حسين باشا أخر دايات الجزائر في رسالة يبدومن خلالها و كأنه يبرر نقص مقادير الدنوش الصغير لذلك الموسم [3] .

ومنذ أوائل القرن التاسع عشر اختفت كلمة جبري وأصبح في الغالب يطلق على هذين الموظفين إسم قايد عشور الغرب وقايد عشور الشرق إلى ان تم ترسيم الوظيفة على النحو الأخير (قايد عشور) مندسنة 1830 عندما قام الحاج أحمد باي بإلغاء الضرائب غير الشرعية ، وفعل نظام الضريبة على الدخل أطلق عليه إسم العشور بدلا من الجبري. [4]

قايد المرسى :

يقبض متولواهذه الوظيفة حقوق الجمركة في الموانئ الكبرى ، كميناء مدينة الجزائر وميناء وهران وميناء عنابة ، فمثلا يشتري قايد المرسى الكبير منصبه من باي الغرب بـ 10000 سلطاني ذهب وتجدد التولية كل سنة ويستمر القايد المعين في إرسال 5000 سلطاني

1-Vayssettes (A) : op.cit , p 256.

2- سيساوي (أحمد) : المرجع السابق ، ص 119.

3- رسالة من الحاج أحمد باي إلى حسين باشا ، المكتبة الوطنية ، مجموعة رقم 1642 رسالة 27.

4 - Esterhazy (W) :op.cit , p 240.

ذهب إلى الباشا كل شهر عن طريق سيار الباي.[1] وتزداد أهمية هذه الوظيفة بإزدياد نشاط الشركات التجارية والسماسرة اليهود. خصوصا في أوقات الطلب الأوروبي على القمح إذ يحصل قائد المرسى على حق البشماق التي ينالها عند زيارته للسفن الأجنبية وإستقباله لقباطنتها.[2] وقد أصبح قايد مرسى مدينة عنابة من أهم موظفي بايليك الشرق في عهد صالح باي للدور الذي قام به كوسيط بين صالح باي وتجار القمح الفرنسيين.[3]

قايد السوق

من أجل التحكم في المبادلات التجارية بين القبائل وبين الأهالي، وقبض حقوق البايليك على السلع والبضائع الموجهة للإستهلاك المحلي في أسواق البايليكات في المدن والأرياف ينصب على كل سوق كبير قايد يقبض رسوم المكس.[4] خاصة عندما تكون السوق خارجة عن نطاق إدارة قايد وطن ما مثل سوق علي خوجة الواقعة ببلاد القبائل.[5]

ويسمى هذا الموظف ايضا باسم " قايد الرحبة ". يعمل تحت أوامره موظف يعرف باسم " كاتب الرحبة " (كاتب السوق) وهو المكلف بكتابة وتدوين عقود المبادلات التجارية التي تحدث عادة في السوق مقابل حصوله على نسبة 2 % من أثمانها ويحصل القايد على 8 % منها والباقي يعود للبائع.[6]

ويتصل قايد السوق دائما بأمين السوق أو أمين التجار؛ وهو ممثل التجار لدى قايد الوطن أو سلطات البايليك عموما،كما يحصل قايد السوق من الموظفين التابعين له على مقادير نقدية ثابتة يحملها إلى خزينة الدولة، وهي بمثابة ضريبة بشماق.[7] توازي حق البرنوس بالنسبة لقياد الأوطان. أما المداخيل العينية فيحملها إلى مخازن البايليك المختلفة.[8]

1- Boyer (P): La vie quotidienne , op. ,cit , p 39.

2- مجموعة أوامر تركية ، مخطوط بالمكتبة الوطنية ، ملف رقم 1378 ، ورقة 7 و 68.

3- رسالة من صالح باي إلى وكيل الباستيون المكتبة الوطنية ، مجموعة رقم 1641، رسالة رقم 60 و 62.

4-Aucapitaine (B.H) : Confins militaires de la Grande Kabylie sous la Domination Turque, Moquet , Paris , 1857 , p 29.

5- Devoulx : Tachrifat , p 22.

6-Saidouni (N) : op.cit, p 133.

7- هناك فرق واضح بين ضريبة البشماق وضريبة حق البشماق فالأولى تفرض على الموظف مقابل حصوله على منصبه أما الثانية فيفرضها الموظف نفسه على من ولي عليه لاسترجاع مقدار ما قدمه لقاء منصبه.

8- ibid, p 155.

قايد الفحوص

وهو المكلف بجباية ضرائب المزارعين بفحوص مدينة الجزائر، وكذلك ضرائب الحرفيين، كما يتولى مهمة حفظ الأمن وملاحقة الفارين ، ويشرف على مخازن البايليك . يخضع له قياد آخرون مثل قايد الزيت وقايد البارود..الخ. [1] وتتواجد وظيفة قايد الفحوص بكل من مدن البليدة ، المدية ، مدينة الجزائر. [2]

2- قياد إدارة أملاك البايليك

أ - قياد العزل

ظهرت هذه الوظيفة في تونس الحسينية في النصف الأول من القرن الثامن عشر تحت إسم " قايد الأرض" . ويتولى قياد الأرض في تونس مهمة تسيير أملاك البايليك الزراعية؛ يشرفون على عمليات حرث الأراضي وحصاد المنتوج وتخزين الغلات ويراقبون الأراضي الغير مزروعة أو يقتطعونها للقبائل لإستغلالها رعويا مقابل خدمات محددة. [3]

ولما حاولت حكومة إيالة الجزائر فرض رقابة حكيمة على الأراضي التي تعود إلى ملكية البايليك بعدما طالها السلب والنهب والإختلاس من طرف قياد الأوطان وحلفائهم من المتعاملين ذوي الإمتيازات والمشايخ، عمدت إلى تنصيب موظفين مهمتهم تسيير تلك الممتلكات يعرف كل واحد منهم باسم " قايد عزل "، مع إضافة اسم العشائر المستغلة لتلك الأراضي والمتوطنة بها أو اسم المكان المتواجدة فيه. [4]

وإذا كانت أراضي البايليك في كل من دار السلطان وبايليك الغرب مشتتة ومتفرقة،لا تسمح بتسييرها من طرف موظف خاص، فإنها في بايليك الشرق وبدرجة أقل في بايليك التيطري قد وجدت مجتمعة ضمن دوائر متقاربة. [5] مثل عزل الزناخرة بالقرب من المدية وعزل الحامة بالقرب من قسنطينة، وهو ما جعلها ملائمة لوضعها تحت إدارة خاصة، إذ يقوم القايد المولى عليها بإدارة شؤون المزارعين الذين يستغلونها مقابل حصولهم على خمس المحصول

1- Devoulx : Tachrifat , op.cit, p 24.

2-Saidouni (N) : op.cit, p 132.

3- Cherif (M.H) : op.cit, TI, p.260,

4-Boyer (P) : L évolution - op.cit , p 167.

5-Carrette et Warnier : op. cit , p 69.

كما يتولى مهمة جمع أفراد من القبائل المقيمة هناك أو المجاورة وإرغامهم على التطوع للعمل لصالح الدولة بعدة جابدات في صورة تسخير جماعي دون مقابل وهو ما يعرف بالتويزة.[1]

وقد يلجأ هؤلاء القياد إلى كراء تلك الأراضي مقابل منافع نقدية أو عينية يتسلمونها آخر السنة بدون إعتبار للخسائر أوالجوائح التي تتعرض لها المزروعات .

وفي نهاية مواسم الحصاد يقوم قياد العزل بجمع المحصول وترحيله إلى مخازن البايليك ، مع قوائم مضبوطة يقدمونها إلى البايليك أو إلى خوجة الخيل بعد مصادقة خواجات المخـــازن عليها.[2]

ب - قياد العزيب :

إن كثرة المصادرات وأعمال السلب والنهب التي يقوم بها البايليك بواسطة المحلة أوالحملات العسكرية الطارئة على القبائل الممتنعة عن أداء المطالب المخزنية ؛ وإستعمالها في الغالب على قطعان الماشية بإختلاف أنواعها ، إضافة إلى الضرائب العينية التي تقتطع على المواشي؛ قد نتج عنه إزدياد كبير لأعداد ماتملك الدولة من المواشي بين أبقار وخيل وإبل وغنم وماعز.[3]

فكان لابد للسلطة أن توفر سبلا كفيلة برعايتها تحميها من يد قياد الأوطان وإختلاسات القبائل المتعاملة، إذ قام صالح باي قسنطينة بإعتماد ما يعرف بنظام العزابة، الذي تمثل في إقتطاع أراض رعوية توزع عليها المواشي. وتقوم برعايتها القبائل المقيمة بها أو تلك التي أستقدمت خصيصا لهذا النشاط مقابل إعفائها من مختلف الضرائب عدا العشور.[4]

وقد دأبت سلطات البايليك على مراعاة طبيعة العشب في توزيع أنواع القطعان، فخصصت الأحراش للماعز، والحقول للأبقار والأغنام ، والمروج للخيل والبغال، والبوادي للإبل. وعينت على كل قطاع موظف برتبة قايد، يقوم مقام قايد الوطن في التصرف في دائرته الإداريـــــة[5].

1-Feraud (L.C h) : Notices Historiques sur la Tribu des Ouled Abd - Nour/ Constantine, 1864 , p 151.

2- من بين أراضي العزل التي وضعت تحت تصرف موظف خاص(قايد عزل) عزل الزناخرة و عزل التيطري في بايليك التيطري وعزل الحامة وعزل التلاغمة في بايليك الشرق. وللإشارة فإن قايد عزل التلاغمة قد أصبح في عهد الحاج أحمد باي ذا صلاحيات لا تقل عن صلاحيات قياد الأوطان وأصبح يعرف باسم " قايد التلاغمة " بدلا من " قايد عزل التلاغمة " في محاولة من سلطات البايليك للإنتقاص من صلاحيات شيخ أولاد عبد النور. أنظر : Tamimi (A.D):op.cit,p121

- وكذلك : القشاعي موساوي (فلة) : المرجع السابق، ص ص (132- 135).

3- سعيدوني (ناصر الدين) : النظام المالي، المرجع السابق ، ص 93.

4-Nouschi , Enquete, op. cit , p 97-98.

5-Boyer (P) : La vie quotidienne , op.cit , p 112.

ويقوم قياد العزيب بمهمة مراقبة المراعي وتفقد أعداد الماشية وجمع التبن من القبائل الأخرى يعاونه فرسان مزودون بأسلحة يختارهم من بين العشائر المستفيذة من إمتياز الرعي، وقد إبتكر هؤلاء الموظفون طريقة لتسهيل عملية محاسبة الرعاة والتأكد من صدق إدعائهم موت بعض الرؤوس بواسطة طبع كل رأس من الماشية بطابع يحاسب به الراعي أمام القايد عن طريق الإحتفاظ بجلده حال موته.[1]

ويتولى قايد العزيب مهمة جمع منتوجات المواشي من زبدة وصوف وحليب وجلود ويرسلها إلى مخازن البايليك، كما يتكفل بإرسال ما يطلبه البايليك من الخيل والإبل لإستعمالها في أوقات الحرب عند سير المحلة أوالحملات الموجهة لتأديب العصاة. وكذلك " تدعيم البايلياك بدواب النقل عند حمل الدنوش إلى دار السلطان . كما يعوض من تلك الخيول والإبل ما فقدته العشائر المخزنية في أعمالها لصالح البايليك ويلبي طلبات المخازنة الجدد. وله صلاحيات بيع قسم من المواشي إذا لم تكن الحاجة ماسة إليها أو استبدالها "[2]

والملاحظ أن وظيفة قايد العزيب قد سبق العمل بها في إيالة تونس في عهد الأسرة الحسينية وهي شبيهة إلى حد بعيد بما وجدت عليه لاحقا في الجزائر. إذ يطلق على هؤلاء الموظفين إسم " قايد عزاب " أو " قايد عزيب كذا "[3]. وما يجعلنا نجزم بالسبق التونسي في إستحداث هذه الوظيفة هو إقتصار وجودها في إيالة الجزائر على بايليك قسنطينة حيث نجد ثلاثة أنواع من هذه الوظيفة هي كالتالي:

قايد عزيب الجمال

أوكلت إليه مهمة صيانة الإبل التابعة للدولة، وكانت تحت سلطته خمس قبائل يوزع عليها الإبل لخدمتها ورعايتها. ولقلة أهمية هذه الوظيفة أسندت في بعض الأوقات إلى أحد العبيد بما في ذلك الوصفان السود ومن بين العبيد الذين تولوا هذه الوظيفة المسمى " علي المملوك " في عهد الباي أحمد المملوك.[4]

1- سيعاوي (أحمد) : المرجع السابق ، ص 11.

2-Nouschi (A) : ibid , p 80.

3-Chérif (M.H) : op. cit , p 228.

4-Vayssettes (A) : op. cit , p 216.

قايد عزيب لبقور

يقوم هذا القايد بتقسيم قطعان البقر على القبائل الصغيرة التي كانت تحت إمرته لرعايتها وخدمتها . وله معاونون يمرون عبر منازل تلك العشائر لجمع الزبدة المستخلصة من لبن تلك الأبقار ، ويتولى هذا القايد إرسالها إلى دار الباي.[1] ومن بين الذين تولوا هذه الوظيفة في عهد محمد نعمان باي الطيب بن السايح الذي كان أخوه أحمد بن السايح كاتبا للباي.[2] وأحمد بن قربة في عهد الباي أحمد طوبال. [3]

قايد عزيب الجلب

وتشمل الجلب في عرف المنطقة اللغوي الماعز والأغنام . فبالإضافة إلى مهام هذا القايد المتمثلة في السهر على مراقبة القبائل والعائلات المكلفة برعاية قطعان البايليك. يتكفل بتموين ثكنات الجند في مدينة قسنطينة وكذلك دار الباي بما يحتاجونه من خراف للذبح ، وخاصة يوم عيد الأضحى وفي المناسبات الإحتفالية والأفراح .[4] ومن بين الذين تولوا هذه الوظيفة محمد مناماتي الذي إرتقى إلى منصب باي قسنطينة سنة 1824.[5]

أما البغال والخيل فقد كانت تحت إشراف الباش خزناجي وخوجة الخيل يساعدهم القياد في الأوطان على خدمتها.

ج- **قياد المخازن :**

وهم عادة أمناء مخازن البايليك. يطلق عليهم لقب خوجة أيضا لوظيفتهم المرتبطة بتدوين سجلات ما دخل إلى المخزن وما خرج منه. وتتواجد هذه الوظائف في إقليم دار السلطان فقط ومن بين هؤلاء القياد ما يلي :

قايد مخزن الزرع

يطلق عليه أحيانا إسم خوجة الزرع أو خوجة مخزن الزرع وهو المراقب الفعلي أو الخـــازن

1- Nouschi (A) : Enquete , op. cit , p 86.

2- ibid, p 82.

3- Vayssettes (E) : op.cit , p 223.

4- العنتري (محمد الصالح) : فريدة مؤنسة ، المصدر السابق ، ص 81.

5- المصدر نفسه ، ص 78.

أو أمين مخازن الحبوب كالقمح والشعير والذرى والفول وغيره . ينسق في عمله مع قياد العشور وقياد الأوطان. [1]

قايد الجلد

يشرف على مراكز تجميع الجلد. يتعامل مع الجزارين عن طريق أمناتهم. مهمته هي توفير الجلود التي يحتاجها البايليك خصوصا عند الحاجة إليها في الصناعات العسكرية، كصنع الجرابات والدروع والسروج وغيرها. ويتصل بممثلي الشركات التجارية الأوروبية أو السماسرة اليهود لبيعهم كميات الجلد الزائدة عن حاجة البايليك. وللإشارة فإن الجزائر آنذاك كانت تجارة الجلد بها مزدهرة .[2]

قايد التوت

ويسمى أيضا خوجة التوت. يشرف على جمع الضرائب ومراقبة منتوجات مزارع اشجار التوت المخصصة للصناعة الحريرية في إطار سياسة الإحتكار التي تفرضها حكومة الإيالة.[3]

قايد الفحم

يشرف على مخازن الفحم بفحوص المدينة. ويتولى مهمة حقوق المكس والضريبة على حمولات الفحم الموجهة للبيع في مدينة الجزائر. ومن مهامه أيضا توفير مادة الفحم لإستغلالها في صناعات الدولة المختلفة كالأسلحة والبارود. وكذلك تدفئة قصور الموظفين الكبار وثكنات الإنكشارية. [4]

قايد فندق الزيت

يرتكز نشاطه بفحوص مدينة الجزائر وفي المناطق الغنية بأشجار الزيتون والأودية التي تتمركز بأطرافها الطواحن. يقوم بجمع عشر محاصيل الزيت ويمول مخابز البايليك ومطابخ ثكنات الجيش وقصور الموظفين بالزيت.[5]

قايد البارود

مكلف بالإشراف على منلجم ومحافر إستخراج البارود. وهو أمين مخزنه يلبي طلبات ضباط الجيش وكبار الموظفين. يستقبل حمولات البارود المستوردة من دول أوروبا أو المهداة منها. [6]

1-Saidouni (N) : op.cit, p133.

2- سعيدوني (ناصر الدين) : دراسات تاريخية ، المرجع السابق ، ص 325.

3- ibid .

4-Bentems (I) : op.cit,p67.

5-ibid , p 71.

6- Devoulx (A) : Tachrifat, op.cit,p50.

2- قياد الخدمات الإجتماعية

- مشكلة إصطلاحية

لا تحمل لفظة قايد عندما تطلق على أغلب وظائف الخدمات الإجتماعية نفس المدلول الإداري الذي تحمله عندما تطلق على مسيري أوطان البايليك، وموظفي الخدمات الإقتصادية . بل تبدو أيضا أنها لا تحمل دلالة وظيفية بقدر ما تحمل دلالة فخرية إذا أخذنا بعين الإعتبار مدلول لفظة " قايد " ذي الميول العسكرية حيث تكون لمن تخلع عليهم صلاحيات عسكرية أو مهاما من ذاك القبيل. ونظرنا إلى موظفين أخرين يطلق عليهم نفس اللقب مع ما يضاف إليه من نسبة وتخلوا مهامهم الإدارية من رموز القيادة بمدلولها الحقيقي ولاتزيد وظائفهم وصلاحياتهم عن مجرد خدما مأمورين، قلما تجد بينهم من له صلاحيات الأمر والنهي خصوصا إذا تعلق الأمر بقياد الخدمات الموجهة لقصور الموظفين الكبار.

ورغم ضآلة أهمية تلك الوظائف فقد تعارف أفراد السلطة على تقديم هدايا لهؤلاء القياد كرموز فخرية لا تقل أهمية عن تلك التي تمنح لكبار الموظفين.

وإذا بحثنا عن جدور هذا التقليد نجده في فترة ما قبل الإستقرار الإداري . حيث ساهمت ظاهرة بيع المناصب والألقاب خلال القرن السادس عشر والنصف الأول من القرن السابع عشر في ظهوره.[1] ثم تأصل تدريجيا ليرتسم نهائيا في نظام إدارة الإيالة. فقياد الجيش الأوائل الذين لا نشك في إكتسابهم اللقب عن جدارة وإحتراف هم من سمحت لهم ظروفهم المادية بشراء وظائف الخدمات الإدارية الحضرية. وعلى سبيل التشريف والتقليد حمل اللقب كل من تولى تلك الوظائف حتى عندما أصبح إهتمام ذوي القدرة المالية منصبا حول الوظائف ذات الطابع الجبائي لكثرة ما تدره من إمكانات ثراء، وأصبحت أغلب وظائف الخدمات الإجتماعية تسند إلى ذوي القدرات المالية المحدودة بما في ذلك الأسرى والعبيد.[2]

1- لم يخل عصر التأسيس من هذه الوظائف؛ بل تدل النصوص على وجودها منذ أوائل القرن السابع عشر؛ و لكن بصورة ضئيلة . أنظر: Ben Manssour (A.H) : op.cit,p 212

2 - Merouche (L) : op cit, p 232.

ومن جهة أخرى توحي ظاهرة إطلاق اللقب قايد على هؤلاء الموظفين بحقيقة تراجع اللقب قايد بين ألقاب الحكم الفخرية. فبعدما كانت تطلق على أشرس منافسي الرياس في القرن السادس عشر ؛ أصبحت منذ أواخر القرن الثامن عشر تخلع على موظفين صغار يتولون أحط المهام والخدمات في قصور الموظفين الكبار. كما حلت لفظة خوجة محل لفظة " قايد " في كثير من الحالات. وقد نفسر ذلك بتراجع دور السيف وإزدياد أهمية الذهاء والمال في الوصول إلى أعلى مراتب السلطة.ونستحضر هنا جدلية السيف والقلم في الصراع على السلطة وتولي المناصب السياسية . ولكن التحول الذي حدث هنا شهد إقصاء أصحاب القلم وزاد في حظوظ الأذهياء والسماسرة بطريقة فوضوية تعبر عن عدم وجود تقاليد راسخة في فلسفة الدولة . وتدل بالمقابل على إستشراء الرشوة وغياب النص القانوني.[1]

وحتى يمكن فهم جيد لهذا التحول يجب عرض مختلف الوظائف و التي قسمناها إلى قسمين هما كما يلي: قياد الخدمات العامة وقياد الخدمات الخاصة.

1- قياد الخدمات العامة:

وهم متولوا وظائف الخدمات الإدارية الحضرية . وإن كانت أغلب المصادر تقتصر على ذكر وجودهم في أهم مدن الإيالة الأربع – حيث عواصم المقاطعات - ويزداد ذلك الحصر بإنعدام الوثائق الإدارية الخاصة بالمدن الأخرى .

إن مدنا كتلمسان وعنابة ومازونة وملیانة ومستغانم وبجاية وشرشال وبسكرة لإهميتها وتعدادها السكاني المعتبر ، ووضوح مظاهر الحياة الحضرية بها قد حظيت هي الأخرى بتنظيم إداري لا يختلف إختلافا كبيرا عن نظيره في مدينة الجزائر والمدن العواصم الأخرى.[2]

وللإشارة فإن مهمة تصنيف تلك الوظائف وتحديدها ليست بالسهلة ؛ أمام الإختلاف الواضح بين مسمياتها من مدينة إلى أخرى . فإذا كانت لفظة " قايد" هي القاسم المشترك غالبا ؛ فإن مضافها الدال على المهمة الحقيقية يختلف، رغم تشابهها الكبير وتطابقها في بعض الأحيان. وقد تطلق على الوظيفة في المدينة الواحدة أحيانا ألقاب مختلفة غير اللقب " قايد " مثل " خوجـــة " أو " شيخ " أو " خليفة " .

2- أنظر: سيساوي (أحمد) : المرجع السابق ، ص ص (11-18) .و Merouche (L) :op.cit,p232

1- أورد غراماي (جون بابتيست) أنموذجا لإدارة مدينة تلمسان وهي شبيهة إلى حد بعيد بما كانت عليه مدينة الجزائر في عهده . أنظر: Ben Manssour (A.H):op.cit,p214.

ومن أهم تلك الوظائف ما يلي :

قايد الدار

يطلق عليه أيضا لقب " شيخ البلد " وهو بمثابة رئيس البلدية في النظم الحديثة . [1] مهمته الاساسية إدارة شؤون المدينة العامة ، " يشرف على المجموعات المهنية والحرفية والطوائف السكانية فهو يتصل بأمنائها ، ويراقب نشاطاتهم ويتعرف على مشاكلهم ويلبي طلباتهم، ويتسلم منهم الضرائب أو الرسوم ليودعها في الخزينة كل شهرين " [2] . وله صلاحيات في مجال الأمن والخدمات الإجتماعية . فهو الذي يمول عمال النظافة ورجال الأمن والقائمين على المساجد ، ويشرف على الوقفيات والبماريستانات. [3] كما يشرف على تنظيم القضاء في المدينة وتنفيذ أحكام القضاة . وله صلاحيات تتيح له إصدار الأحكام بحق مرتكبي الجرائم عدا أحكام الموت. كما أن قايد الدار هو المكلف بشرطة المدينة، ويقوم أيضا بتقديم مؤونات شهرية للميليشيا، ويساهم في تجهيز الوحدات العسكرية التي تتحرك إلى الأرياف ويقع تحت إمرته 60 فارسا. [4]

كما يدير القسم الأكبر من مزارع أحواز المدينة ويتصرف في العقارات المصادرة. ويشرف على كراء 114 عزل و104 جابري ويأخذ على كل جابدة 2 بوجو. [5]

وقد تمكنت بعض العائلات في مدينة قسنطينة من إحتكار منصب قايد الدار لفترات طويلة إذ تمكنت عائلة إبن الأبيض من تولي المنصب منذ سنة 1755، حيث قلد الباي أزرق عينه محمد بن عمر بن الأبيض تلك الوظيفة وبقيت وراثية في ابنائه [6] حتى حاز عليها مجددا في بداية القرن التاسع عشر إبن البجاوي وبقيت في أسرته إلى غاية سقوط المدينة تحت الإحتلال الفرنسي. [7]

1-Mercier(E): Histoire de Constantine, Ed . Mari et Biron, Constantine,1903 , p215.

2- سعيدوني (ناصر الدين) : ورقات ، المرجع السابق، ص 238.

3- Gaid (M) : op. cit, p 127.

4-Vayssettes (E) : op.cit, p25.

5- قشاعي (فلة) : المرجع السابق ، ص 49.

6- معاشي (جميلة) : المرجع السابق ، ص 129- 130.

7- بخصوص أصول عائلة محمد بن البجاوي فهي محل إختلاف ، ففي حين ذكرت الباحثة جميلة معاشي أنه من أصول أهلية تعود إلى مدينة بجاية، أعاده الباحث كمال فيلالي إلى الفئة الكرغلية أنظر:

Filali (K) :Les Kouloughlis, Essai d'histoire d'une fusion d'origine Ottomane dont L'edentité Algérienne,in A.U.R.A.M.A,T3 1999 , p 72.

وتعتبر وظيفة قايد الدار من أهم وظائف الإدارة العثمانية في الجزائر ؛ خاصة في عواصم البايليكات حيث يتصرف قايد الدار في شؤون المدينة عند خروج الباي منها - أثناء رحلات الدنوش أو المحلات والحملات العسكرية الموجهة -. لذلك نجده من أوائل الذين يحصلون على الهدايا في المناسبات السعيدة والأفراح ، [1] كما يحق له حضور جلسات الديوان في مدينة الجزائر والدواوين المحلية في البايليكات والمدن المعتبرة. وإن صحت رواية العنتري فإن حسين باي أزرق عينه هو الذي استحدث هذه الوظيفة في بايليك قسنطينة فيما بين 1754 و 1758. [2]

قايد القصبة

وتتواجد هذه الوظيفة في مدينة الجزائر وكذلك في مدينة قسنطينة. ومن يتولاها مكلف بمراقبة الأمن في قصبة المدينة ، وإدارة دور النساء العموميات (دور الدعارة) . يقبض منهن رسوم على نشاطهن. ويأتمر بأوامره القوبجية المكلفون بحماية الأخلاق والحفاظ على الأمن . [3]

قايد الليل :

يعرف في مدينة الجزائر بهذا الإسم . أما في مدينتي قسنطينة ووهران فيعرف بإسم " خليفة الليل " . وهو رئيس القوبجية المكلفين بحماية الأخلاق والحفاظ على الأمن، إذ ينوب قايد القصبة في عمله ليلا كما يشرف على سجن مخصص لتلك النسوة . ينوب عنه في حالة غيابه الباش سركجي . [4]

يقابل قايد الليل الداي كل صباح قبل غيره من الموظفين ليخبره بجميع ما وقع في المدينة ليلا باعتباره هو المتولي عسة المدينة ليلا. [5]

قايد الشوارع :

وهو المكلف بصيانة مجاري مدينة الجزائر وأرصفتها . يحصل من البايات وخليفاتهم على هدايا معتبرة عند زيارتهم مدنشين . وهو المكلف بتوجيههم نحو دار الإمارة أو قصر الجنينة. [6]

1-Devoulx (A) : Tachrifat, op. cit , p 23.

2- العنتري (محمد الصالح) : فريدة مؤنسة، المصدر السابق ، ص 58.

3 -Mercier (E) : op.cit , p 116.

4 -Devoulx (A) : ibid , p 22.

5- المصدر نفسه ، ص 59.

6- الأرشيف الوطني الجزائري ، سجلات البايليك ، دفتر رقم 67 ، ص 8 .

قايد الزبل

مكلف بالسهر على نظافة شوارع المدينة يخضع لأوامره مجموعة من عمال النظافة المزودين بالبغال. ويتولى مهمة السير أمام الفرقة الموسيقية وحاملي الرايات في موكب دخول البايات المدنشين ويحصل منهم على هدايا نقدية معتبرة. [1]

قايد العيون

مكلف بالسهر على توفير ماء الشرب في المدينة بإنشاء العيون والقناطر. يقبض الأموال التي ينفقها في ذلك من مصالح سبل الخيرات. ونظرا لأهمية هذه المهمة فقد كانت توكل في كل مدينة للمعروفين بالنزاهة والإستقامة وحسن السيرة. [2]

قايد الباب

مكلف بحراسة أبواب المدينة . يراقب جميع السلع والبضائع الداخلة إليها ، يساعده كاتب وعشرة معاونين ، يقبض المكوس على البضائع . كما يراقب الأشخاص المطلوبين وله صلاحية توقيفهم ويقع تحت سلطة قايد الدار. [3]

قايد العبيد :

وهو المكلف بالإشراف على مراقبة عبيد البايليك وتوزيعهم على السجون والقصور وتوجيههم إلى سوق الرقيق في حالة عدم الحاجة الماسة إليهم ويختار من بين العبيد الذين يتقنون القراءة والكتابة. [4]

وما تجدر الإشارة إليه بخصوص هذه الوظائف هو أنها لا تخلوا من الأدوار الجبائية والتنظيمية والرقابية رغم طبيعتها الخدماتية.

1- الأرشيف الوطني الجزائري ، سجلات البايليك ، دفتر رقم 240 ، ص 26.

2- سعيدوني (ناصر الدين) : ورقات ، المرجع السابق ، ص 246.

3- سيساوي (أحمد) : المرجع السابق ، ص 63.

4- الأرشيف الوطني الجزائري ، سجلات بيت المال ، دفتر 6 ، ص 21.

2 – قياد الخدمات الخاصة

نقصد بالخدمات الخاصة تلك الأعمال الموجهة أساسا لتحقيق راحة أحد الموظفين الكبار كالباشا أو البايات ، إذ يحظى هؤلاء بتعيين موظفين ممن يثقون بهم ليقوموا على خدمتهم . وهم بمثابة القائمين على وظائف التشريفات العرفية (البروتوكول بالمصطلح الحديث).ويُختار هؤلاء الموظفين غالبا من بين الأسرى والعبيد لعدم إمكانية إرتباطهم بالزمر الراغبة في التخلص من الباشا أو الباي ،وخصوصا أولئك الذين أعتنقوا الإسلام حديثا ، إذ يحصلون على هدايا وترضيات تكون تعويضا لهم عن أجورهم ليتمكنوا من تسديد نفقاتهم اليومية . [2]

ومن هؤلاء الموظفين ما يلي:

قايد المقصورة :

يطلق عليه أيضا في مدينة الجزائر إسم " قايد القصر " . وهو الحاجب المكلف بنفقات القصر وأملاك الداي أو الباي ومسكنه الخاص . حظوظه كبيرة في الحصول على مبالغ مالية معتبرة إذ يحصل على هبات زوار القصر من الموظفين ، خصوصا في الحفلات التي تقـــــــام في المناسبات. [4]

قايد الجبيرة :

مكلف بحمل حقيبة الباي أو الداي ، وهو بمثابة حافظ الأختام . أثناء السفر يعلق الحقيبة في سرج حصان الباي ويحضرها كلما دعت الحاجة إليها . وتحتوي على أوراق الحسابات المهمة ووثائق المعاهدات ، والفرامانات والرسائل ، ومختلف الاختام . [5]

قايد الظليلة :

ويعرف ايضا بإسم " قايد السيوانة " وهو المكلف بحمل المطرية شتاءا والمظلة صيفا . يختار دائما من بين الوصفان (وهم العبيد السود) . [6]

1- الأرشيف الوطني الجزائري ، سجلات بيت المال ، دفتر 6 ، ص 21.

2- سعيدوني (ناصر الدين) والبوعبدلي : المرجع السابق ، ص 18.

3- الأرشيف الوطني الجزائري، سجلات بيت المال، دفتر 5 ، ص13.

4-Mercier (E):op.cit , p 215.

5- ibid , p 214.

6- سعيدوني (ناصر الدين) والبوعبدلي : المرجع نفسه ، ص 23.

قايد الطامة :

وهو المكلف بإحضار الأكل للداي أو الباي وإحضار الآنية التي تستعمل في ذلك ، ويعرف في قسنطينة بإسم " قايد الطاسة " . [1]

قايد السبسي :

يعرف في البايليكات بإسم " قايد غليون الباي " وهو الذي يحمل الغليون المعد لتدخين الباي أو الداي . [2]

قايد الدريبة :

هذه الوظيفة تقتصر على بايلبك الشرق . وصاحبها يتولى حراسة باب قصر الباي [3] أو حراسة حرم الباي ويختار من بين الوصفان السود(الخصيان). ومن الذين تولوا هذه الوظيفة العبد الأسود مرجان الذي أعدمه الباي محمد الميلي المدعو بوشطابية سنة 1818. [4]

قايد الطابع :

وهو الذي يمضي سجلات البايلك ورسائل باي الغرب إلى القياد وأوراق الحسابات التي يحضرها الخوجات . ويقوم بذلك دون الرجوع إلى الباي . [5] ويبدو أن هذه التسمية منقولة عن المغرب الاقصى إذ لا وجود لها في مدينة الجزائر ولا في عواصم البايليكين الآخرين (الشرق و التيطري)[6]

وهناك وظائف خدماتية خاصة لا تحمل لفظة قايد رغم تشابهها في المهام مثل : الباش سايس الباش علام ، الباش قهوجي ، الباش سيار ، .....وغيرها .

1- سعيدوني (ناصر الدين) و البوعبدلي (المهدي) المرجع السابق ، ص 19.

2- سعيدوني (ناصر الدين) : ورقات ، المرجع السابق ، ص 150.

3- سعيدوني (ناصر الدين) : المرجع نفسه ، ص 246.

4- سيساوي (أحمد) : المرجع السابق ، ص 63.

5- المزاري (الآغة بن عودة) : المصدر السابق ، ص 344.

6- في تونس الحسينية كان يسمى هذا الموظف باسم صاحب الطابع مثلما كان عليه في العهد الحفصي، ومثلما هو شائع في بلاطات الملوك السابقين في بلاد المغرب والأندلس أنظر :

Encyclopedie de l'Islame: op cit. article,Ka'id , Tabaà

خاتمـــــة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

يمكن أن نخرج ببعض الإستنتاجات حول وظيفة القايد طوال فترة الحكم العثماني فيما يلي:

- أن لقب " القايد" قد أرتسم في المخيال الجماعي لأهالي إيالة الجزائر العثمانية كإحدى أكبر أجهزة الإستنزاف المالي الذي تقوم به السلطة التركية في المدن كما في الأرياف. وليس أدل على ذلك أكثر من شيوع المثل القائل " العرب صندوق ؛ القايد مفتاحه " ورغم ما يحيط بوظيفة القايد من رموز إخضاع قسري ؛ فإنها كانت من أهم المؤسسات والأجهزة الإدارية التي ساهمت في إستمرار وجود الدولة وتفعيل أعمالها ، وسط مجتمع يرفض الولاء لغير القبيلة ولو بالإسم . ناهيك عن تحليه بثقافة دولة تتيح له الإقتناع بضرورة المساهمة من حر ماله في بناء دولة لا ينتمي القائمون عليها إلىقبيلته فحسب ؛ بل يختلفون عنه لغة وثقافة ولونا .

- أن القايد استطاع أن يفرض الخضوع في غياب الولاء. وأن يكرس النمط الجغرافي في عملية التقسيم الإداري ويساهم في تجاوز الحدود الإجتماعية التي ترسمها الثقافة القبلية ويفك حصار الريف المضروب على المدينة (بفعل شيوع ثقافة الولاءات القبلية) وفق أطر وأساليب قادرة على ملاءمة الأعراف المحلية ؛ حيث لم تقوض أركان العشيرة وبنيتها بل خلق منها عنصرا مساعداوجهاز حكم محلي يشكل آخر حلقات نظام الحكم برمته.

- أن نجاح التجربة الحفصية في إعتماد نظام قواد الجيش كبديل للمشايخ – الذين كانوا زعماء ميليشيا قبلية أكثر من كونهم قادة جيش دولة مركزية – قد حفز العثمانيين الوافدين إلى الضفة الجنوبية من المتوسط على تبني المؤسسة بتسميتها المحلية وإن كانت غريبة عن لغتهم الأصلية كإحدى أهم دعائم نظمهم الإدارية وإصطلاحاتها الرسمية ، رغم تداول واستعمال الألقاب التركية الأصيلة ورتب الإنكشارية القادمة عبر طلائع التجنيد الوافدة من مدن الاناضول دوريا . إذ أبقي على مدلول الكلمة الوظيفي ، والذي تأصل بمرور الزمن في العرف اللغوي للعناصر التركية والأهالي على حد السواء كلفظة تدل على الشيئ الوحيد الذي يستطيع أن يشتط جزءا من كبرياء القبيلة ؛ بواسطة إقتطاع المزيد من رموز ولائها للسلطة العليا في مدينة الجزائر ، ومن ثمة للأستانة.

ولم تتوان حكومة الإيالة في أواخر الفترة العثمانية في إستغلال لقب القايد مرة أخرى لمواجهة الأزمات المالية الناتجة أصلا عن فشل السياسات السابقة وجشع العناصر التركية ؛ التي كان دافعها الرئيسي لقدومها إلى الجزائر هو جمع الثروة.

وقد تفطنت حكومة الإحتلال الفرنسي إلى أهمية هذه الوظيفة من أجل تجسيد مشروعها الرامي إلى تشديد القبضة على أرياف الجزائر؛ بغية تحقيق أهدافها الإقتصادية . وذهبت أبعد من ذلك لتقويض البنى الإجتماعية حتى تطيل عمر بقائها في الجزائر وتجسد جميع مشاريعها الحضارية إذ أعتمدت وظيفة القايد مبكرا ولم تستغن عنها رغم تطور نظم الدولة الحديثة في أوروبا وفي فرنسا نفسها منذ أوائل القرن التاسع عشر.

- أن وظيفة قايد الوطن تفند دعوى بعض المؤرخين الأوروبيين ؛ القائلة بأن الجزائر العثمانية كانت من حيث وضعها الإداري عبارة عن مدينة دولة ، كل إهتمامها كان منصبًا حول نشاط القرصنة. ويدعم ذلك التفنيذ وجود قياد الخدمات الإجتماعية في مدن أخرى غير مدينة الجزائر كالمدن التي تتمركز بها عواصم البايليكات وبعض المدن المتوسطة الأخرى في داخل البلاد كالمعسان والبليدة ومازونة وعنابة والقليعة.

- أن إختلال العلاقة بين الحاكم والمحكوم لا يعود إلى النظام الإداري القائم في حد ذاته،بل مرده إلى أسباب أخرى ، كإقصاء العنصر الأهلي من المشاركة في إدارة البلاد ، وطبيعة الدوافع الحقيقية وراء قدوم العناصر التركية وإنخراطها في سلك الإنكشارية ؛ فالرغبة في إنماء الثروات الشخصية لدى أفراد السلطة ساهمت في تفشي الرشوة والإختلاسات. وما زاد الطين بلة هو سن مبدأ بيع المناصب وإستحداث نظام الإلتزام الذي أدى إلى إجتهاد أصحاب الوظائف الجبائية من أجل تعويض أموالهم (بغض النظر عن الوجه الشرعي في ذلك) فأثقلوا كاهل الرعية بالمغارم والضرائب المتنوعة ، وهو ما صعد من حدة الرفض الأهلي لكل ما هو تركي.

ملاحـــــــق

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الملحق رقم 02 : قايد تركي بالزي الرسمي " البرنوس الأحمر "

المصدر : عميراوي (أحميدة) : الجزائر في أدبيات الرحلة والأسر، المرجع السابق، غلاف الكتاب .

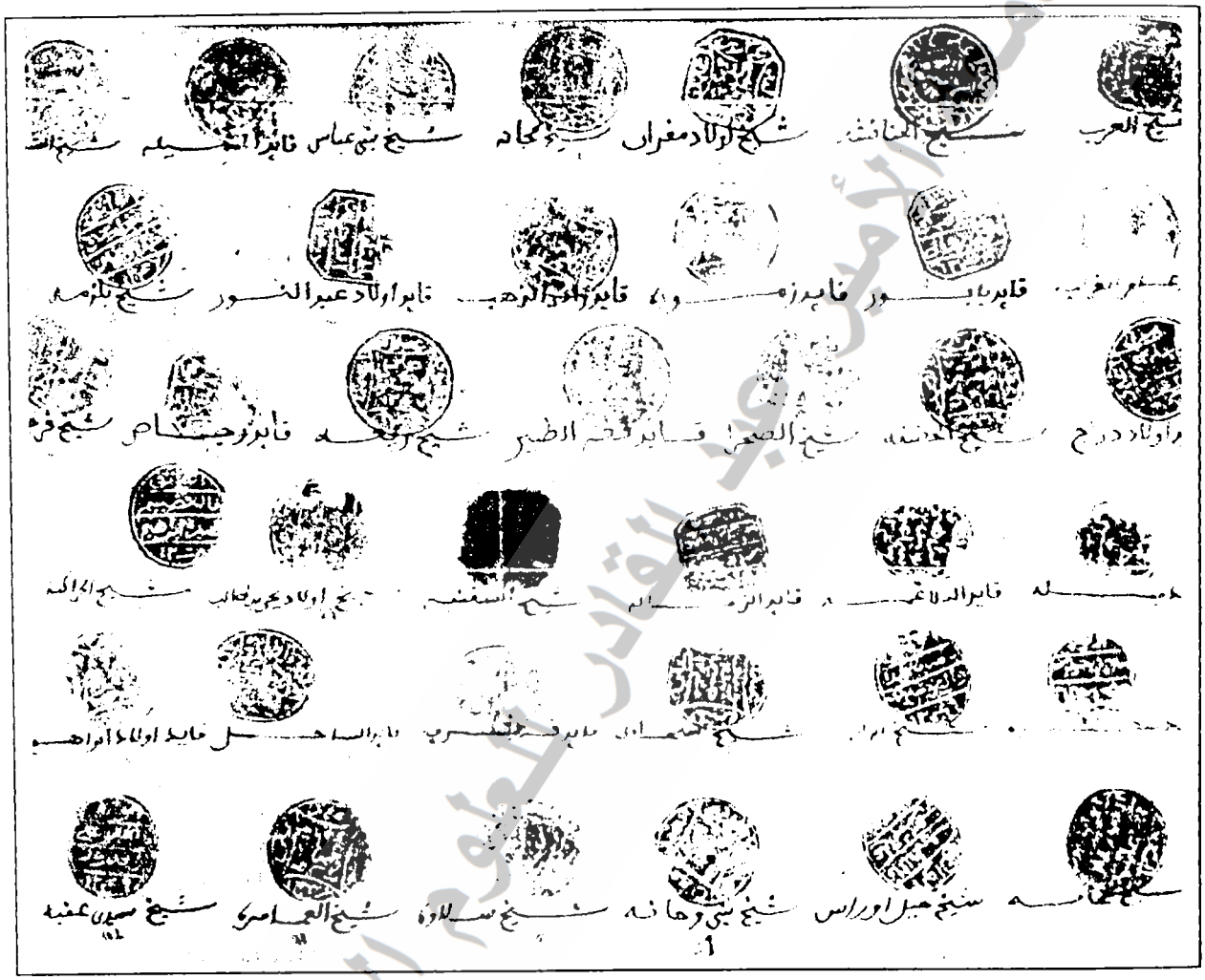

الملحق رقم 03 : أختام قياد و شيوخ بايليك الشرق في عهد الحاج أحمد باي

المصدر: Tamimi (A.D): op.cit., Blanchet.

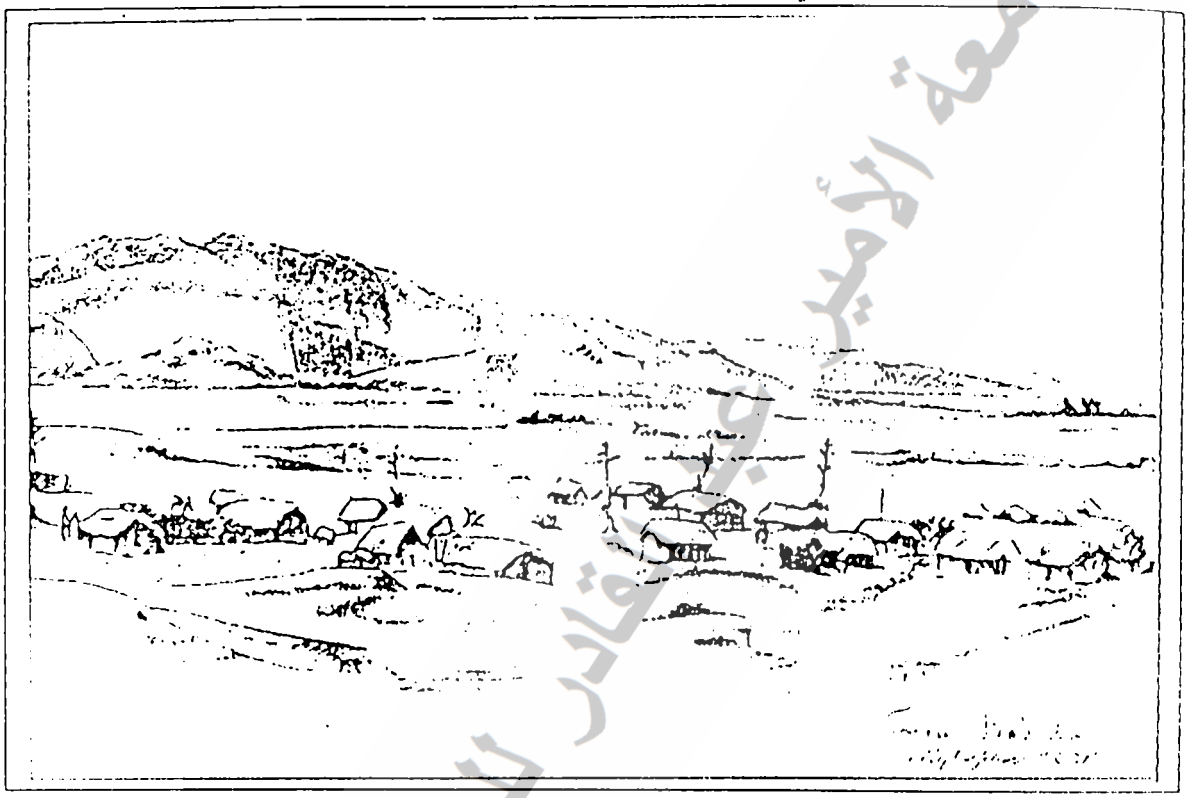

الملحق رقم05 : حوش بسهل متيجة

المصدر : Saidouni (M.D): op. cit. p

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

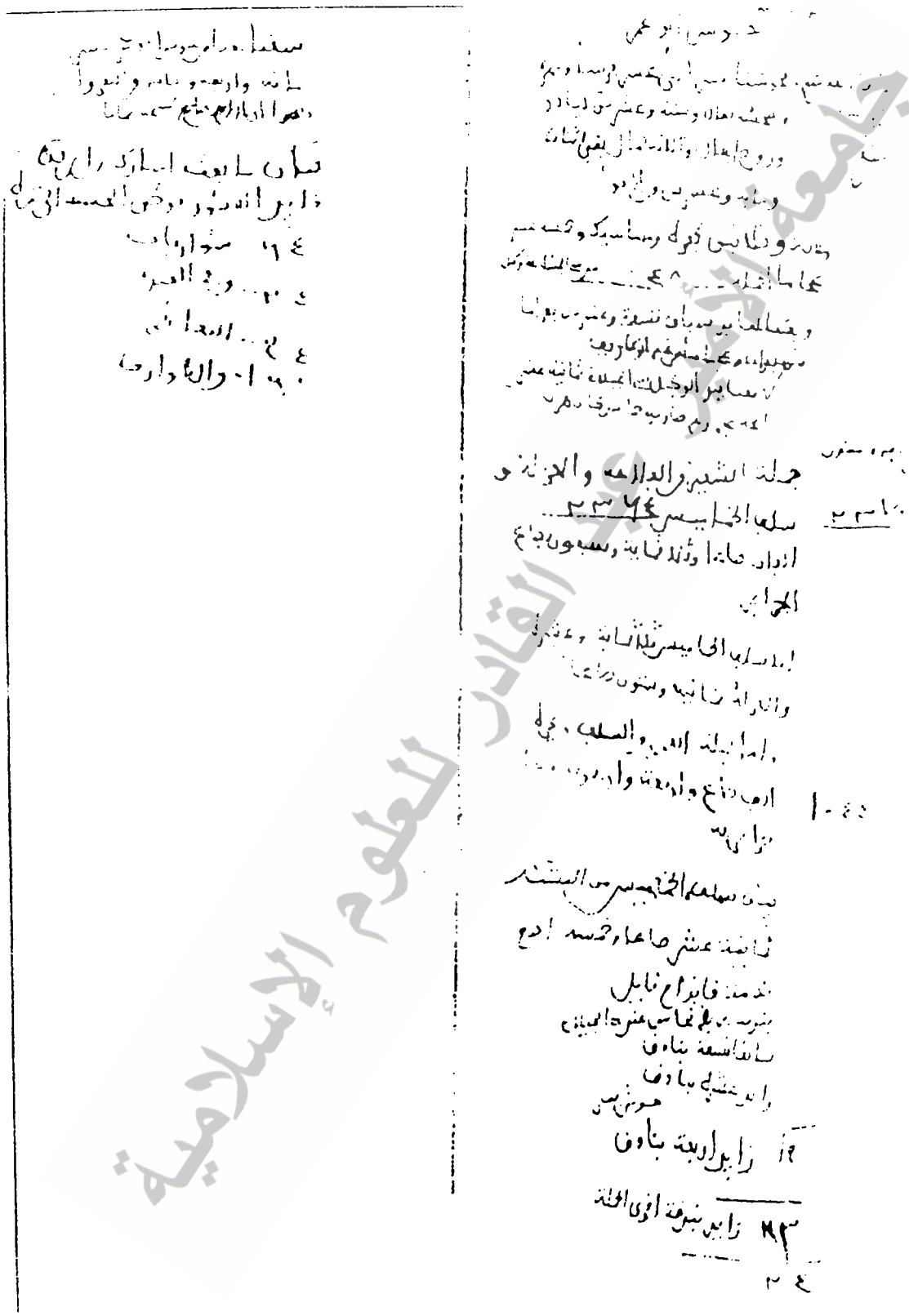

الشكل رقم 06 : مدونة لقايد عشور وطن يمر

المصدر : Saidouni (M.D) : op.cit, p.

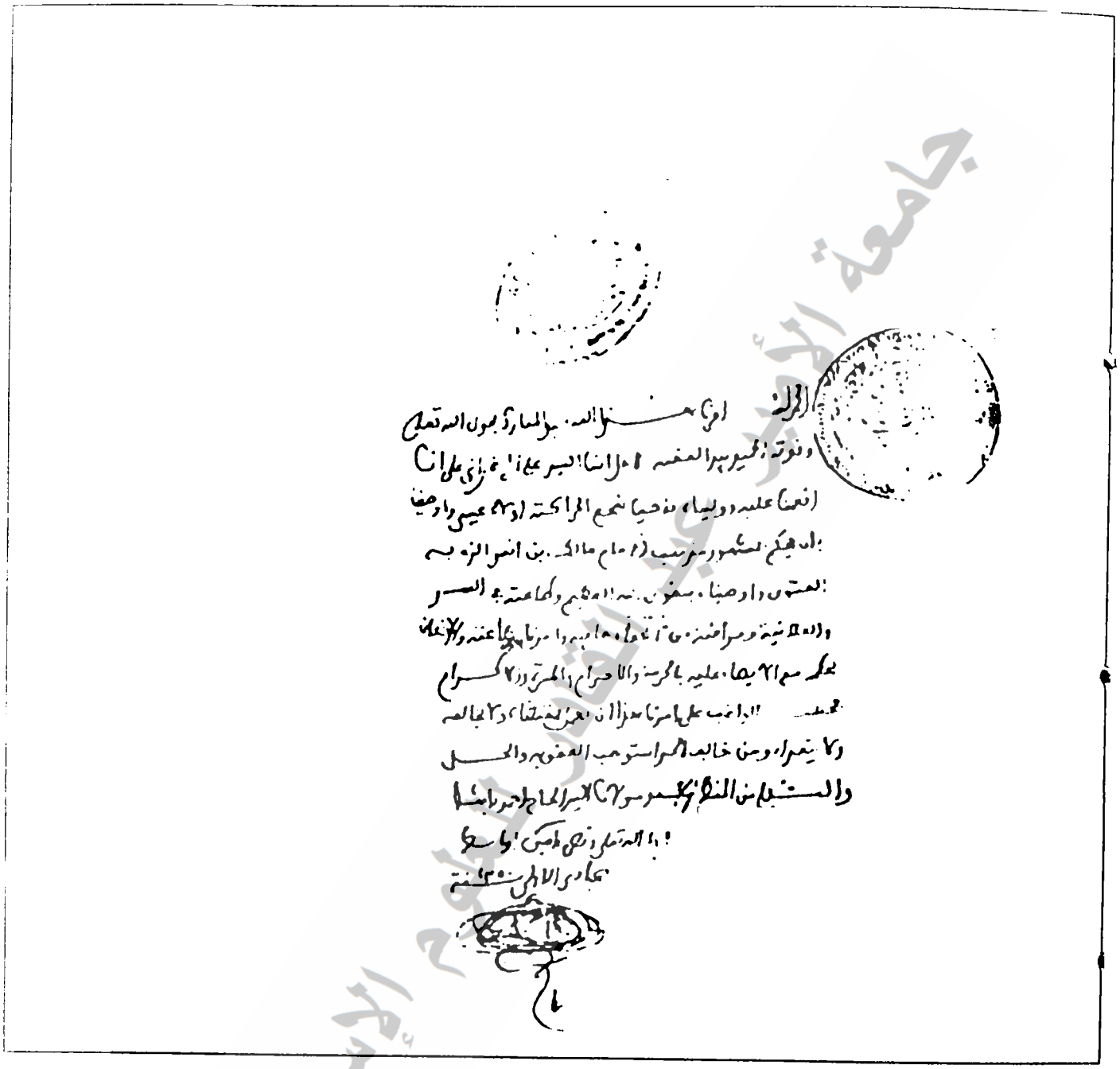

ملحق رقم6 : رسالة تعيين علي الزغداني في منصب القضاء على وطن العواسي(الحراكتة) من طرف الحاج أحمد باي .

المصدر: فركوس (صالح) : احتلال و مقاومة المكاتب العربية بجهة قسنطينة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في التاريخ ، جامعة قسنطينة . 2001-2000 ص379 .

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

الشكل رقم 01: خريطة التقسيمات الإدارية في الجزائر في أواخر الفترة العثمانية

- حدود عاصمة أبايليكات
- حدود تقريبية بين الأوطان
- قايد مقيم في الوطن
- قايد غير مقيم
- ناحية تركية

المصدر: RINN (Colonel): Carte de Royaume d'Alger sous le dernier Dey

مصـــادر ومراجع البحـــــث

- الوثائـــــــــق والمخطوطـــــات
- الكتب المعاصرة والقريبة من فترة البحث
- الكتب البعيـــــدة عن فتـــــرة البحـث
- المقـــــــــــــــــــــالات

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الكتب المعاصرة و القريبة من فترة البحث

أ- الكتب المطبوعة باللغة العربية

1- إبن الخطيب (لسان الدين) : اللمحة البدرية في الدولة النصرية ، تحقيق محي الدين الخطيب ، المطبعة السلفية ، القاهرة ، 1928.

2- إبن خلدون (عبد الرحمان) : المقدمة ، ط 2 ، دار الكتاب العربي ، بيـــــــروت، 1974

3- إبن مرزوق (التلمساني) : المسند الصحيح الحسن في مآثر أبي الحسن ، تحقيق ، ماريا خيسوس فيجرا ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1981.

4- إبن هطال (التلمساني) : رحلة محمد الكسير باي الغرب الوهراني إلى الجنوب الصحراوي تحقيق محمد بن عبد الكريم ، عالم الكتب، القاهرة ، 1969.

5- الراشدي (إبن سحنون) : الثغر الجمالي في إبتسام الثغر الوهراني، تحقيق المهدي بوعبدلي دار البعث ، قسنطينة ، 1973.

6- الزهار (أحمد الشريف) : مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار، نقيب أشراف الجزائر تحقيق أحمد توفيق المدني ، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1980.

7- العنتري (محمد الصالح) : فريدة مؤنسة في حال دخول الترك بلد قسنطينة وإستيلائهم على أوطانها ، تحقيق محي الدين بوعزيز، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر.

8- العنتري (محمد الصالح) : سنين القحط والمسغبة ببلد قسنطينة (مجاعات قسنطينة) تحقيق رابح بونار ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1974.

9- الفكون (عبد الكريم بن) : منشور الهداية في حال من إدعى العلم والولاية ، تحقيق ابو القاسم سعد الله ، ط 2 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، بدون تاريخ.

10- المزاري (الآغة بن عودة) : طلوع السعد السعود في أخبار وهران ، ج 1 ، تحقيق يحيى بوعزيز ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1998.

11- مؤلف مجهول : كتاب غزوات عروج وخير الدين ، تصحيح وتعليق نور الدين عبد القادر المطبعة التعالبية ، الجزائر ، 1934.

12- الورتلاني (الحسين بن محمد) : الرحالة الورتلانية أو نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار ، تحقيق محمد بن أبي شنب ، ط 2 ، دار الكتاب العربي بيروت ، 1974.

13- الوهراني (مسلم بن عبد القادر) : أنيس الغريب والمسافر ، تحقيق رابح بونار ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، بدون تاريخ .

14- خوجه (حمدان بن عثمان) : المرآة ، ترجمة وتحقيق محمد العربي الزبيري ، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر.

15- شالر (وليام) : مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر ، ترجمة إسماعيل العربي ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،الجزائر ، 1982.

16- شنوستر (فندلين) : قسنطينة أيام أحمد باي (1828 – 1837) ، ترجمة وتقديم أبو العيد دودو ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر 1977.

17- ميكيافيلي : الأمير ، ترجمة يوسف أحمد باجي ، ط 1، الدار التونسية للنشر، تونـــــــس 1972.

ب- الكتب المطبوعة باللغة الأجنبية

1- Aucapitaine (B.H.) "Confins militaires de la Grande Kabylie sous la domination Turque", Moquet, Paris, 1857.

2- Carette et Warnier : Déscription et division de l'Algérie, L.U.R.F, Paris, 1847.

3- Dan(Le Pere): Histoire de Barbarie et de ses Corsaires, 2ème Ed, Imp de Pierre Rocolet, Paris.

4- De Boudicourt (L) La guerre et le gouvernement de l'Algérie, Paris, 1853.

6 –De Paradis (Venture) : Tunis et Alger au 18° Siècle,Mémoires et obsevations, Rasemblé et Présenté, par Joseph Cuoq, Sindibad, Paris.

7- De Tassy (L) : Histoire d'Alger et de bombardement de cette ville en 1816, Paris,1830.

8- Devoulx (CH) Tachrifat, Recueil de notes historiques sur l'administration de l'Ancienne Régence d'Alger,Alger, 1852.

9- Esterhazy (W) Domination Turque sur l'Ancienne Régence d'Alger, Ch. Cossline, Paris, 1940.

10- Feraud (Ch) : Notices Historiques sur la Tribu de Ouled Abdennour, Constantine, 1846.

11- Haedo (F.D.). Histoire. des Rois d'Alger, Tradiction .et Présentation de H.D. DeGrammont, Jourdan, Alger, 1881.

12- Mascarenhas (J) : Esclave à Alger, Traduit.et Présentér.par Paul Teyssier, Ed.Chandeigne, Paris.

13- Peyssonnel (J.A.) : Voyage dans les Régences de Tunis et Alger Présentér par Lucette Vallenssi, La Découverte, Paris, 1987.

المراجع المتأخرة والبعيدة عن فترة البحث

أ- الكتب المطبوعة باللغة العربية

1- العروي (عبد الله) : مجمل تاريخ المغرب ، ج2 +3 ، ط2 ، المركز الثقافي العربي بيروت ،2004.

2- سعد الله (أبو القاسم) : تاريخ الجزائر الثقافي ، ج 2 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت 1998.

3 - سعيدوني (ناصر الدين) : النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية ،(1800- 183) الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1979.

4- سعيدوني (ناصر الدين) : دراسات تاريخية في الملكية والجباية والوقف ، الفترة الحديثة دار الغرب الإسلامي ، .2001..

5- سعيدوني (ناصر الدين) : دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر ، العهد العثماني ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ،1989.

6- سعيدوني و البوعبدلي: الجزائر في التاريخ ، ج4 ، العهد العثماني ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1984.

7- عميراوي (أحميدة) : الجزائر من خلال أدبيات الرحلة والأسر ، مذكرات تيدنا أنمودجا ط 1 ، دار الهدى ، الجزائر ، 2003.

8- عميراوي (أحميدة) : جوانب من السياسة الفرنسية في الجزائر وردود الفعل منها دار البعث ، قسنطينة ، 1984.

9- لا كوست (إيف) وآخرون : الجزائر بين الماضي والحاضر ، ترجمة رابح إسطنبولي ومنصف عاشور ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1984.

10 – مؤنس (حسين) : تاريخ المغرب وحضارته ، من قبل الفتح الإسلامي إلى الغزو الفرنسي ، ج 2 ، العصر الحديث للنشر والتوزيع ، بيروت ، 1992.

11- نصر (زكريا أحمد) : تصور النظام الإقتصادي ، مقدمة لدراسة الإقتصاد السياسي ط 2 دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1965.

ب- الكتب المطبوعة باللغة الأجنبية

1-BenMansour (A.H.) : Alger aux 16° et 17° Siècle, Journal de Jean Baptiste Gramay. « Evèque d'Afrique » Ed.de C.E.R.F., Paris, 1998.

2-Ben Nassar (M) : Batrolomé et Lucile, Les Chrétiens d'Allah, L'histoire extraordinaire des Rénégats (16°et 17° Sicècle), Paris,1989.

3-Bentems (C) : Manueldes institutions algeriennes de la domination Turque à l'indépendance, T1, Cujas,Paris, 1977.

4-Boudia (M) : La formation Sociale de l'Algérie Précoloniale,Essai d'analyses théoriques, O.P.U,Alger, 1981

5-Boyer (P) : La vie quotidienne d'Alger à la veille de l'intervantion Française, Hachette,Paris, 1964.

6-Boyer (P) : l'évolution de l'Algérie Médiane , Ancien Département d'Alger de 1830 à 1956, .Maison Neuve, Paris.

7-Colot (Claude) : Les institutions de l'Algérie durant la période coloniale (1830. 1962), O.P.U. Alger, 1987.

8- Coste (H) : Les impots Achour et Hokor dans la Département de Constantine, A. Jourdan, Alger , 1911.

9-De Fourgo (C.H.) : L'Espagne Catalane et le Maghreb aux 13° et 14° Siècle, Paris, 1966.

10-DeGrammont (H.D.) : Histoire d'Alger sous la domination Turque (1515. 1830) : Présentation.de Lamnouar Merouche, Ed.Bouslama Tunis, 2000.

11- Dhina (A) : Le royaume Abdelouadide à l'époque d'Abou Hammou Moussa 1er et d'Abou Tachfine 1er, O.P.U, Alger

12-Dhina (A) : Les états de l'Occident Musulman aux 13° et 14° et 15° Sicèle. – Institutions Gouvernementales et administratives-O.P.U,Alger.

13-Gaid (M) : Cronique des Beys de Constantine, O.P.U.Alger

14-Grangaud (Isabelle) : La Ville imprenable, Un histoire sociale de Constantine au 18° Siècle, Ed. E.H.E.S.S., Paris, 2002

15-Kaddache (M) : L'Algérie durant la période Ottomane, O.P.U. Alger 1992

16-Lybyer (A.H) the gouvernement of Ottomane Empire in the time of Soliman the Magnificent, H.U.P., Cambredge, 1913

17-Merouche (L) : Recherche sur l'Algérie Ottomane " Monnaies, Prix, revenues" Ed.Bouchène, 2002.

18-Masson (P) : Les établissements de commerce français dans l'Afrique Barbarisque, 1560 – 1793, Hachette,Paris 1903.

19-Mercier (E) : Histoire de Constantine, Ed.Mari et Biron,Constantine, 1903.

20-Nouschi (A) : Enquête sur le niveau de vie des populations rurales Constantinoises de la conquete jusqu'à 1919, Essai d'histoire economique et sociale, P.U.F, Paris, 1961.

21-Pellissier (De.R) : Annales algeriennes, Anselin et Gautier, Laguione, 1836 – 1839, Alger.

22-Rand (S) et Denis (B) : Fondation de la régence d'Alger, histoire des Barbarouses,T2, 2° Ed. Bouslama,Tunis, 1984.

23- Saidouni (N) : L'Algérois rural a la fin de l'époque Ottomane (1791-1830) Dar Al-Gharb Al- Islami,Beyrouth, 2001.

24-Tamimi (A.D.): Le Beylike de Constantine et Hadj Ahmed Bey (1830-1837), Publication de : R.H.M. Vol.1, Tunis,1978.

25- Sari (Dj) : Les villes précoloniales de L'algérie Occidentale, Nadrouma,Mazouna, kalaà, S.N.E.D, 1970.

26-Vayssettes (Eugène) : Histoire de Constantine sous la domination Turque , présentation.de Ouerda Siari Tangour, Bouchene, 2002.

27-Weisman (H) : Les Janissaires « Etude de l'organisation militaire des Ottomanes, Ed .L.O, Paris,1964.

المقـــــــــــالات

أ- المقالات باللغة العربية

1- جدلة (إبراهيم) : "المحلة في العهد الحفصي" ، الكراسات التونسية ، عدد 169-170 ، سنة 1995 .

2- حميد (عبد القادر) : "صراع المركز والمحيط وإضعاف منطق الدولة" ، صحيفـــــة الخبر اليومية عدد 4082 ، ليوم 10 ماي 2004.

3- سعيدوني (ناصر الدين) : "دور قبائل المخزن في تدعيم سلطة البايليك بالجزائر" ، مجلـــة الأصالة عدد 32 ، 1976 .

ب- المقالات باللغة الأجنبية

01 – "Ahad Aman, ou Règlement politique et militaire," textes Turques, traduit En Arabe par Mohamed ben Moustafa et Reproduit. En français par Devoulx, in. R.A. n° 4-5, A.1859 – 1860

02-Aucapitaine et Federmane : "Notice sur l'histoire et l'adminitration de Beylike de Titeri," in R.A., n° 18, A.1867.

03-Boyer (P.) : "Alger en 1645 d'après les notes de R.P. Hérault," in : R.O.M.M., n° 17, A.1974.

04-Boyer (P) : « Des Pachas Triénnaux à la révolution d'Ali Khodja Dey, (1571-1817) », in R.H.M., n° 495,.1970.

05-Boyer (P) : « Le problème Kouloughli, » in R.O.M.M., n° Spéciale 1960.1970.

06-Devoulx (A) : « Assassinat du Pacha Mohamed Teklerli, » in R.A. n° 15, 1871.

07-Devoulx (A) : « La première révolte des Janissaires d'Alger, » in R.A. n° 15 1871

08-Feraud (Ch). « Monographie d'Ouled Abdennour », in R.S.A.C,1864

09-Feraud (Ch) : « Moeures et coutumes Kabyles, » in R.A. n° 7, 1862.

10-Filali (Kamel) : « Le présent « Colonne vertébrale de régime ottomane en Algerie, » in A.U.R.A M.A.,Université de Constantine,2000.

11- Filali (Kamel) : « Lés kouloughlis, Èssai d'histoire d'une fusion d'origine ottomane dont l'édentité algérienne, » A.U.R.A M.A.,Université de Constantine, 1999.

12-Haèdo (F.D.) : « Topographie et histoire d'Alger, » in R.A. n° 15, A.1871.

13-Rinn (L) : « le royaume d'Alger sous le dernier Dey, » in R.A., n° 41 – 43 , 1887- 1899.

14-Robin (N) : « Note sur l'orgnisation militaire et adminisrative des Turcs dans la Grande Kabylie, » in R.A. n° 17, A.1873.

15- Robin (C) : « Le Bey Mohammed Ed-Debbah, » in R.A, n° .19.1875.

16- Robin (C) : « Les Ouleds Ben Zamoum, » in R.A, n° .19.1875.

17-Tauxier (C) : « une éxpédition des Turcs contre les Flissa, » in R.A, n° 19.1875.

18-Terbet Delof (G) : « Un état présent du royaumed'Alger en 1684, in R.H.C.M., n° 67

19-Urbain (S) : « Notes sur l'Administration de Titeri, » in T.S.E.F,1842.

20-Watbled (E) : « document inédit sur l'assassinat du Pacha Teclerli (1556 – 1557) », in R.A. n° 15 ,1871.

مراجع مساعدة

01-Bianschi (C.D.) : et Kiffer (J.D.):Dictionnaire Turc-Français, Paris 1850.

02-Encyclopedie de l'Islame : Article. Kaid, Beylike, Tabaà,nouvelle Ed, E.J.Brill, Paris, 1950-1960.

03-Rinn (L) : Carte du Royaumed'Alger sous le dernier Dey en 1830 Jourdan, Alger,1898.

الرسائل الجامعية

1- بوضرساية (بوعزة): الحاج أحمد باي، رجل دولة ومقاوم(1826-1848) ، مذكرة ماجستير في التاريخ، جامعة الجزائر ، 1990-1991

2- حماش (ابراهيم خليفة): العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي، 1798-1830، رسالة ماجستير في التاريخ، جامعة الإسكندرية ، 1988.

3- سيساوي (أحمد): النظام الإداري في بايليك الشرق، 1791- 1830 ، منذكرة ماجستير في التاريخ ، جامعة قسنطينة ، 1988.

4- فركوس بن نبيلي(صالح): بايليك الغرب الجزائري في عهد الباي محمد الكبير، 1779-1796، بحث مقدم لنيل دبلوم الدراسات المعمقة في التاريخ، جامعة قسنطينة، 1979.

5- فركوس (صالح): إحتلال ومقاومة المكاتب العربية بمقاطعة قسنطينة (1844-1871) الجزء الثاني ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في التاريخ المعاصر، جامعة قسنطينة 2000-2001.

6- قشاعي موساوي (فلة) : النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني، 1771-1837.، مذكرة ماجستير في التاريخ، جامعة الجزائر، 1989- 1990.

7- معاشي (جميلة) : الأسر المحلية الحاكمة في بايليك الشرق من القرن 10 ه إلى القرن 13 ه (16-19 م) دراسة إجتماعية سياسية ، مذكرة ماجستير في التاريخ ، جامعة قسنطينة ، 1992.

فهـــارس

- فهـــــــــــرس الأعلام

- فهـــرس الأماكن والبلدان

- فهرس القبائل والجماعات

- فهـــــرس الموضوعات

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الأعلام

أ /

- إبن سلامة ، ص 72.
- إبن القاضي ، ص 55.
- إبن الأبيض ، ص 108.
- إبن البجاوي ، ص 108.
- أحمد بن السايح ، ص 104.
- أحمد القلي ، ص 70. 90-91-92.
- أحمد باشا ، ص 108.
- أبو العباس (أحمد) : ص 31-32.
- أبو عثمان (سعيد) : ص 32.
- أبو سليم (إبراهيم) : ص 32.
- أبو فارس (عبد العزيز) : ص 31.
- إسترهازي(لويس) : ص 12.
- إسطابلاث كولاث ، ص 8.
- إسماعيل بن ابراهيم ، ص 90.
- إنجليز باي ، ص 91.
- إمريت : ص 12.
- أوكابيثان : ص 12.
- إيدير : ص 66.

ب /

- بايسونال ، ص 82.
- بن زعموم ، ص 61-66-81.
- بن الصخري ، ص 53-59.
- بن القربة ، ص 104.
- بن يلس، ص 72.
- بن عبد القادر ، ص 72.
- البحتاوي : ص 66.
- البسكري : ص 41.
- بربروسة : ص 20-33-41.
- بشنين (قائد) : ص 50.
- بن اسماعيل (قائد) : ص 68-72.
- بن حسين (عائلة) : ص 41-50.
- بن مرزوق : ص 32.
- بوابيه : ص 12
- بورقوق : ص 66.

ت /

- تشكور : ص 70.
- تكليرلي: ص 40.
- تيدنا : ص 68-79.

ج /

- جعفر (قايد) : ص 40-43-50-53.
- جعفر باشا ، ص 41.

ح /

- الحاج أحمد باي ، ص 9-59-70-96-98.
- حسن آغا : ص 36- 40 – 42 – 44-48.
- حسن قايد ، ص 36.
- حسن قارة ، ص 26.
- حسن قورصو ، ص 40-48.
- حسن بن خير الدين : ص 39-40-43.
- حسن بن عبد الله (قائد) : ص 40.
- حسن بن موسى (باي) : ص 70-72-83-91-92.
- حسين خوجة : ص 67-50.
- حسين باشا ، ص 89.
- حسين (قايد) ، ص 50.
- حمدان بن عثمان ، ص 11-66.
- حميدة العيد (قايد) ، ص 39.
- حاج مصطفى (قايد) ، ص 72.
- الحاج محمد (قايد) ، ص 80.
- حفيظ (قايد) ، ص 81.

خ /

- خير الدين : ص 20-26-36-42-44-48.

د /

- دان (رحالة) ، ص11.
- داوود (قايد) ، ص 40-50.
- دوبوديكور ، ص 12.
- دوفو ، ص 10-12-60.
- دوغرامون ، ص 12-48.
- الدباح ، ص 70-91.

ر /

- رجب بن حسين ، ص 53.
- رجم بن لبجاوي ، ص 71.
- رمضان بن حسين ، ص 53.
- رمصان (قايد)، ص 42-43-44-53.
- رمضان رايس ، ص 53.
- روبين ، ص 12.
- الروشو (قايد 9 ، ص 40-50.
- الرقيق (باي) ، ص 70-92.

ز /

- الزهار ، ص 11-89.
- أزرق عينه (باي)، ص 91-92.

س /

- سفير (قايد) ، ص 40.
- سعيدوني : ص 13-39.
- سكندريزا (قايد) ، ص 36-37-43.
- سيدي أحميدة (قائد) ، ص 41-50.
- سليم الثاني ، ص 20.

ش /

- شارل الخامس ، ص 9 – 42.
- شلي باشا ، ص 48- 49.
- صالح رايس : ص 37- 39 – 45
- الصخري (بن) : ص 48
- صفا (قائد) : ص 36 – 39 - 40

ص /

- صاري أحمد ، ص 16.
- صاردو (قايد) : ص 48.
- صالح باي : ص 59 – 70 – 90 –91 – 92- 95-98.
- صالح رايس ، ص 42-43-45.
- الصخري (بن) ، ص 53-59.
- صفا ، ص 39-43.

ط /

- الطيب بن السايح ، ص 104.
- طوبال باي ، ص 104.

ع /

- عباس (شيخ) ، ص 49.
- علي باشا ، ص 71-85.
- علي العلج ، ص 43.
- علي بلقاسم (قايد) ، ص 71.
- علي خوجة داي ، ص 89.
- علي خوجة (قايد) ، ص 89-100.
- علي المملوك (قايد) ، ص 103.
- عربان اسماعيل ، ص 12.
- عورج ، ص 36-42.
- العنتري ، ص 94-109.
- عصمان باي ، ص 91.

غ /

- غراماي ، ص 11-36-39-40-44.
- غارسيا بن أنطون ، ص 32.

ف /

- قيدرمان ، ص 12.
- فايسات ، ص 12- 41 .
- فيرو ، ص 12.
- الفكون ، ص 84.

ق/

- قشي فاطمة الزهراء ، ص 90 .
- قرنقو، ص 41 .
- قطانية ، ص 56 .

ك /

- كنايت (رحالة) ، ص 45.
- كوجاسي ، ص 49 .
- الكرتلي (باي) ، ص 90-91 .

م /

- ماسكاريناس (رحالة) ، ص 11
- مارسييه ، ص 12
- مارمول ، ص 11
- مامي (قايد) ، ص 50.
- محمد الكبير ، ص 59-68.
- محمد عثمان باشا ، ص 80-91.
- محمد اليهودي (قايد) ، ص 50.
- محمد بن صالح رايس ، ص 18-53.
- محمد بن فرحات (قايد) ، ص 39-41.
- محمد بن قانون (قايد) ، ص 89.
- محمد بن تاشكور ، ص 70-90.
- محمد بن الباي الدباح ، ص 70.
- مصطفى قايد ، ص 48-50.
- المزاري (بن عودة) ، ص 11.
- منور فواتيح (قايد) ، ص 50.
- مروش (لمنور) ، ص 13-49.
- منصور شاوش ، ص 72.
- مناماني باي ن ص 104.
- الميلي (باي) ، ص 112.
- مرجان قايد الدريبة ، ص 112.

ه /

- هايدو ، ص 11-36-38-39-41-43-50.

و /

- وارنيه ، ص 12.
- الوزناجي باي ، ص 66.
- الوهراني مسلم بن عبد القادر ، ص 71-83.
- الورتلاني ، ص 84.

ي /

- يحيى آغا ، ص 89.
- يوسف باشا ، ص 67.
- يوسف قايد ، ص 36-40-48.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الأماكن والبلدان

أ /

- إسبانيا ، ص 35.
- الآستانة ، ص 20- 38 – 118 .
- إسطنبول ، ص 20 – 53 – 54.
- الأناضول، ص 20 – 38 – 53 – 118.
- الأندلس، ص 30-38.
- إنجلترا ، ص 85.
- الأوراس ، ص 27-57-59-64.
- اوربا ، ص 19
- إيدوغ ، ص 64.
- إزمير ، ص 53.

ب /

- باب عزون ، ص 89.
- باب الوادي ، ص 36.
- بابور (جبل) ، ص 27-59-65.
- بجاية ، ص 42 –44 –48-52-64-72.
- بسكرة ، ص 49 –55 - 57 – 64-72-81.
- برج حمزة ، ص 52-62.
- بلاد المغرب ، ص 7-12-18-32-35 –37.
- بلاد الوصفان ، ص 68.
- بلزمة ، ص 58
- بليدة ، ص 61-67-100.
- بني صالح (جبل) ، ص 67.
- بني العباس (واد) ، ص 63.
- بني منصور ، ص 63.
- البطحة (حي) ، ص 51.
- بوفاريك ، ص 57.
- بيالة (حي) ، ص 51.
- بوغني ن ص 73.
- بوحلوان ن ص 60.
- بوسعادة ن ص 63.

ت /

- تبسة ، ص 8 – 55 –57-64-72.
- تلاغمة ، ص 64.
- تلمسان، ص 11-39-40-41-42-43 65-67-70-71-88-91-92.
- تمنفوست ، ص 52.
- تنس ، ص 39-43-52-55.
- تونس، ص 21 – 32-33-34-43- 55-96- 103.
- الثغر الوهراني ، ص 22.
- الثاوريرت ، ص 88.

ج /

- الجريد (بلاد) ، ص 63.
- جمعة الصهريج ، ص 61-89.
- جندل، ص64 –65-79.
- جيجل ، ص 43-65.

ح /

- الحامة ، ص 100.
- حجوط ، ص 62
- حمزة ، ص55-57-88.

خ /

- الخشنة ، ص 69-74.

د /

- دار الإسلام ، ص 19.
- دار الإمارة ، ص 118.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

د /

- دلس ، ص 43-55-61.
- الدير (جبل) ، ص 57-74-88-91-92.
- الديرة (وطن) ، ص 62-70-75.

ر /

- ريغة ، ص 39 – 62.

ز /

- زمورة ، ص 43-55-57-64-68.
- زواغة ، ص 64.
- الزيبان ، ص 64.

س /

- سابلو ، ص 61 – 70 –80-81-88-89.
- السبت ، ص 56
- سبتة ، ص 36.
- الساحل التونسي، ص 33.
- الساحل المغاربي، ص 20.
- سكيكدة ، ص 64.
- السلطنة الحفصية ، ص 18.
- سيدي عقبة ، ص 81.

ش /

- شبه الجزيرة الإيبيرية ، ص 20.
- شرشال ، ص 61-67-69.
- الشمال القسنطيني، ص 86.
- الشقفة ، ص 59-65.
- الشط الشرقي ، ص 65.

ص /

- الصحاري ، ص 55-65.
- الصحراء ، ص 58-63-65.
- صرات (واد) ، ص 65.
- صور الغزلان ، ص 60-63-74.
- الصومام (واد) ، ص 63.

ع /

- عمور (جبل) ، ص 67.
- عنابة ، ص 37-43-48-52-64-82-85-91-92-98-100-

ف /

- فرجيوة ، ص 64-68.
- فرنسا ، ص 85.
- الفضاء المتوسطي ، ص 12.
- الفضاء المغاربي ، ص 32.
- فليتة ، ص 65-70-88-91.
- فليسة ، ص 60-72-73-81-88-89.

ق /

- القبائل (بلاد) ، ص 19-45.
- قصر الطير ، ص 64.
- القل ، ص 27-43-52-55-64-91.
- القلعة ، ص 26-65.
- القليعة ، ص 61-67.
- القيروان ، ص 44.
- قرة حصار ، ص 53.
- القطة برج ، ص 89.

ك /

- كاف لعقاب (برج) ، ص 89.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

م /

- مازونة، ص 26-50-57-60-65-71-91-92.
- المتوسط (البحر) ،ص 14-20-23-34-37-64.
- المتيجة (سهل) ، ص 10-40-49.
- المدية ، ص 60-62-67-74-100.
- مجانة ، ص 64
- مستغانم ، ص 25-62-71.
- المسيلة ، ص 24-72.
- مصر ، ص 20.
- مرجانة (واد) ، ص 63.
- معسكر، ص 26-65.
- المغرب الأقصى ، ص20 – 32 –33.
- المغرب الأوسط ، ص 19 – 32-33-36.
- مليانة، ص 62-65
- ميلة ، ص 64.
- موزاية ، ص 61.

ن/

- ندرومة ، ص 65.

و /

- ورقلة ، ص 68.
- ونوغة ، ص 62.
- وهران ، ص 10-39-43-65-98.

ي /

- يسر ، ص 61-88.
- اليعقوبية ، ص 65 .

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس القبائل و الجماعات

أ /

- الإسبان ، ص 18-21-36.
- الأعلاج ، ص 38-49.
- الأكراد ، ص 20.
- آل عثمان ، ص 20 – 122.
- الأندلسيين ، ص 35-38.
- الإيطاليين ، ص 49.
- أولاد عزرة (قبيلة) ، ص62.
- أولاد عمري (قبيلة) ، ص 62.
- أولاد خليفة ، ص 60.
- أولاد بوعيش ، ص 53.
- أولاد أبراهم ، ص 64.
- أولاد سيدي البخاري ، ص63.
- أولاد سيدي محمد ، ص 63.
- أولاد سيدي عامر ، ص 61.
- أولاد سيدي عيسى ، ص 63.
- أولاد سيدي عبد الله ،ص 63.
- أولاد سيدي هجرس ، ص 63.
- أولاد سيدي دحة ، ص 65.
- أولاد سيدي الشيخ ، ص 66.
- أولاد دريس ، ص 63.
- أولاد عمر ، ص 63.
- أولاد بركة ، ص 63.
- أولاد مريم ، ص 62
- أولاد مختار ، ص 63.
- أولاد مهدي ، ص 63.
- أولاد علان ، ص 62.
- أولاد عبد النور ، ص 64- 66.
- أولاد دراج ، ص 57-64.
- أيت فروزن ، ص 88.
- أيت عمر ، ص 88.
- الأوروبيين ، ص 10.

ب /

- بني نصر ، ص 30.
- بني حماد ، ص 63.
- بني خليل ، ص 51 – 54-57-61-67-69-96.
- بني خليفة ، ص 61 – 69.
- بني خلفون ، ص 80.
- بني حفص ، ص 7-18-21-32-33-38-55.
- بني زيان ، ص 7-18-21-38-55.
- بني زعموم ، ص 58-61.
- بني سليمان ، ص 61.
- بني عامر ، ص65.
- بني عباس ، ص 55.
- بني مسعود ، ص 61.
- بني مناصر ، ص 61.
- بني موسى ، ص 65-69-96.
- بني مرين ، ص 18-38.
- البراكنة ، ص 61.
- البرجية ، ص 53-65.
- البرتغاليين ، ص 62.
- بوعكاز (بيت) ، ص 58.

ح /

- الحرار (قبيلة) ، ص 65.
- الحراكتة ، ص 59-64-70-74-90.
- الحناتشة ،ص 58.

د /

- الدوير (مخزن)،ص 53-63-65-66-68-84.

ز /

- زردازة ، ص 64.
- الزناخرة ، ص 100.
- زواوة ، ص 27-43-58-60-76-88.
- الزمالة (مخزن) ، ص 53-64-65-72.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

س /

- السعديين ، ص 43.
- السواري (عشائر) ، ص 63.

ص /

- الصليبيين ، ص 19.

ع /

- العربان ، ص 63.
- عريب ، ص 62.
- عامر (قبيلة) ، ص 64.
- العطويين ، ص 65.
- العموميات (النساء) ، ص 27-46.
- عمراوة ، ص 61.
- العواسي ، ص 57-70-88-90-91-92.

غ /

- غز ، ص 29.
- غريس ، ص 65.

ف/

- الفقهاء ، ص 19.
- فليتة ، ص 65.
- فليسة (قبائل) ، ص 62-72-73.

ق /

- قشتولة ، ص 59-62-72-81-88.

ك/

- الكراغلة ، ص 26-48-64-66.
- الكفار ، ص 19.
- كوكو (مملكة) ، ص55.

م /

- المتصوفة ، ص 19.
- مجتمع الشرق ، ص 24.
- المزارية (عشيرة) ، ص 66.
- المرتزقة ، ص 31-34.
- المسلمين ، ص 20.8
- المسيحيين ، ص 30-38.
- مفتدني الأسرى ، ص 10-39.
- المغاربة ، ص 29.
- المقادمة (قبيلة) ، ص 63.
- المقراني (عائلة ، ص 58.

ن /

- نصارى الشمال، ص 32.
- النصارى ، ص 32-38.
- النضربين ، ص 32.
النمامسة ، ص 59.

ه /

- هاشم (قبيلة) ، ص 55.
- الهلالية ، ص 32-
- هوارة (قبيلة) ، ص 62.

ي /

- اليهود ، ص 94-100.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الموضوعات

الموضوع : الصفحة

مقدمة :.....7

الفصل الأول : نشاة الجزائر العثمانية ومميزات نظامها الإداري.....18

الفصل الثاني : قياد الجيش في القرن السادس عشر والنصف الأول من القرن السابع عشر

1- أصول وظيفة القايد.....31

2- شيوع لقب القايد.....36

3- تولية القياد.....39

4- مهام القياد.....42

5- مكانة القياد السياسية والإجتماعية.....47

6- إشكالية تطور الوظيفة.....52

الفصل الثالث : قيـــــــاد أوطـــــان البايليـــــك (1650 – 1830)

1 - التقسيمات الإدارية 57

2- تولية قياد الأوطان.....66

3- مهام قياد الأوطان.....75

4 – مهام و صلاحيات إضافية.....88

الفصل الرابع: قياد الخدمات الإقتصادية والإجتماعية في أواخر الفترة العثمانية

1- قياد الخدمات الإقتصادية.....94

أ – القيا دالجباة.....96

ب- قياد إدراة أملاك البايليك.....101

2 – قياد الخدمات الإجتماعية 104
أ- قياد الخدمات العامة.....106
ب- قياد الخدمات الخاصة.....111
خاتمـــة.....114
ملاحـــق.....116
مصادر ومراجع البحث.....125
فهـارس.....138

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية